عز الدين السيد

تجربتي

في السياسة السودانية



كلمة أملتها الضرورة
محمد سعيد محمد الحسن

عز الدين السيد

تجربتي في السياسة السودانيه

كلمة أملتها الضرورة
محمد سعيد محمد الحسن

تجربتى في السياسة السودانيه

الطبعة الاولى

الخرطوم – السودان

الإشراف الفني: يوسف ابوبكر

مطابع نضر دمشق

الجمع الآلى: ناهد عمر العبيد

المراجعة والتصحيح : على حسن نجيلة

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــداء

إلى الوالدين رحمهما الله وقد تعلمت منهما العمل مع الجماعة والخدمة للجماعة ووضع الوطن فى حدقات العيون... أهدى نتاج ماتلقيته وتعلمته منهما.

اسبغ الله عليهما شآبيب الرحمة والغفران.

عز الدين السيد

المقدمـــة

عز الدين السيد

هذه عصارة تجارب حياة عامرة وحافلة أحمد الله سبحانه وتعالى كثيرا عليها فهو الذي يعطي ويمنح وهو على كل شئ قدير، وهذه الكلمات التي تغطى هذه الصفحات ليست بحثا علميا يحصى كل شيء وليست دراسة مستفيضة تتناول القضايا ولكنها وقفات في بعض محطات الحياة وأنقل فيها تجربة ووقائع كثيرة متنوعة وحافلة نتاج رحلة طويلة شاقة مفعمة بالجهد والعرق تصب في عطاء الوطن من مواقع شتى واقصد من وراء تسجيله هو تقديم تجارب شخصية في تحمل المسئوليات والتكليف في العمل العام بتجرد تام.

وأتناول محطات رئيسة عشتها وعايشتها في مسيرة حياتي وأصبحت معالم بارزة وقد أسهبت في سرد التفاصيل في جانب و أوجزتها فى أخرى.

واذا كنت اسعد حقاً بأنى الوزير الذي تحمل مسئوليات اول قرار كبير بسودنة التجارة الخارجية في أول خطى التحرير الاقتصادي فأنني أسعد أيضا بأن كنت أول وزير للصناعة قاد قطار العلماء إلى أركويت لصياغة مرتكزات الصناعة وبناء دعائمها الأولى للسودان.

وكذلك أسعد بأنى توليت رئاسة البرلمان (مجلس الشعب) في مرحلة بالغة الحساسية وشهدت إعادة توزيع أقاليم البلاد ومداولات قوانين الشريعة الإسلامية بالاضافة الى تجارب العمل البرلماني الخارجي وميثاق التكامل مع مصر الشقيقة والذي أفضى إلى قيام أول عمل برلماني مشترك مباشر بين شطري الوادي وكان لبرلمان

وادي النيل الانجاز الاكبر في مسيرة وحدة وادى النيل وشكلت خططه ومواثيقه وإنجازاته اساساً قد يعول عليه في مرحله قادم بإذن الله.

وسأضع بين يدي القارىء في وقت لاحق لوحة ومنهاج العمل في البرلمان (مجلس الشعب) وكيفية الممارسة الديمقراطية للعمل البرلماني الذي استطاع مجلس الشعب من خلاله إرساء تقاليد برلمانية في البلاد وتواصلت مسيرة البرلمان الأول الذي أعلن استقلال البلاد من تحت قبته كأول عمل برلماني وكأول قرار يصدره برلمان بلد محتل وأصبح الاستقلال حقيقة ماثلة.

- ان التجربة البرلمانية لمجلس الشعب كانت عملا رفيعا حيث ضم البرلمان في عضويته نخبة من أبناء السودان الذين جاءوا بتجاربهم القيادية وبعصارة فكرهم في السياسة والعلوم والاقتصاد وكان الحوار حقا مدرسة برلمانية رائدة.
- لا اتجاوز الحقيقة اذا قلت واسجل في هذه الوقائع إلى قيادتى "كأول عربي أفريقي مسلم" لبرلمان العالم عبر الاتحاد البرلماني الدولي حيث دفع مجلس الشعب برئيسه لانتخابات لم تكن سهلة فقد كان المرشحون من قيادات البرلمانات في أوربا وتمكن البرلمانيون السودانيون ومن خلال عطائهم المتميز في أروقة الاتحاد أن يضعوا مرشحهم حيث شاءوا وتحقق النصر وصرت رئيسا للاتحاد البرلماني الدولي في فترة من أصعب الفترات في السياسة الدولية وهى فترة الحرب الباردة واشتداد الصراع بين الكتلتين الغربية والشرقية وبينهما كتلة عدم الانحياز. وتدور بذاكرتي مختلف القضايا التي اوشكت في احيان الى ان تفضى

الى أن توصل العالم إلى حرب عالمية ذرية لاتبقى و لاتذر وهنا استوعبت كيف تسهم المناورات واللغة البرلمانية والمواقف المرنة فى تخفيف حدة المواقف وعدم ايصالها الى حافة الهاوية.

ويضم الكتاب بين دفتيه قطوفاً من روض الحياة التي سطرها العلى القدير ووفقني على المضي في دروبها والتقت الدروب مع دروب إخوة كرام أعزاء ربطت بيننا علاقات حميمة واذا ما تعاور التقارب والتباعد في المسيرة فإن ذلك يحدث من منظور آخر فالكل كان يريد أن يقدم أفضل ما يراه لوطنه وحينذاك تختلف الرؤى وتتباين ولكن الاختلاف لا يفسد للود قضية.... وهكذا كانت المواقف السياسية اتفاقاً واختلافاً وفرقة وائتلافاً من أجل هذا الوطن، ولاشئ سواه.

وددت أن أذكر أسماء راسخة في خاطري وهم كثر بمقدار اتساع هذه البلاد الشامخة الممتدة الرحبة الواسعة. ولكن لايسعنى ولايمكننى ان أتجاوز الزعيم الخالد الرئيس إسماعيل الأزهري الذي قاد النضال الوطني وكتائب الجهاد التي صنعت السيادة الوطنية والحرية التي جاءت مبرأة تماما. وكانت السيادة الوطنية على حد وصف الزعيم الأزهري (كالصحن الصيني بلاشق ولاطق) انها سله تجارب وخبرات، ومحصلة الحياة تستحق الالتفات وهو الذي اختارنى عام ١٩٦٥م كأصغر وزير في الحكومة الوطنية المنتخبة وكانت قناعته راسخة بأهمية ان يتصدر الشباب العمل العام لينالوا الخبرة والدراية وليحملوا راية المسئولية الوطنية بإرادة راسخة لصالح الوطن وتقدمه، واعتقدت ان هذه الدفعة الابوية القوية فتحت امامي ابواب ومسارات العمل العام وعلى كافة الاتجاهات.

وتشعبت مسالك العمل الوطني ودروبه وتفرعت والتقت وجمعتنى بالآلاف من أبناء هذا الوطن ممن أكن لهم حبا واحتراما ووددت لو اتسع المجال لذكرهم ولكم أتوق للقياهم دوما فالرحمة نرجوها لمن مضى منهم والحب لمن بقى. ونسأل الله ان يرعانا ويتولانا جميعاً فهو نعم المولى ونعم النصير.

وبالله التوفيق

كلمــة
املتهــا
الضــرورة

محمد سعيد محمد الحسن

- في مطار هيثرو في طريقنا لدخول الطائرة السودانية للعودة للخرطوم، فوجئت برؤية الأخ الكريم السيد عز الدين السيد، فلم اكن اعلم بوجوده في بريطانيا والاكنت التقيته فهو تربطنا به وشائج و أواصر من المودة والاخاء والوفاء، وبعد التحية والسلام الودود الطيب، طفر حديث جانبي عن البترول والغاز، وقال لي تصور انهم ذكرو وتحدثوا في الخرطوم عن كل الذين عملوا او ارتبطوا بجهود وعمليات استخراج النفط والغاز، وغاب اسمي، رغم أننى كنت وزيراً للصناعة وأول من وقع اتفاقا للتنقيب عن البترول والغاز مع الحكومة الرومانية في سبتمبر ١٩٦٦م، وجاءت فرق الخبراء والفنيين للتنقيب عن الغاز في شواطئ بورتسودان وتم التوصل للغاز ولكن اجنده خارجية حالت دون المضى الى ابعد من ذلك فصبت الخرسانة الكثيفة على منافذ الغاز للحيلوله دون استخراجه.
- وأمنت من جانبى على صحة ما ذكره، وذكرته بانننى نشرت خبر توقيع اتفاق التنقيب عن الغاز في شواطئ البحر الأحمر في الصفحة الأولى بحريدة الرأى العام، كما اننى تابعت هذا الجانب حتى وصول الخبراء والفنيين الرومانيين واكتشاف

الغاز. وتساءلت بدوري كيف اغفل هذا الجهد المبكر في هذا المجال؟

- وسألت الأخ السيد عز الدين عما تم في المذكرات الهامه التى كان الاخ الاستاذ الراحل الفاتح التجاني يقوم بمراجعتها واين هي؟ وعرفت منه ان المشاغل الجمه، ووفاة الاخ الفاتح عطلت المتابعة والطباعة، وان الاوراق والملفات موزعة في اكثر من مكان.
- ولأنى اعرفه جيدا، ودوره واسهاماته المؤثره الواسعة في العمل العام منذ دخوله البرلمان عن الحزب الاتحادي الديمقراطي عام ١٩٦٥م والى تعيينه كأصغر وزير في اول حكومة منتخبه بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤م وكوزير للتجارة والصناعة وكان يفترض تعيينه وزيرا للدفاع، ولكن وفاة السيد محمد احمد المرضى القيادي الاتحادي ووزير التجارة دفع بالرئيس اسماعيل الأزهري لتعينه وزيراً للتجارة كما تقدم.
- ولأنى اعرف أيضاً عن كثب ملفه الحافل بالمواقف والوقائع وصناعة القرارات والمبادرات على المستوى السوداني، ووادى النيل والاقليمى الدولى، قلت له، ستكون خساره فادحة إذا لم يتم جمع الأوراق وتسجيل وتوثيق هذه الاسهامات في كتاب، ليس من أجل شخصه ولكن لحفظ الدور الوطني القومي، ولأن هذا الارث الوفير ملك للوطن واهله، واذا كنا نتحدث دائماً عن السودان الحضارة ورموزه فان التوثيق هو احد معالمه الهامة.

- وسألني انت كنت مستعدا لمعاونته وقلت له بلا تردد نعم وبدون ابطاء، واستطيع تأجيل مالدى من مهام للمعاونة في هذا الأمر، فهو واجب مستحق.
- وذكرته أيضاً موقفه من العم الاستاذ حسن نجيلة بعد إجراء عملية بتر ساقه واتخاذ إجراءات سفره لظهران لتركيب ساق صناعية ومبادرته بالتبرع بمبلغ كبير للمعاونه التى اسهمت في تركيب الساحة الصناعية وعودته معافاً وقادراً على السير ومعاونته للأخ الراحل السيد بشير الطاهر لاكمال بناء منزله.
- وذكرته اننى والاخ الفاتح التجاني مدينان له بأفضال كثيره، فقد كان دائماً بجانبا نعم الأخ والصديق وذكرته بموقفه لدى استقالتنا من العمل الصحفي، الفاتح من جريدة الأيام وشخصى من جريده الصحافة، فكلانا اختلف مع رئيسى مجلسى الدارين. وانشأنا مكتب ميديا للطباعة والاعلان، وكان أول من جاءنا مبكرا يشد من ازرنا، السيد عز الدين وبطريقته العفوية المحببه، سألنا أين الفول لنتناول الافطار فقد كان الوقت صباحاً وفطرنا وتناولنا الشاى، وبعدها جلس على مكتب وكتب شيكاً بمبلغ ١٥ الف جنيه سوداني، وهو مبلغ كبير آنذاك اى مايعادل نحو ٤٥ ألف دولار، وسلمنا اياه، وقال لنا ابدأوا به، ولكننا تحفظنا لقد كان المبلغ كبيراً بالفعل، وليس بالمقدور ان نجعله ديناً أو قرضاً وسارع السيد عز الدين للقول لقد قدمته لكما كأخ وصديق لانى اعرفكما جيداً ولا اريد لكما مواجهة متاعب أو مصاعب وأنتم في بداية هذا المشوار الجديد ويمكنكم اطلاق حملة دعاية لصالح الشركة السودانية للتأمين واعادة التأمين والتي كان رئيساً

لمجلس إدارتها والمدير العام، ووافقنا، وكان هذا المبلغ الكبير هو أساس نجاحنا في نشاط ميديا الاعلامي لقد نسى من جانبه هذه الواقعة ولكنها ظلت في ذاكرتنا ووجداننا، ويصعب نسيانها، لانها وقفه الصديق وقت الضيق.

- وقلت سأمكث في الخرطوم لبضعة أيام واتوجه بعدها للقاهرة لارتباط سابق مع مولانا السيد محمد عثمان الميرغني واعد ان تكون اول مهمه لدى العوده هو الوصول إليه لجمع المذكرات والوثائق والملفات وكل ماهو متاح.
- والتقينا في منزله بالخرطوم (٢) وفي مكتبه بالشركة، ووجدت امامى كماً هائلاً من الورق والمذكرات والصور والمراجع والملفات، الى جانب ماكان يمليه ويسرده من احداث ووقائع ومواقف في مختلف عقود مسيرته الوطنية ابان الحكم الوطني، أو في البرلمان، او في مجلس الشعب، او في برلمان وادي النيل او البرلمان الدولى أو مبادراته في المصالحة الوطنية، وبعضها عرفته لأول مره، كمحاولته مع الاستاذ بشير محمد سعيد والشيخ مصطفى الامين للحيلوله دون المواجهة في منطقة جزيرة ابا عام ١٩٧٠.
- وللاضطلاع بهذه المهمة كان لابد من تجميد برنامجى بالكامل لاتفرغ لهذه المهمة، وفي ذهنى ضرورة البداية في مواجهة هذا الكم الهائل من الأوارق والمذكرات، فتجربة التوثيق ومهما شابها من قصور بسبب السرعة او غيرها فانه يعنى التوصل الى جمع مادة قابلة للاستزاده، والاهم من ذلك كونها متاحة لمن يرغب في الوصول إليها.

- ورغم قربي منه، ومعرفتى لكثير من مساهماته وانجازاته في مجالات مختلفه، وجدت واستنادا على الأوراق والمذكرات انه كان وراء التصديق بجامعة الاحفاد، ووراء العديد من الجامعات والكليات الاهلية الأخرى، ووراء إقامة بنك العمال الوطني، وبنك الشمال، والحديقة الدولية التى شاركت فيها البعثات الأجنبية باسم دولها... ومساهمته في اعادة العلاقات الدبلوماسية بين السودان وبريطانيا حيث استطاع مع رئيس الغرفة التجارية البريطانية والزيارات المتبادلة تحقيق ماهو مطلوب.
- كان بمبادرته وراء تشييد وإقامة المبنى الحديث للبرلمان (مجلس الشعب) والمجلس الوطني في امدرمان، فقد كان في زيارة لرومانيا والتقى بالرئيس الروماني وعبر له عن اعجابه الشديد بمبنى البرلمان الروماني وتمنى عليه اقامة مبنى مثله في السودان ليكون هدية من شعب وحكومة رومانيا لشعب وحكومة السودان، ووافق الرئيس شاوشيسكو ووجه بتعليمات مباشرة لتحقيق هذا المشروع.
- وفي هذه الزيارة لرومانيا، وجد ٣٧ طالبا وطالبه في جامعات رومانيا يعانون جراء سداد الرسوم الجامعية الى جانب نفقات الاعاشة، فتحدث الى الرئيس شاوشيسكو الذي وافق على الفور على تحويل الدارسات التعليمية إلى منحات مجانية على نفقة الحكومة الرومانية دراسة واقامة واعاشة وكذلك قدم منحة دراسية ومالية وفيره للطلاب السودانيين اللاحقين.
- ونقل لى السيد عز الدين انه صحب السفير السوداني للرئيس الروماني وابلغه ان السفير بلامكتب ولامقر وانه يقطن في فندق

وجاء قراره الفوري بتوفير سفارة للسودان في العاصمة وكذلك منزل للسفير السوداني وفي نفس اليوم وقد كان، وهو ينقل مثل هذه المبادرات كما لوكانت اعمالا أو مهاما عادية، ولكن في الواقع كانت اعمالا لافته وكبيره.

- ولا اخفى انى فوجئت بكم هائل من المعلومات والوثائق والمذكرات والصور الى جانب ذاكره قويه تحتفظ بالكثير من الوقائع والحقائق والأحداث، ولم يكن بالمقدور الانتظار للتجميع والتسجيل والتوثيق كل ذلك في وقت وجيز لا براح فيه مع المشاغل والمهام الأخرى الماكثة في الانتظار اللحوح، فتجربتي الشخصية قادتنى الى انه ينبغى ان يطبع وينشر ويرى النور اليوم ما تسنى جمعه حتى وإن شابه تقصير، او قصور هنا أو هناك فهو في نهاية الأمر أفضل من حفظه في الأدراج او الخزائن او الذاكرة حيى يأتية النسيان.
- ان السيد عز الدين لم يتقيد بالترتيب الزمني للاحداث والوقائع والممتده من ١٩٦٥ الى ٢٠٠٧م. وجاء التداخل في السرد أو الاشارة الى موقف هنا وواقعة هنالك بقصد الربط احياناً، أو كشف المسكوت عنه أحيانا أخرى.
- والجانب العملى للتوثيق اقتصر على الاهم فالمهم بقدر ماهو متاح، وبالضرورة يمكن الاضافة والتصويب في اى طبعة لاحقة، كما ان الضرورة اقتضت فصل التجربة البرلمانية، السودانية ووادى النيل والدولية في كتاب منفصل.
- هذه وقائع ومواقف واحداث ومذكرات ومرجعيات ولقطات جديره بالاطلاع والالتفات.

- ان هذا المجهود كبر أوصغر تعاون فيه أخوه أعزاء في أكثر من جهة، ومنهم مكتب السيد عز الدين السيد، وفي مقدمتهم الأستاذ أنور محمد على صاحب مؤلف (بصمات في الاقتصاد السوداني) وكذلك الأستاذ على حسن نجيلة الذي راجع النصوص لغوياً وتصحيحاً فلهم جميعاً عظيم الشكر والتقدير.

وما التوفيق إلا من عند الله

محمد سعيد محمد الحسن

الفصـــل الأول

في جزيرة بدين

في جزيرة
بدين

البدايات الباكرة والنشأة الأولى كانت هنالك على ضفاف النيل الخالد، في جزيرة مورقة يانعة يحفها النيل لتعيش في أحضانه وادعة آمنة شمالي دنقلا. هنالك وفي إحدى قرى تلك الجزيرة في تشي كان مهد الطفولة ومرتع الصبا في منزل كان حقاً سعيداً وهو يحتل مكاناً مجاوراً لأعرق مسجد في الجزيرة يقال أن حجر أساسه أعنى قائمته الخشبية قد وضعها شيخ كبير جاء زائراً واستقبله جدنا الأكبر العمدة عبد الله قورتي الذي كان وقت ذلك صبيا، وأكرم ضيوفه وذبح لهم عجلاً وحيداً كان يربيه وبات القوم سعداء، وفي الصباح الباكر طلبوا من الصبي أن يرفع قوائم المسجد في ذلك المكان وكان لهم ما أرادوا وشيد المسجد وما برح قائماً وقد تم تحديثه مرات عديدة غير أن الأخشاب الأولى مازالت باقية تيمناً بها.

في تلك القرية كانت النشأة ومنذ ذلك التاريخ يلتقي أهل تلك القرية يومياً في المسجد يتناولون كل الوجبات معاً ويستقبلون ضيوفهم معاً ، غدت المنطقة قبلة يؤمها ويقصدها العابرون والمقيمون. وهكذا عشنا في ذلك الجو الرائع المتكافل أستطيع أن أقول أن كل جيلنا أولئك الذين جاءوا بعدنا نعموا بتلك الحياة الأسرية فقد كنا نشعر بان أولئك جميعاً يشكلون أسرة واحدة مترابطة.

ومضت الأيام ألحقت بخلوة الشيخ الحاج فرحان في قرية مجاورة تدعى (أبو جازة) وهنالك تلقينا القرآن وكتبنا أولى الحروف على ألواح بأنامل لاتقوى على استعمال (البوص) و(الدواية).

وكانت الجزيرة الآية بنخيلها الباسقة التي ترسل الرطب الجني طيباً حلوا من ذلك السمو والعلو ، ومنها تعلمنا الشموخ في بيئة شديدة الصفاء والطهر غرست في أعماقنا قيماً اجتماعية باقية... تعلمنا في الليالي المقمرة الجميلة التي كنا نسعد بها معاني الطهر والنقاء وتعلمنا من تلك الحياة الريفية الخالصة التي لم يكدر صفوها بريق المدينة، وغرست تلك الحياة في دواخلنا الصبر والإصرار والعطاء... زرعنا وغرسنا وحصدنا.

اول مســـجد
فـي الســودان

لا أنسى المسجد وهو حقاً مركز الإشعاع في رحاب تشي كانت هنالك المدائح وليالي المولد واحتفالات العاشوراء ولا ادري لماذا كنا نقول وقتذاك كلمة (هالبلب) يقول البعض أن أهلي في جزيرة بدين من اصل عربي وتحديدا من قبيلة الخزرج في جنوب الجزيرة العربية، بيد أن جملة المؤشرات تؤكد أن العنصر النوبي هو الغالب والأكثر تأثيرا فما زالت اللغة النوبية سائدة بل تقول الآثار النوبية أن أولئك هم بناة حضارة السودان وهم الذين استقبلوا المجموعات العربية التي جاءت بقيادة الصحابي الجليل عبد الله بن أبى السرح لتصبح المنطقة أولى أرجاء البلاد استقبالاً للإسلام. وتحمل أبناؤها شرف نشره في أجزاء الوطن، وكانت دنقلا مقر أول مسجد في السودان.

أعود ثانية إلى الحياة في بدين بشيء من التفصيل فقد كانت الحياة تعتمد على الزراعة بالسواقي من النيل، وبالرغم من أن جزيرة بدين يحفها النيل من كل جانب فقد انتشرت السواقي التي تعبئ المياه من آبار يعود تاريخ حفرها إلى عهود موغلة في التاريخ، والغريب أن تلك الآبار كانت تتصل ببعضها وتنساب المياه بينها بطريقة هندسية نفذها بناة حضارة النوبة بأسلوب فريد يحتاج تنفيذه الآن بالرغم من التـــقانة ومعطيات العلم واليات العمل والقدرات إلى درجة عالية لحفر أنفاق بمستوى قاع الآبار لمسافات تمتد لأكثر من كيلو متر ومنها بئر (الخلاص). والحديث عن الساقية التي أصبحت الآن الذكريات والآثار الباقية، لابد من الإشارة إلى أن أسماء أجزائها جاءت باللغة النوبية مما يؤكد أن هذا الاختراع و أقول الاختراع في ذلك الوقت تم التوصل إليه في أحضان وعاء المعرفة والعلم وقتذاك، وكان ذلك الوعاء هو اللغة النوبية، و أشير إلى أن أجزاء الساقية مازالت تعرف بمفردات تلك اللغة. ومنها: الألس ـــ الديوـــ إسكاك ـــ التورى ـــ الفيش ـــ الألوين ـــ التكم ـــ الترنترى ـــ السبلو.

حقيـــقة تعلمنا من الســـاقية الصبر والجـــلد والاعتماد على الذات والعطاء، فقد كان إنتاج الساقية خيراً وفيراً للمزارعين وذويهم وللمنطقة غير أنني لم ارتبط شخصياً بذلك النشاط الاقتصادي في ذلك الوقت الباكر من العمر. فقد ارتبط الوالد رحمه الله بالعمل في العاصمة الخرطوم بالرغم من أن الناس حينذاك كانوا يسافرون شمالاً ولكنه اثر السفر جنوباً نحو العاصمة الخرطوم ولكنه عاد وارتبط بالزراعة غير أنني كنت قد التحقت بالمدرسة الوسطى التي

لم يكن لجزيرة بـــدين نصيب منها بل لم يكن للمــــنطقة شمال دنقلا منها نصيب ، فأكملت تعليمي الأوسط والثانوي بين بربر ووادي سيدنا الثانوية.

الحديث ذو شجون عن تلك الحقبة الهامة من العمر ولا أنسى تلك المساهمات المقدرة لأبناء جيلي في محاولة تنوير المجتمع المحلي وقيادة العمل وإنشاء فصول محو الأمية وتعليم الكبار، فإذا كان الآباء جميعاً هناك كانوا روادا في مجال العمل التعاوني فهم الذين ارسوا دعائم الحركة التعاونية التي كانت تنتظم المنطقة بالمدارس التي شيدت ومراكز العلاج كلها كانت بالعون الذاتي وفي نشاط تعاوني رائد.

و أشير هنا إلى أن التعاون قد سجل إنجازات مقدرة في مجال الزراعة حيث أقيمت الجمعيات التعاونية الزراعية في المنطقة ولعل الفكرة قد غزت المنطقة عبر عطاء أبنائها الذين عاشوا في مصر الشقيقة.

وفي مجال التعليم اذكر أنني كنت مقرر اللجنة التي أنشأت مدرسة البرقيق الوسطى تلك المؤسسة المنارة التي تقف شامخة منذ بدء رسالتها الأولى عام ١٩٥٤م وما برحت تعطي.

واذكر هنا مشيدا بالملحمة الرائعة التي انتظمت المنطقة وهي تنشئ المدارس الأهلية نشرا لفرص التعليم وفي إطار ذلك الجهد تم إنشـــاء مدرسة كرمة النزل الأهلية.

ولابد أن أسجل حقيقة وهي إن جيلي هم رواد التعليم النظامي الذين تجاوزوا مرحلة التعليم الابتدائي ــ الأساس الأولية سابقاً والتحقوا بالمدارس الوسطى ثم الثانوية، واذكر منهم الشهيد

محمد صالح عمر والمرحوم صالح احمد طه والأخ احمد محمد احمد صبر أمد الله عمره واذكر أولئك الذين نهلوا العلم في ارض الكنانة مصر الشقيقة وهم كثر ولكني اذكر منهم المرحوم محمد عثمان محمد موسى.



انتخـابى نائباً
فـي البرلمـــان

الاهتمام بالعمل العام والوطني، إستحوذ على مبكراً، ورغبتى في ان اكون مفيدا ومساهما ومشاركا كانت عارمة، ولذلك جاء انضمامى لتيار الحركة الوطنية الاتحادية، ولذلك جاء خوضى للانتخابات البرلمانية وبرغبة مواطني المنطقة ودخلت البرلمان نائباً عن دائرة دنقلا الشمالية بعد معركة انتخابية شرسة استخدم فيها المرشحون كل قدراتهم المشروعة واذكر أن رمزي الانتخابي كان (الشجرة) فتفيأ الناس في ظلالها فقد كانت وارفة وكما للحياة طعم ومذاق خاص في دنقلا فالمعارك الانتخابية فيها لها طعمها مذاقها ونكهتها فهي تبدأ ساخنة لتنتهي ربما لإعادة ترتيب بعض العلاقات وربما تفضي إلى مشاكل أسرية تنتهي بعد حين لتعود الحياة إلى طبيعتها. وكان ذلك في صيف ١٩٦٥م ورغم المدى الزمني الطويل الذي شهد تحولات كبرى في مواقع الكثيرين بل ومضى البعض إلى رحاب الله إلا أنني بحاجة للتعبير عن تقدير مؤجل أسجله للتاريخ لأولئك الأخوة الذين خاضوا المعركة الانتخابية ودفعوني لهذه المعركة وبذلوا من الجهد المقدر ما أفضى إلى الفوز بمقعد تلك الدائرة، ومنذ ذلك الوقت اخذ ارتباطي بالبرلمان يزداد متانة ورسوخا وتنقلا على المستوى السوداني ووادى النيل الدولى.

وأذكر عندما قامت ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤... اختارني مجلس الوكيل لأكون مديرا لمكتب وزير التربية الأستاذ - رحمة الله عبد الله الذي كان سفيرا للسودان في باريس ثم اختارته حكومة أكتوبر الأولى وزيرا للتربية والتعليم... والحق أقول أنني سعدت

كثيرا بالعمل مع هذا الرجل لعدة أسباب أبرزها شخصيته التي كانت مزيجا من الدبلوماسي ورجل الفكر والتربية، ولأنه كان من النوع الذي يترك لمعاونيه الفرصة للتصرف، دون أن يحتكر وحده اتخاذ القرار أو الموقف... وكما هو معروف فقد كان الشغل الشاغل لحكومة أكتوبر الأولى استقرار الأمن وإعادة صياغة الحياة السياسية في البلاد بعد حكومة عبود التي استمرت ست سنوات واستمرأت الجماهير أسلوب المظاهرات وكثرة الشعارات في الساحة حيث بدأت الأحزاب تعاود سياسة المزايدة ورفع السياسيون شعار التطهير في بعض الوزارات دون غيرها والذي يمعن النظر في تلك الوزارات وفي المطالبات بالتطهير يتأكد له أن التطهير الشيوعي كان هدفه التخلص من القيادات الوطنية لتحل محلها قيادات شيوعية.

إفشال مخطط التطهير
في التربية والتعليم

وأثناء عملي في وزارة التربية والتعليم في تلك الفترة وعندما جاء الدور على هذه الوزارة تسلمت قائمة مرفوعة للوزير تضم ٣٧٠ معلماً من خيرة معلمي السودان مرشحون للتطهير وبدأت أفكر في طريقة أحبط بها هذا التغيير المطلوب...وبعد تفكير استمر أسبوعا كاملا كنت أتابع بالقلق ما يجري من عمليات تطهير واسعة في الوزارات المختلفة لجأت إلى الاتصال ببعض الذين وردت أسماؤهم في قائمة التطهير وهم من قيادات الوزارة ومعهد التربية (ببخت الرضا) وشرحت لهم الموقف واقترحت عليهم تقديم قائمة مضادة تشمل في مقدمتها أسماء الذين تقدموا بهذه القائمة من المدرسين اليساريين وتجمعت لدي قائمتان...وعلى الفور اتصلت بالوزير وأخطرته بوجود قائمتين مضادتين وقدمت له اقتراحي باستبعادهما معاً. باعتبارهما قوائم كيدية، وارفقت مع ذلك طلبا بإرسال قائد المجموعة صاحبة القائمة الأولى إلى لندن ليشغل منصب المستشار الثقافي وبررت هذا الطلب بأنه يحب العمل في إنجلترا لأنه حصل على شهادته العلمية من هناك. وبعد أن أرسلناه إلى لندن أطلقت إشاعة بان الرجل تخلى عن رجاله الذين كانوا معه بمجرد انه حصل على المنصب الذي كان يرجوه وهكذا سلمت وزارة التربية من التطهير الذي كان يريده الشيوعيون.

وقد علمتني هذه الواقعة أن انتبه إلى أساليب التيار اليسارى المتطرف وان ادقق النظر في مثل هذه الحالات قبل اتخاذ أي قرار وكان ذلك أول خطوة لنجاحي في الإبقاء على خيرة المعلمين في

التربية رغم العواصف الهوجاء التي كانت تجتاح الخدمة المدنية في ذلك الوقت.

كلفت بعد ذلك بالقيام بكثير من مهام وزير التربية في غيابه كإستقبال المظاهرات ومخاطبتها وكانت في الغالب مظاهرات طلابية وعمالية غير محددة الأهداف حاول اليساريون السيطرة عليها كما حاولت الأحزاب الأخرى تهدئتها حتى لا يفلت زمام الأمر من يديها وانتشرت هذه الهتافات والمظاهرات الى القرى حتى ان قرية في شمال السودان ليس بها موظف ولا مرفق حكومي استقبلت وزيراً بهتافات "التطهير واجب وطني" فلما سألها الوزير عمن يودون تطهيره كانت إجابتهم أننا سمعنا هذه الهتافات في المذياع وفي الخرطوم وكان الوزير يعتقد ان بالقرية موظفاً غير صالح للعمل يودون تطهيره فعلم ان القرية خالية تماماً من أي موظف حكومي... وافادني ذلك بضرورة مخاطبة الشباب وتحذيرهم... ممن يحاولون استغلال مشاعرهم لتحقيق مآرب حزبية... فحذار من المندسين الذين يريدون الاستفادة من التجمعات وليكن أسلوب الحوار الموضوعي هو السائد طالما أن قنوات توصيل الآراء مفتوحة للجميع.

كان من ضمن مهامي في مكتب الوزير أن استقبل الوفود التي ترد من الأقاليم طالبة خدمات حكومية أو تصديقاً بفتح مدارس أهلية يقيمونها بالعون الذاتي وتمولها الوزارة بالأساتذة والمعدات وكانت ضمن هذه الوفود وفود من المديرية الشمالية وكنت في كثير من الأحيان احدد القرار المناسب وارفعه للوكيل نيابة عن الوزير لانشغال الوزير بالمسائل السياسية الكبرى خاصة بعد حوادث (الأحد

الاسود) كما اطلقت عليه الصحف آنذاك والتي راح ضحيتها عدد من المواطنين والتي تسبب فيها قلة من أبناء الإقليم الجنوبي حينما كانوا بصدد إستقابل طائرة وزير الداخلية آنذاك ــ كليمنت امبورو ــ عند عودته من الإقليم الجنوبي بعد زيارة عمل قام بها ــ وكانت هجمات أبناء الإقليم الجنوبي تقابلها هجمات شرسة من أبناء العاصمة... لقد وقعت الأحداث الدامية نتيجة اشاعة خبيثة مفادها ان وزير الداخلية كلمنت امبورو، اعتقل واغتيل في جولته بالجنوب، ولكن الوزير جاء بنفسه واستقبل في الخرطوم.

وعادت الوفود التي جاءت للعاصمة إلى أقاليمها ومن بينها وفود المديرية الشمالية وبعثت إلي ببرقيات شكر لما قدمت لها من خدمات.

قدمت حكومة أكتوبر الأولى استقالتها ومطلع ١٩٦٥ لتحل محلها حكومة أكتوبر الثانية برئاسة السيد سر الختم الخليفة التي قررت إجراء الانتخابات التأسيسية ونص ميثاق اكتوبر ٦٤ على اضطلاع الحكومة بمهمة إجراء الانتخابات العامة.

عكفت الأحزاب على دراسة الدوائر الانتخابية لتقديم مرشحيها والقيام بالدعاية الانتخابية اللازمة لهم ورشحت الأحزاب في دائرة دنقلا الشمالية بعض أبناء المديرية ورشح الحزب الوطني الاتحادي مرشحيه وهنا جاءتني برقية من أبناء الدائرة تلح على أن أتقدم للترشيح ضمن مرشحي الحزب الوطني الاتحادي .. كان ذلك عام ١٩٦٥م..

اتصلت بالمرحوم إسماعيل الأزهري فوجدت صورة من البرقية عنده ولكنه رفض قبولي كمرشح للحزب باعتبار أن الحزب

اختار مرشحه وأبرقت لأبناء الدائرة بذلك فجاءني وفد يلح على الترشيح رغم قرار الحزب... وقد كان المرحوم مبارك زروق وكيل الحزب آنذاك يؤيد ترشيحي ويشجعني على الخروج على قرار قيادة الحزب ولكن أسرتي كانت تقف ضد هذا الترشيح لان الجو الذي دخلت فيه كان مضطرباً.

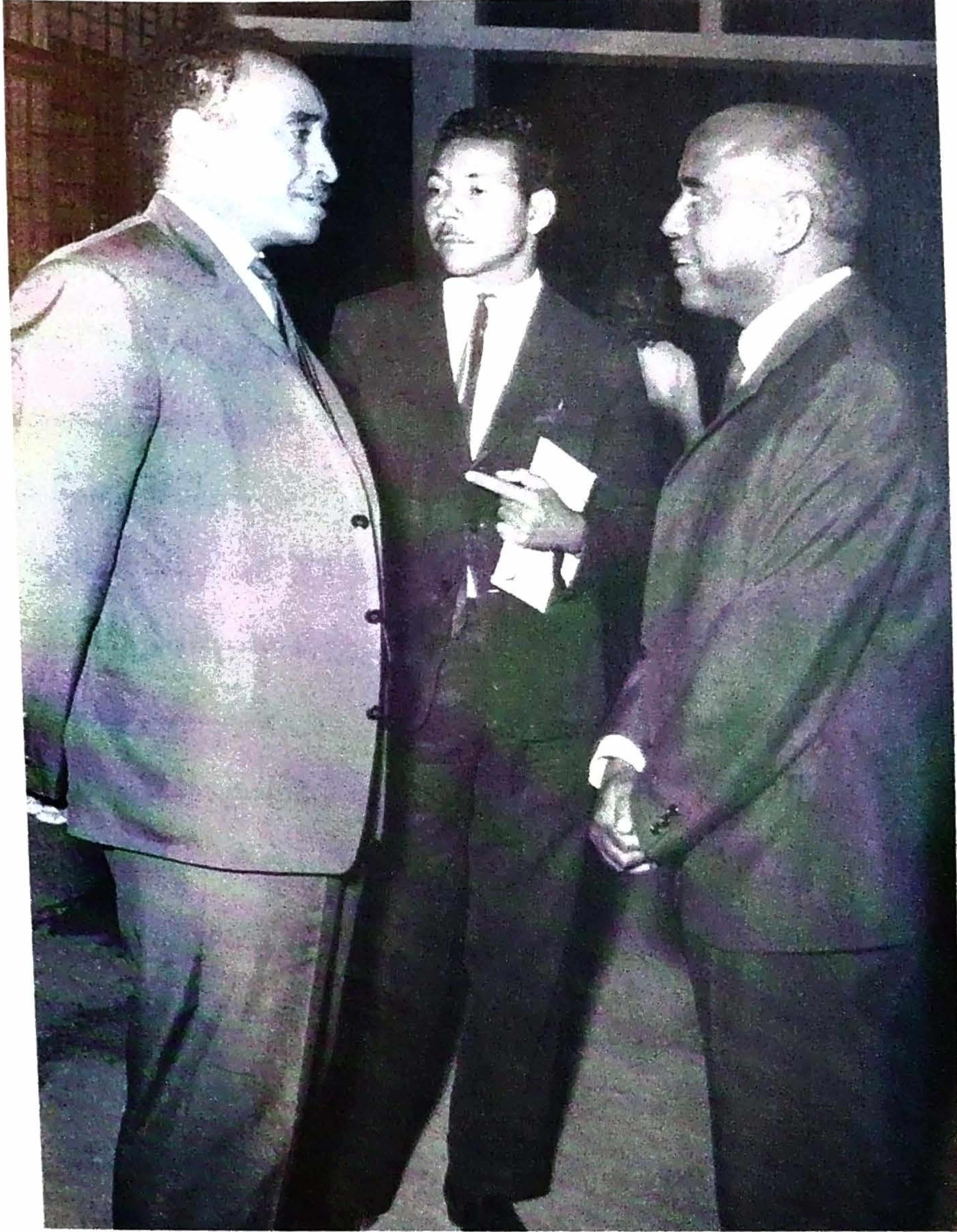
استمر حواري مع الأسرة أسبوعا في محاولة إقناعي بالاستمرار في عملي حيث مجال التفوق في نظرهم والترقي والتطور اذ كنت قد حصلت على ثلاث شهادات دراسية من لندن وبيروت وألمانيا... الأمر الذي يؤهلني للاستمرار في مهنة التعليم التي أحببتها كثيراً، كما كنت إلى جانب عملي في وزارة التربية أساعد أهلي في المديرية الشمالية بل وفي أم درمان على تأسيس مدارس أهلية حيث أصبحت سكرتيرا لمجلس إدارة مدرسة أهلية في المديرية الشمالية وأم درمان اجمع المال من الأهالي لبناء المدارس لان الدولة وحدها لا تستطيع أن تفي بحاجة البلد من الناحية التعليمية. وحتى بعد أن تركت العمل في التربية ظللت على اتصال بالتعليم الأهلي وكنت ضمن مؤسسي كلية الأحفاد الجامعية للبنات ولازلت عضوا بمجلس إدارتها احضر كل الاجتماعات وأنفذ المهام التي تكلفني بها الكلية بل أصبحت رئيساً لمجلس إدارتها بعد أن صارت جامعة. وكذلك كنت من بين من أسسوا كلية أفريقيا الجامعية الأمر الذي يؤكد ارتباطي بمهنة التعليم بطريقة أو بأخرى ولعل الجمعية الخيرية لرعاية الطلاب التي أقمتها مع رجل الأعمال خضر محمد احمد والتي كانت تساعد الآن مئات الطلاب والتي تشجع

البحث العلمي في الجامعات لدليل آخر على إصراري على مواصلة ارتباطي بمهنة التعليم.

واعود الى عملية خوض اول انتخابات في برلمانية حيث استغرق الحوار حول ترشيحي أسبوعا لم انم خلاله ساعة واحدة وأخيراً حسمت الأمر غداه استقالة استقالت حكومة أكتوبر الأولى لتفسح المجال لحكومة الانتخابات فأودعت استقالتي لدي الوزير وهو يجمع أوراقه الخاصة لمغادرة الوزارة نهائياً... وهنا حاول الوزير إقناعي بالبقاء في الوزارة مؤكدا أن مستقبلي فيها أكثر من مضمون وان تجربته الوزارية أكدت له أن العمل العام في الدول النامية تكتنفه المخاطر. ولكن قراري كان نهائيا ـ فجمعت أوراقي وخرجت معه ولم اعد لمكتب الوزير إلا حينما كنت وزيرا بالإنابة بعد اشهر قلائل ذلك لأني كنت وزيرا للصناعة وأسندت الي مهمة الإشراف على الوزارة في غياب حسن عوض الله وزير التربية آنذاك الذي سافر لحضور مؤتمر اليونسكو وهـذه المرة الأولى التي ادخل فيها مكتب الوزير بعد مغادرته.

وأثناء وجودي في مكتب الوزير حسن عوض الله وجدت طلبين لإنشاء مؤسستين يهمني أمرهما، أولاهما كلية الأحفاد الجامعية التي كنت ضمن المقدمين للطلب الخاص بها لإنشائها بالعون الذاتي وقد صدقت على الطلب على الفور ومنحت القائمين على هذا العمل أول إعانة حكومية قدرها ٥٠ ألف جنيه وكذلك معدات معهد شمبات الزراعي الذي تم إغلاقه. والطلب الثاني كان لإنشاء المركز الإسلامي الأفريقي الذي اعتز بأنني منحته الموافقة المبدئية حيث كانت الموافقة المبدئية الأولى مطلوبة في ذلك الوقت

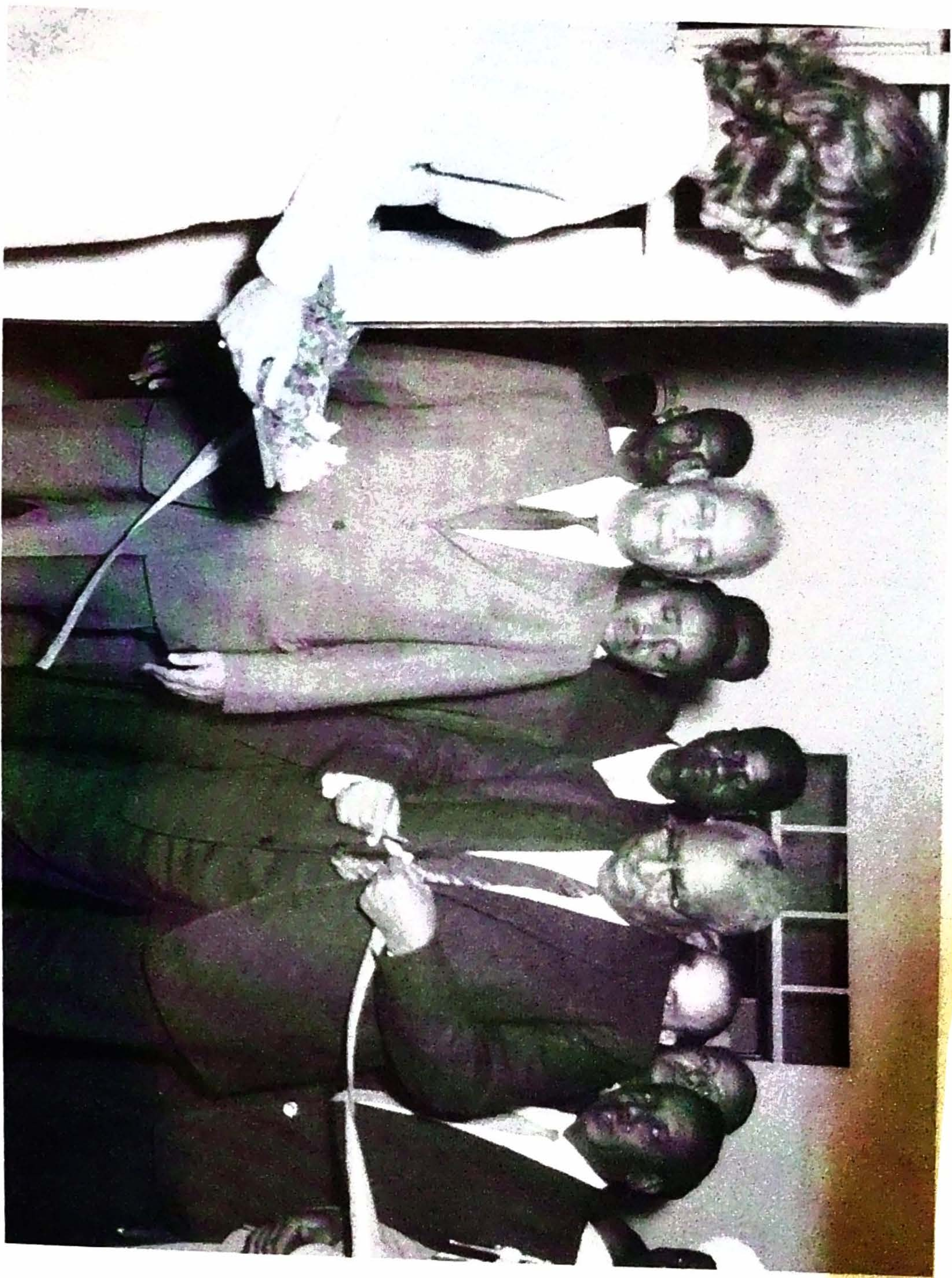
لتسهم الدول الإسلامية بعد ذلك بنفقات إنشائه وكان قد تقدم إلي بهذا الطلب بعض العلماء الأجلاء وعلى رأسهم فضيلة الشيخ أبشر احمد حميده قاضي القضاة.



بعت سيارتي
للترشيح في الإنتخابات

وعندما ـ قررت نزول المعركة الانتخابية بعت عربتي الفولكس واجن بمبلغ ٣٧٠جنيها وكانت كل ما املك وتركت منها مائة جنيه للأولاد وسافرت بالباقي إلى الدائرة الانتخابية بعد أن أعددت برنامج انتخابي علي الرونيو في المدرسة الأهلية التي كنت ضمن أعضاء إدارتها وصلت إلى الدائرة وجدت برقية من رئيس الحزب الوطني الاتحادي تعارض ترشيحي في مختلف لجان الحزب ثم جاء وفد يمثل الحزب مكون من الأستاذين سيد أحمد الحسين ومحمد عوض المحامي فأقاما ليال سياسية يؤكدان فيها أنني لست مرشح الحزب. وكان لابد لي من مواصلة المعركة فواصلت السير فيها وكان النصر حليفي وهكذا تغير مجرى حياتي وارتبطت بالعمل العام الذي لم أجد منه فكاكا حتى اليوم .

بعد إعلان النتائج وفوزي سافرت بالطائرة إلى الخرطوم ووجدت في استقبالي بمطار الخرطوم بعض الإخوة من نواب الحزب وقياداته الذين أتوني من قبل المرحوم إسماعيل الأزهري ليشرحوا لي الظروف التي أدت إلى اتخاذ ذلك القرار وان عضويتي في الحزب مازالت مستمرة طالما جئت بإرادة القواعد الحزبية. وفي مساء ذلك اليوم زارني المرحوم الأزهري في منزلي مهنئا ومرحبا بعضويتي في الهيئة البرلمانية للحزب .. وهكذا عدت للحزب وعملت في هيئته البرلمانية هذا وكانت أول برقية تهنئة وصلتني في بدين من الأستاذ محمد أحمد محجوب الذي كان تربطني به صداقة.



مـــن بديـــن الـــى نيويـــورك

وبعد اشهر قلائل انتخبت ممثلا للحزب في وفد السودان للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٦٥م إذ كانت التقاليد يومها... أن يبعث حزبا الائتلاف الحكومي مندوبين ضمن وفد السودان للأمم المتحدة وكان زميلي من حزب الأمة السيد أمين التوم الذي اعتز برفقته والذي استفدت كثيرا من خبرته في العمل السياسي طول هذه الرحلة التي استغرقت ثلاثة اشهر.. فقد كانت خبرته مع العمل الحكومي كوزير سابق وفي العمل السياسي كأحد رواد حزب الأمة خصبة جدا.. أعانتني في تدعيم تجربتي في مثل هذه الدورة التي كانت من أهم الدورات في الأمم المتحدة إذ اتخذت فيها قرارات استقلال عدد من الدول من بينها جمهورية اليمن الديمقراطية وأخصها بالذكر لعاملين أولهما: أنها دولة عربية سعدت بقرار استقلالها وثانيهما.. إن وفدنا لعب دورا هاماً في توحيد كلمة وفودها السبعة التي جاءت وخاطبت الأمم المتحدة.. وقد كنت امثل السودان في اللجنة الرابعة وهي لجنة تصفية الاستعمار ممثلا للسودان اذكر يومها أن المندوب البريطاني اللورد كاردون صاحب القرار "٢٤٢" الشهير أعلن عن استعداد بريطانيا لمنح عدن استقلالها إذا ما توحدت كلمة سكان تلك المنطقة، وأردف قائلا: إنكم ستستمعون إلى كلمات متنافرة من وفود متنافرة تؤكد أن الشعب اليمني ممزق وتؤكد أن ممثلي اليمن لم يتفقوا على الاستقلال وكان ردي عليه: إن كلمة وفد اليمن هي كلمة واحدة وان مطلب شعب اليمن مطلب واحد وهو الاستقلال وهو حق كفله ميثاق الأمم المتحدة .. واستمرت المجابهة بيني وبين اللورد

كاردون صاحب القرار ٢٤٢ المشهور وعلى الفور بادرنا إلى الاجتماع بالإخوة أعضاء وفد اليمن.

وجمعناهم في المنزل الذي كنا نقيم به أنا وزميلي السيد أمين التوم النائب والوزير وقيادى حزب الأمة... وبعد مناقشات متصلة حول من يلقي كلمة اليمن ـ عبد القوي مكاوي أو قحطان الشعبي استقر الرأي على أن يلقي الكلمة مكاوي اكبر الأعضاء سناً وفوجئ المندوب البريطاني بوفد موحد يخاطب اللجنة باسم اليمن وكانت النتيجة أن نالت اليمن الجنوبية استقلالها.

كذلك أذكر في تلك الدورة أيضا أنني وزميلي أمين التوم قد تقدمنا بدعوة للإخوة البرلمانيين الذين حضروا تلك الدورة من البلاد الأفريقية في محاولة لخلق رابطة أفريقية ووضعنا مسودة دستور لتلك الرابطة واجتمعنا في سفارة السودان ووافق الجميع على الاستمرار في هذا المسعى إلا ان بعض البرلمانات قد حلت بسبب الانقلابات. وهكذا تكون اتحاد البرلمان الأفريقي العربي قمنا بوضع لائحته ونظامه الأساسي اذكر أيضا في هذه الدورة... قد وقعت حرب كشمير وقد كان وفد باكستان ومن أبرز أعضائه ظفر الله خان العالم الإسلامي الجليل تلك الشخصية التي كنت استمتع بالحوار معها في أروقة الأمم المتحدة... وكان يخاطب الوفود لنصرة قضيته وكان وزير الخارجية ذو الفقار علي بوتو يقود وفد باكستان وكان يشترك في خمسة لقاءات ويخطب فيها في يوم واحد وكان يتدفق حيوية ولباقة كما اذكر في تلك الدورة إننا قد انتخبنا امنتوري فانغاني الذي كان رئيساً للوزارة الإيطالية انتخبناه رئيساً للدورة وذهبت في اليوم التالي لتهنئته بهذه الثقة غير إننا وجدناه في

المستشفى إذ كسرت ساقه في الرقص أثناء احتفال الإيطاليين به في مساء نفس اليوم ونقل فورا إلى المستشفى ولم يترأس الجمعية العامة إلى أن فارقت نيويورك في ديسمبر.

كان للسودان فرصة في أن يفوز برئاسة الجمعية العامة فقد كان موقف عمر عبد الحميد عديل الذي كان مندوباَ للسودان حتى دورة ١٩٦٤م كان موقفه قوياً نتيجة لتقلده مناصب عديدة في لجان الأمم المتحدة وقيامه بمهام كلفه بها الأمين العام المستر اوثانت آنذاك غير أن وزارة الخارجية قد فصلته في موجة التطهير التي أعقبت ثورة أكتوبر ١٩٦٤م وهكذا فقد السودان موقعاً مضموناَ في رئاسة الأمم المتحدة وقد كرمه السكرتير العام بعد فصله من الخدمة بتعيينه مستشاراً له ثم مندوبا بالأمم المتحدة في العراق حتى توفاه الله.





لعبة الأمم المتحدة
والاعتراف بالصين

إن اجتماعاً تم لكتلة عدم الانحياز في مسألة عضوية الصين الشعبية بالأمم المتحدة عام ١٩٦٥م، وكانت كل الآراء متفقة على ضرورة إشراك الصين في عضوية الأمم المتحدة، وقبل جلسة التصويت بساعات التقى المندوب السوفيتي جاكوب مالك مع المندوب الأمريكي على مائدة الغداء، وهنالك تمت المساومة بان تتساوى أصوات الأعضاء حتى لا يتخذ قرار في هذا الشأن، وكان هذا الموقف عندما تسرب إلى الوفود باعثاً للدهشة والاستغراب، ذلك انه إذا كان من الطبيعي نظرا للعداء التقليدي آنذاك بين النظام الصيني والولايات المتحدة، فانه من غير الطبيعي أن يتخذ الاتحاد السوفيتي هذا الموقف علما بان الصين دولة شيوعية وفي الجلسة المحددة للتصويت كانت الدهشة بالغة حينما تغيب بعض المندوبين الذين كان حماسهم بالغا في اجتماع عدم الانحياز بنيويورك وحينما امتنع بعض الذين تحدثوا عن ضرورة قبول عضوية الصين، وتمسك السودان بموقفه وصوت مع دخول الصين غير أن الأصوات تساوت حيث بلغ عدد المؤيدين ٤٥عضواً وبلغ عدد المعارضين ٤٥، فلم يتخذ قرار في هذا الشأن وفقاً للوائح الأمم المتحدة.

ولقد خرجت من هذه التجربة وأنا أكثر فهماً لألاعيب الدول الكبرى ومناوراتها وكيف انه يتعين علينا أن نأخذ ذلك في حساباتنا حينما نحدد مواقفنا السياسية فالسياسة عند هؤلاء ليست ثابتة و إنما تخضع لمصالحها ويؤسفني هنا أن أقرر أن الدول التي تسمح لنفسها

بان تصبح ألعوبة في يد الدول الكبرى دون أن تعرف إلى أين تساق تدفع الثمن غاليا، وتظل متأرجحة في خطها السياسي.

انتقل إلى محطة أخرى وهي واشنطن حيث كنت أنا وزميلي أمين التوم نحضر الاحتفال بالذكرى الأولى لثورة أكتوبر في منزل السفير السوداني السيد خليفة عباس آنذاك، حيث حضرت حرم دين راسك وزير خارجية أمريكا الأسبق كنائبة عن عن زوجها لحضور الحفل السوداني.

كان فستان حرم دين راسك به (دبوس) وكاد الدبوس وهي تتحدث إلي أن يصيبها وهنا بدأت أفكر في الطريقة التي الفت بها نظرها إلى إخراج الدبوس، ولثوان عايشت الحيرة، كيف يمكن أن الفت نظرها إلى هذه المسألة وما هو انسب أسلوب دبلوماسي يتبع في مثل هذه الحالات، وفكرت طويلا هل أقوم نيابة عنها بنزع الدبوس الذي كاد أن يصيبها أم أقول لها ذلك ،لتتولى بنفسها إخراجه و أخيرا... داعبتها قائلاً هكذا دائماً زوجات بعض المسئولين الكبار يعتمدون على الخادمات حتى في ارتداء الملابس وأمامنا مثال واضح لهذا... لقد نسيت خادمتك هذا الدبوس و أشرت إليه بيدي، وهنا أطلقت زوجة دين راسك ضحكة عالية وقامت بنزع الدبوس وشكرتني طويلا ثم أكدت ما رويته عن اعتمادها على خادمتها في ارتداء الملابس ووعدت أن تتولى ذلك بنفسها، وكان ذلك بداية حوار طويل شمل قضايا عديدة أمريكية وغير أمريكية وفي نهاية الحوار داعبتني قائلة وأنا بدوري لدي خبر يهمك كثيراً ويبدو انك في زحمة انشغالك بقضايا ومناقشات الأمم المتحدة لم تعرفه ثم أضافت قائلة، لقد تسلمت الآن وقبل مجيئي لهذا الحفل بدقائق مذكرة

من الخارجية الأمريكية تخطرني بأن الائتلاف الحكومي بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة قد انفض قبل ساعة وان مسئولا في الحزب الوطني الاتحادي السيد نصر الدين السيد أعلن ذلك في لقاء بطلابهم في جامعة الخرطوم ثم سلمتني مذكرة وظللت ممسكا أعصابي أتظاهر بعدم الاكتراث وأواصل حواري معها. وانظر إلى زميلي الذي كان يمثل حزب الأمة (السيد أمين التوم) الذي كان في ضحك طويل مع مجموعة من السودانيين في وقت كانت تعصف بي مشاعر القلق.

ولما عدت من تلك الغرفة بعد أن ودعت السيدة دبن رسك وجدت زميلي أمين مازال غارقا في ضحكه المتصل، وأردت أن انقل إليه مشاعر القلق حتى يكف عن الضحك ونفكر سويا فسلمته المذكرة فدخل نفس الغرفة وعاد مكفهرا... واشهد للرجل إن تأثره البالغ بهذه الواقعة منعه النوم طوال الليل... وكان قرارنا المشترك أن نتصل بالخرطوم وان نعود فورا. وكانت المفاجأة السارة أننا بينما نتأهب للعودة وصلتنا برقية تفيد أن الائتلاف قد عاد وحمدنا الله.

وفيما بعد عرفنا سبب فض الائتلاف ــ وهو إصرار المرحوم السيد محمد احمد محجوب رئيس الوزراء آنذاك ان يمثل السودان في مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء بينما أصر المرحوم الزعيم إسماعيل الأزهري رئيس مجلس السيادة آنذاك أن يتولى هو المهمة باعتباره راس الدولة، وحينما أصر محجوب على رأيه قرر الحزب الوطني الاتحادي رفض الائتلاف الحكومي

وتدخلت الأجاويد وتم إنقاذ الائتلاف بحل يرضي الطرفين وهو أن يذهب الرجلان معا إلى مؤتمر القمة وقد كان.





الفصـــل الثـــاني

اللقاء المثير مع الملك فيصل
وأزمـــة عربيـــة

أول زيارة للمملكة العربية السعودية
و أول أزمة عربية

كانت الفترة من عام ١٩٦٥ وبعدنا حافلة بالاحداث والمهام الجديدة التي كان يتعين على القيام بها واقد ابلغت الرئيس اسماعيل الأزهري باختيارى في زيارة الشقيقة المملكة العربية السعودية وبدأت الزيارة بداية حسنة اذ تقرر أن يلقى المرحوم إسماعيل الأزهري خطابا في حفل العشاء الذي أقامه جلالة الملك فيصل باعتباره المضيف وطلبنا منه أن يشيد بدور المملكة العربية السعودية ودور الملك المغفور له فيصل الذي بالغ في إكرامنا والحفاوة بنا لدور المملكة المتعاظم في تلك الفترة وطلبنا منه أن تقتصر الإشادة على علاقة المملكة بالسودان دون التعرض للسياسة الخارجية في تلك الآونة والتي كانت متأزمة للغاية بين السعودية ومصر إلا أن المرحوم أزهري ركز في خطابه على المؤتمر الإسلامي ودور الملك فيصل في هذا المؤتمر وتقويته وكان الملك فيصل لاظهار احتفائه برئيس السودان ووجه ان تصحب طائرات المملكة طائرة الأزهري لدى دخولها أجواء السعودية وحتى هبوطها في مطار جدة.

وهنا وقع المحظور الذي كنا نخشاه فلقد كان أساس الصراع بين مصر والسعودية هو أن عبد الناصر كان يقود اتجاه القومية العربية لتجمع ضد الاستعمار والصهيونية بينما يدعو الملك فيصل لمؤتمر إسلامي يجسد الطاقات الإسلامية ومن هنا كان الشتات والنزاع ودخلنا نحن بؤرة الصراع من حيث لا نود ولا نرغب وهنا اشتعل هجوم الإذاعة المصرية وأجهزة الأعلام في مصر كلها ضد

الوفد السوداني واعتبرت مصر أن خطاب الرئيس إسماعيل الأزهري موجها للرئيس عبد الناصر شخصيا.

وأظن إن المنافسة التي كانت تسود في ذلك الوقت بين الرئيس عبد الناصر والملك فيصل قادت إلى تفتت الصف العربي في مواجهة الصهيونية العالمية الموحدة وإسرائيل وكان يمكن استثمار فكر الرجلين وزعامتهما وقدراتهما لفرض الرأي العربي على الكيان الصهيوني الذي استفاد ولاشك من هذا الشقاق الخطير.

في هذه الأثناء كان السيد حسن محجوب سكرتير حزب الأمة قد جاء للمملكة حاملا الرسالة الشخصية من الإمام الهادي المهدي إلى الملك فيصل والتي كانت تحمل في ظاهرها التحية والمجاملة فقط ولكن في باطنها كانت تذكيرا للملك فيصل بوجود الإمام الهادي المهدي، ووضع موانع أمامه إذا شاء الانحياز للرئيس إسماعيل الأزهري. ولقد كان المغفور له الملك فيصل ذكيا لماحاً أدرك فورا المعنى المستتر وراء الرسالة فأرسل للإمام الهادي للتحية والمجاملة أيضا وفي الوقت نفسه كانت تعبيرا عن عدم انحيازه لأي من المتصارعين على منصب الرئاسة ولاشك ان هذا الصراع الذي نقل الى السعودية انعكس بشكل أو آخر في عدم تحقيق كل الأهداف المطلوبة من هذه الرحلة وعلى رأسها المصالحة... التي كنا ذهبنا من اجلها بين مصر والسعودية.

خطة لتطويق النزاع
السعودى المصري

ووجد وفد السودان نفسه في بؤرة صراع لا ناقة له فيه ولا جمل. إلا أن الهجوم الإعلامي على السودان ووفده كان له ابعد الأثر في مفاوضاتنا من اجل تصفية الخلافات المصرية السعودية المتعلقة بالأوضاع في اليمن ولقد كنا نحمل معنا مقترحات محددة تختص بانسحاب القوات المصرية من اليمن إذا انسحبت أسرة حميد الدين من صنعاء والسعودية معا وأعرب عبد الناصر عن استعداده لتخفيض قواته إلى خمسة عشر ألف جندي فقط في حالة تحقيق شروطه وسوف يسحب باقي قواته لمجرد أن يتم استقرار الوضع السياسي في اليمن. إلا أن الملك فيصل رحمه الله رفض ذلك رفضا باتا وقال انه لا يستطيع أن يطرد أسرة حميد الدين من السعودية أو اليمن نظراً لقرارات مؤتمر حرض وان رغبة شعب اليمن الحقيقية هي في عودة أسرة حميد الدين وأن وجود الجيش المصري هو الذي يمنع هذه العودة، وتشعب الحوار والجدل حول هذه الشروط إلا أن الملك فيصل لم يتراجع عن موقفه نظراً لوجود الإمام البدر في ضيافته وهنا لم نشأ أن نستمر في الحوار خاصة وان أجهزة الإعلام المصرية كانت توالي بنشاط شديد شن الحملة علي الوفد السوداني الموجود بالسعودية.

في طريق عودتنا إلى الخرطوم عقدنا جلسة عمل بالطائرة تدارسنا فيها الزيارة ثم الهجوم الإعلامي المصري على الوقد بسبب ما قاله الرئيس أزهري في خطابه. وتم الاتفاق على أن يذهب وزير الخارجية السوداني في ذلك الوقت السيد إبراهيم المفتي إلى القاهرة

لتوضيح الموقف وشرحه للرئيس عبد الناصر إلا أن إبراهيم المفتي رفض واعتذر عن القيام بهذه المهمة والتفت الرئيس الأزهري إلي وقال : اذهب أنت يا عزالدين وآمل أن توفق في مهمتك العسيرة.

وهكذا هبط الوفد السوداني في مطار الخرطوم فتوجهوا إلى منازلهم وعدت مرة أخرى إلى الطائرة المتجهة إلى جده وبيروت في طريقي للقاهرة لعدم وجود طائرة في ذلك الوقت للقاهرة. وقضيت في بيروت ليلة في ضيافة سفير السودان هنالك السيد مصطفى مدني والذي أصبح وزيراً للدولة بوزارة الخارجية ثم توجهت فجرا إلى القاهرة حيث استقبلني في المطار الدكتور عثمان الحضري سفيرنا في القاهرة والسيد حسن عباس زكي وزير التجارة.

ومن المطار توجهت فورا لمنزل رئيس الوزراء السيد زكريا محي الدين نظرا لان الرئيس عبد الناصر كان في إجازة علاجية باستراحة القناطر الخيرية. وشرحت الأمر بالتفصيل لرئيس الوزراء ووفقني الله في إزالة سوء الفهم الذي حدث بالنسبة لزيارتنا للسعودية وقرر السيد زكريا محي الدين إيقاف الحملة الإعلامية ضد السودان فورا واخطر مدير مكتبه مصطفى عبد العزيز بابلاغ أجهزة الإعلام المصرية بإيقاف الحملة الدعائية ضد الوفد السوداني وفعلا توقفت فوراً ثم قمت بزيارة الرئيس عبد الناصر برفقه السيد حسن عباس زكي في القناطر الخيرية وبعد الاطمئنان علي صحته، قال لي عبدالناصر أن الأطباء نصحوه بالراحة والابتعاد عن قراءة التقارير والكتب ولكنه قرر أن يقرأ كتاب قصه اختاره من المكتبة ولكنه وجد القصة كلها تدور في قصر الخليفة وهنا قال "زهجت

وقمت ورميت الكتاب من الشباك" الأمر الذي أوضح لي طبيعة المشاكل التي كان يعيشها الرجل في القصر الجمهوري.

وتملكني فضول شديد لمعرفة باقي أسرار الحملة الدعائية والتي سمعت من رئيس الوزراء أنها كانت على وشك إذاعتها صباح اليوم التالي فاتصلت بعد ذلك بمصطفى عبد العزيز لمعرفة هذه المادة وأصبت بخيبة أمل شديدة من الجهد الذي بذلته لإيقاف الحملة الإعلامية حينما علمت ان هذه المواد كلها قديمة منذ حكم الملك فـــاروق لمصر وان تأثيرها كان سيكون عدماً وهباء..

المهم أنني نجحت في النهاية في المهمة التي أوكلت لي وعدت للخرطوم في اليوم التالي لأحاصر بقايا تأثير رحلة الوفد السوداني إلى السعودية والدور الشيوعي في فض الائتلاف بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة.

قصة القرض
السعودي للسودان

وقد انتهي الغرض الأول من زيارتنا للسعودية وبقي الغرض الآخر وهو الحصول علي قرض بمبلغ عشرة ملايين جنيه من السعودية لوزارة التجارة والتموين لسد العجز في العملة الصعبة لاستيراد بعض السلع الضرورية التي يحتاجها السودان ووافق الملك ولكنه قال انه سوف يتحدث مع وزير المالية حول هذا الموضوع وهو عمه أيضاً ولكنني بسرعة شديدة قلت له يا جلالة الملك قالوا إن عمك رجل صعب "وكنت قد جمعت عنه معلومات قبل زيارتي للسعودية" فالتفت الملك ضاحكاً بشدة ثم التفت إلى أحد معاونيه

وطلب منه أن يصحبني إلى مدير البنك المركزي السعودي لمنح الوزارة.

توجهت إلى مدير البنك وكان باكستاني الجنسية في ذلك الوقت اسمه أنور علي وقال مدير البنك انه سيضمن السودان لدي البنك الهولندي للحصول علي القرض. إلا أني رفضت ذلك رفضا باتا وقلت انك شخص ولا تضمن دولة أمام بنك أجنبي وطلبت الرجوع إلى الملك فتراجع المدير الباكستاني فورا عن موقفه ووافق علي منحنا القرض، وكان هذا بمثابة أول قرض من المملكة العربية السعودية والتي ظلت حريصه في كل الظروف على معامله لقرية خاصة بالسودان.

خبــرة سعوديــة
فــي الابـــل

وتوجهت بعد ذلك إلى الغرفة التجارية في جدة وهي الجهة الوحيدة المسئولة عن التجارة في المملكة وليست خاضعة لإشراف حكومي. وكان من بين الحاضرين شيخ الجزارين الشيخ محمد عوض العطيوي ودخلنا في حوار من أجل التجارة السودانية للمملكة وخاصة الجمال وفوجئت من شيخ الجزارين العطيوي بأنه يمتلك ذخيرة من المعلومات عن الجمال السودانية بفصائلها وأنواعها والطرق التي تسلكها للتصدير والفروق بين الجمال البشارية وجمال النهود والفاقد من الجمال أثناء رحلات السفر وكان حديثاً شيقا للغاية تعلمت منه كثيرا في التجارة مازالت حتى الآن تمثل عصباً أساسياً في تجارة الجمال.

الفصـــل الثـــالث

الشيوعيون يزورون خطاباً
من الملك فيصل للإمام الهادي

الشيوعيــون يــزورون خطـاباً
مـن الملك فيصـل للإمـام الهـادي

كان الوفد الذي توجه إلى السعودية يضم رجال إعلام وصحافة وكانت المجموعة الصحفية من بينها مراسل وكالة عالمية وقد تلقى تعليمات من الحزب الشيوعي السوداني بالحصول بأية وسيلة علي أوراق عليها شعار القصر الملكي وهي بالضرورة متواجدة في القصور التي قمنا بزيارتها في المملكة واستطاع هذا الصحفي الحصول على مجموعة من هذه الأوراق وخاصة التي تخص الديوان الملكي التابع للملك فيصل... وحينما عاد إلى الخرطوم قام بتسليم هذه الأوراق للحزب الشيوعي ليقوم بأغرب مغامرة في حياة الأحزاب السياسية المتنافسة في السودان آنذاك .

قام الحزب الشيوعي بكتابة خطاب على ورق الديوان الملكي وكتب رسالة موجهة إلى الإمام الهادي المهدي موقعة من الملك فيصل توقيعا مزورا بالطبع يقول فيها أن على الإمام الهادي المهدي أن يتفق مع ابن أخيه الصادق المهدي لتوحيد جهودهما لمواجهة الرئيس اسماعيل أزهري ومنعه من الوصول إلى رئاسة الجمهورية وانه سيدعمهما ماديا وأدبيا.

ولحبك القصة قام الحزب الشيوعي بتصوير هذه الرسالة وأرسلها مع عضوين من الحزب الشيوعي إلى السيد أزهري الذي كان في حفلة غداء في منزل أحد قيادات الحزب الوطني الاتحادي وأصرا على مقابلته أثناء الغداء وحينما توجه لهما أزهري أعطياه الرسالة المزيفة ليقراها وأصرا على أن يستردا الرسالة مرة أخرى بحجة اعادته للشخص الهام الذي حصلا منه على الرسالة والرئيس

أزهري يتلو الرسالة عدة مرات وقد اكتست ملامحه بالغضب الشديد وما كان يمكن أن يحدث منه غير ذلك والرسالة على ورق الرئاسة بالديوان الملكي والتوقيع مزيف بمهارة شديدة.

وحينما انتهى أزهري من قراءة الخطاب كان قد تولدت لديه فكرة فض الائتلاف وانصرف العضوان المحترمان في الحزب الشيوعي بسرعة شديدة وقد حملا معهما رسالتهما المزيفة والتي كانت قنبلة مؤقتة قابله للانفجار بعد قليل في أروقة الجمعية التأسيسية.



تفاعلات الخطاب المزور
أدت لفض الإئتلاف الحكومي

واشهد ان الزعيم اسماعيل الأزهري اراد من وراء الانتخابات الوصول لرئاسة الجمهورية ولكن بالاسلوب الديمقراطي وعبر صناديق الانتخاب و كان يعمل على ان يحصل على الغالبية العظمى فيها نسبة لتاريخه النضالي الطويل وما قام به تجاه الوصول الى الاستقلال وطرد المستعمرين. كان ذلك تطلعه وظل يعمل عبر رئاسة الجمهورية للقيام بترسيخ الديمقراطية وفق ما جاء في كتابه الطريق الى البرلمان.

وكان يحدثنا دائماً ان الشورى والعمل الديمقراطي الحر هو السبيل للاستقرار وانه قد قدم استقالة حكومته حينما لم يحصل على الاصوات المطلوبة في أول حكومة وطنية تأكيداً لتمسكه بالنظام الديمقراطي حينما عاد العضوان المحترمان محمد جبارة العوض وحسن محمد زكي الى تأييد الحكومة بعد ان حجبا صوتيهما في المرة الأولى وتقدم الأزهري باستقالته اثر ذلك وعاد الأزهري الى الحكم دون ان يترك هذا في نفسه اثراً تجاه العضوين لكل ذلك حز ما جاء في الخطاب المزور في نفسه كثيراً واغضبه غضباً شديداً عند اطلاعه على الخطاب الذي قام السيدان محمد ابراهيم نقد ومحمد احمد سليمان بتسليمه اياه وكان ذلك في منزل الدكتور عثمان ابو عكر عضو لجنة السودنه في فترة الحكم الذاتي ١٩٥٤-١٩٥٦ خلال مأدبة غداء اقامها على شرف الأزهري في منزله بالخرطوم .

وقد قرأ الأزهري الخطاب مرات ثلاثاً وكان في كل مرة تبدو على وجهه تعبيرات حادة وكنا جميعاً نلحظ ذلك وبعد ان

انصرف العضوان اللذان جاءا بالخطاب بعد ان اصرا على اخذه معهما بحجة اعادة الخطاب للمصدر الذي وجداه فيه وعقب ذلك توجه إلينا الأزهري وهو في غاية الغضب والانفعال مما اطلع عليه في الخطاب الذي يقول فيه الملك فيصل رحمه الله للامام الهادي رحمه الله من ضرورة ألا يمكن الأزهري من الوصول الى رئاسة الجمهورية وضرورة تعاونه مع ابن اخيه في الانتخابات التي سيدعمها دعماً مادياً وسياسياً كاملاً ليفوز الامام الهادي بالرئاسة.

طبيعياً ان يعتقد الازهري ان هذا الخطاب صحيح ذلك لانه جاء من الملك عبر حسن محجوب مصطفى ممثل الامام الهادي الذي قام بتسليم رسالة خطية للملك لا نعرف محتواها ولكنها كانت في غالب الأمر رسالة تحية تذكر الملك بان الامام الهادي موجود حتى لا يساعد الازهري اذا طلب ذلك.

وتناقشنا في هذا الأمر الذي حسمه الأزهري برغبته باعادة المحجوب رئيساً للوزراء ووجد ذلك هوى لدي السيد الشريف حسين الهندي الذي كان صديقاً للمحجوب وعلى خلاف دائم مع السيد الصادق المهدي لانه ابعده في حكومته عن وزارة المالية وجاء بالسيد حمزة ميرغني بديلاً عنه.

وقام الازهري بارسال مبعوثين هما السيدان عبد الماجد ابوحسبو واحمد عثمان الشايقي الذي كنا نلقبه بوزير الفحم لانه كان تاجر فحم وكان عضواً في المكتب السياسي للحزب الوطني الاتحادي وهو الذي قام مرة باحضار منشورات من دولة شقيقة عندما كان في المعارضة ضد حكومة (نميري) مع الزعيم الشريف

الهندي وقد قبضت هذه المنشورات داخل ثلاجة بواسطة جهاز الأمن.

والتقى مبعوثا الازهري بالسيد محمد احمد المحجوب في منزله وابلغاه رسالة من الأزهري مضمونها ان يوافق على العودة مرة ثانية رئيساً للوزراء وان يحاول ان يحضر معه بعض نواب حزب الأمة.

وعاد المبعوثان بالموافقة وهنا اعترض السيد ابراهيم المفتي بانه احق برئاسة الوزراء لانه كان نائباً لرئيس الوزراء ولان الحزب الوطني الاتحادي هو حزب الأغلبية وليس حزب الأمة وكان ذلك سبب غضب وقطيعه بين الازهري وقريبه السيد ابراهيم المفتي لفترة طويلة وهنا قمت مع الزعيم الازهري و إبراهيم جبريل بعد واجب عزاء في السجانة بزيارة السيد ابراهيم المفتي في منزله.

وهنا اشار السيد ابراهيم جبريل للمفتي في منزله الى ان صلة القرابة والصداقة التي تربطه بالازهري هي التي اهلتك للمناصب التي تقلدتها. ولابد ان تتصالح معه فهو رئيس الحزب .

وعقد الحزب الوطني اجتماعاً في هيئته البرلمانيةلاتخاذ قرار فض الائتلاف وتقرر ايداع طلب بسحب الثقة من الحكومة يوم (الخميس) لمناقشته يوم الاثنين وفق لائحة الجمعية التأسيسية وقت ذاك ووافق وزراء الحزب وكنت منهم على تقديم استقالاتهم ووضعنا اقتراح سحب الثقة من الحكومة على منضدة الجمعية يوم الخميس وسلمناه لرئيس المجلس الدكتور مبارك الفاضل شداد الذي ادرجه في اجندة المجلس يوم الاثنين واخطر السيد رئيس الوزراء الصادق المهدي بذلك وقمنا نحن في المكتب التنفيذي للحزب بوضع خطة

لادارة جلسة سحب الثقة واعداد المتحدثين اعدادا جيدا وزودناهم بالمعلومات حول قصور الحكومة في مختلف الوزارات وخططنا في كيفية الاستفادة من اللائحة لتفويت الفرصة على رئيس الوزراء للرد على ما اثير والدخول مباشرة في التصويت حيث تقول اللائحة في مثل هذه الاحوال ومالم يتقدم زعيم المجلس او زعيم المعارضة باقتراح لمد الجلسة لكى تواصل التداول الى ما بعد الساعة الواحدة فانه من حق المجلس ان يصوت على الموضوع المطروح دون الاستماع الى رد رئيس الوزراء.

وهكذا اتفقنا ان يكون المتحدث في الوقت قبل الساعة الواحدة الرشيد الطاهر وحسن عوض الله وحسين الهندي لقدرته على الخطابة ولبلاغته مما يجذب انتباه الاعضاء ويواصل حديثه حتى يتجاوز الوقت الساعة الواحدة وعند ذلك يتولى السيد محمد احمد محجوب إثارة نقطة نظام لان الوقت قد فات وانه وفقا للائحة فعلى المجلس ان يدخل مباشرة في التصويت على الموضوع المطروح ولان السيد الصادق المهدي كان واثقا من الفوز وانه حاصل على الاغلبية لم يعترض على ذلك وطبقاً لخطتنا فقد طرح رئيس المجلس الامر للتصويت وحجبت الثقة ورفعت الجلسة فور التصويت وفق الخطة الموضوعة.

خفـايا وأســرار
فـض الائتــلاف بيــن
الإتحـاديين والأمـة

بدأ مسلسل فض الائتلاف ولم يستطيع أحد ايقافه ففي نفس اليوم الذي تم الاتفاق فيه مع المحجوب اجتمعت الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الاتحادي وقررت فض الائتلاف مع حزب الأمة جناح الصادق الذي ذكرت الرسالة اتفاقه مع عمه وتقديم استجواب عاجل لسحب الثقة منه وإسقاطه وعرف الناس من أجهزة الإعلام المختلفة ان الائتلاف قد فض وان الحكومة سوف تسقط في الاستجواب إذ تمكن الحزب الوطني الاتحادي من إحراجها.

واندفعت المؤامرة الشيوعية يساعدها بدون قصد الاتحاديون ولكن وقبل الجلسة الشهيرة بيوم واحد تسربت الأخبار من داخل الحزب الشيوعي توضح أبعاد المؤامرة والخطاب المزور ولكن سبق السيف العذل ولم يعد هناك مجال للتراجع.

اجتمع المرحوم أزهري مع بعض رجال الحزب لإيجاد حل لهذه المشكلة المعقدة واتفقوا على أن يبقوا الباب مفتوحا مع الصادق على أمل انه حينما تتقدم حكومة المحجوب ببرامجها ممكن أن تحجب الثقة عنها مما يتيح الفرصة مرة أخري لكي تعود حكومة الصادق .

وكلفت ومعي الشيخ الوسيلة والشيخ عبدالإله ابوسن بالاتصال بالسيد الصادق قبل جلسة حجب الثقة لتعديل خطابه والذي كان بالضرورة يحتوى على هجوم شخصي على الرئيس أزهري. وتوجهت إلى مجلس الوزراء والتقيت بالمرحوم السيد كرار احمد

كرار أمين عام مجلس الوزراء في ذلك الوقت والذي أطلعني على نص خطاب الصادق الذي سوف يلقيه في جلسة حجب الثقة ووجدت ان السيد الصادق قد اعد صفحتين ونصف كلها هجوم على أزهري مما لن يتيح لهم الالتقاء سوياً الى الأبد وكلفت المرحوم كرار احمد كرار بإقناع الصادق بحذف هذه الصفحات حتى يمكن لأزهري المضي في تنفيذ خطته في إسقاط حكومة محمد احمد محجوب وفعلا وافق الصادق واستبدل هذه الصفحات بحديث عام.

في يوم الاثنين المحدد لطرح الثقة في حكومة السيد الصادق المهدي بدا النقاش حادا وساخنا ضد الصادق. ولم يستطع أزهري ان يخفف من حدة هذا الحوار لأنه لم يستطع أن يخبر أعضاء الحزب عن الرسالة المزورة، وهكذا اندفع الأعضاء في حوار مستمر ونقاش صاخب وهجوم شرس ضد الصادق، وحضر الجلسة التاريخية هذه الإمام الهادي المهدي في شرفة كبار الزوار.

ووفقا للائحة تنظيم الجمعية التأسيسية كان ينبغي أن تنتهي الجلسة في تمام الواحدة ظهرا ما لم يطلب زعيم الحكومة أو المعارضة مد الجلسة ولان الحوار كان ساخنا ومثيرا اشترك فيه الشريف الهندي بحديث طويل جذب انتباه كل أعضاء الجمعية التأسيسية مما فوت الفرصة على الصادق بطلب مد فترة النقاش وهكذا استمر الهندي يخاطب الجمعية التأسيسية حتى الواحدة والربع فاندفع عبد الماجد أبوحسبو بنقطة نظام تقضي بالتصويت علي الموضوع المطروح برفع الجلسة تقيدا باللائحة وكانت نقطة نظام صحيحة تماما، فلم يتمكن الصادق من إلقاء خطابه الذي أعده وهكذا سقطت حكومته في التصويت بأغلبية ثلاثة أصوات وكانت اللائحة

هي السبب المباشر في إسقاطها وهناك شك كبير في أن هذه الحكومة قد فقدت الثقة واكدت مصادر اخرى أن الحكومة فازت بثلاثة أعضاء غير ان الذين قاموا بعملية العد اعتبروها قد اسقطت.



المحجــوب يعــود
لرئاســة الحكومــة

أبدى الرئيس أزهري رغبته في الاجتماع مع الصادق وذلك بعد أن ترك الباب مفتوحاً عند فضه الائتلاف وفي اجتماع حضره أزهري والشيخ الوسيلة السمانى والشيخ عبدالإله أبو سن والسيد إبراهيم جبريل والسيد احمد مختار جبره وشخصي كلفت في هذا الاجتماع بالاتصال بالسيد الصادق المهدي للتمهيد لعقد اجتماع بين الأزهري والصادق ونجحت في عقد الاجتماع الأول بحضور هذا النفر وبعض رجال حزب الأمة جناح الصادق ثم اجتماعات ثنائيه فقط بين الصادق وأزهري واستمرت هذه الاجتماعات لأكثر من عشر جلسات وكانت تتم في منزل الأستاذ يوسف بدري بأم درمان وكان المطلوب الاتفاق أولا بين الصادق وأزهري ثم إسقاط حكومة المحجوب عند تقديم برنامجها وكنت مكلفاً بان أمر بعربتي على الصادق والسيد أزهري أخذهما لمنزل الأستاذ يوسف بدري ويعقد الاجتماع بحضورنا.

وقد تم الاتفاق في نهاية هذه الاجتماعات على اسقاط الحكومة الجديدة برئاسة محمد احمد المحجوب وقد استعدت بتقديم برنامجها للجمعية التأسيسية واستعد أزهري أيضاً لإسقاطها غير أنها بقت فى الحكم وذلك لانشغال الجميع بحرب يونيو ١٩٦٧ بين العرب واسرائيل وأعلن محمد احمد المحجوب الحرب على إسرائيل من داخل الجمعية التأسيسية ثم منحها عطله مفتوحة فلم تتمكن من مناقشة برنامج الحكومة وبالتالي لم يتم إسقاطها وهكذا استمرت حكومة محمد احمد المحجوب حتى قامت ثورة مايو ١٩٦٩م.

يجب ان اسجل ان هذه الفترة كانت بالنسبة لى ذات تأثير كبير بالغ في العمل السياسي، واحدثت في فكرى مراجعات هامة بالنسبة للاداء السياسي والتنفيذي للأحزاب الكبيره، وأساليب قياداتها وبين القضايا الملحة التى تستوجب الالتفات، لقد ازاح الشعب الحكم العسكري النوفمبري لانه اراد الديمقراطية والنزاهة والتجرد، واراد في نفس الوقت ان يكون موضع الاهتمام، فهو الاحق والجدير بحياة كريمة واستقرار واداء سياسي ووطني يجعل مصالحه ومصالح الوطن فوق كل اعتبار.

الفصـــل الـــرابع

أحداث التطور الخطير

في أبريل ١٩٧١م

لقاء العاشر من أبريل ١٩٧١م
والتجمع الجماهيري
بميدان سباق الخيل

استدعاني الرئيس نميرى فى أواخر مارس ١٩٧١م وطلب منى أن أعد له اجتماعا مع بعض قيادات القطاع الخاص ليطرح لهم رأيه فى أهمية مشاركتهم فى بناء الاقتصاد السوداني وفعلا قمت بهذه المهمة إذ جمعت له ٢٥ من قيادات القطاع الخاص واجتمعوا به فى تمام العاشرة صباحا أول أبريل ١٩٧١م فى مكتبه بالقصر بقاعة الاجتماعات. وقد تحدث لهم الرئيس نميرى شارحا غرضه من اللقاء وفى أثناء الاجتماع دخل الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر (الرقيب العام) وكان منشرحا وهنا أرسل لى الأستاذ بشير محمد سعيد وريقة كتب فيها نحن نتحدث عن التعاون وتبادل الثقة والنظام يقول ما لا يفعل فاليوم تمت مصادرة السيد محمد أحمد عباس وطردت أسرته من المنزل بالبوليس بأمر من الرقيب العام الرائد زين العابدين الذى أشرف بنفسه عن هذا الأمر وطلب منى فى تلك الوريقة أن أشرح ما معنى أن ندعى للتعاون وتصادر ممتلكاتنا (فهمونا)، وبدورى مررت الوريقة للرئيس نميرى وقد قرأها ثم نظر إلي وفهمت أنه سوف يرد علي فيما بعد. واسترسل فى حديثه للمجتمعين عن رغبته فى أن يتعاونوا معه وقال لهم أن يوجهوا أي استفسار لهم للوزراء الذين حضروا الاجتماع ليقوموا بالرد عن إى استفسار أو شرح إى أمر لهم ووعدهم باللقاء معهم مرة أخرى . وخرج الرئيس النميرى من الاجتماع وطلب منهم الاستمرار فى الاجتماع وأشار الى أن أرافقه الى مكتبه. وفى مكتبه بادرنى قائلا

بأنه وبهذه العبارة (إنتهيت من الشيوعيين اليوم) وقلت له مازحا أن اليوم هو أول أبريل فرد على مازحا أن هذا ليس كذبة أبريل ولكنه أمر تم تنفيذه واتصل أمامي باللواء زيادة ساتى الذى كان مديرا للبوليس فى ذلك الوقت وسأله بالاسم إذا ما أغلق مكاتب محمد أحمد سليمان وسمير جرجس وعبد الباسط سبدرات وانهى خدماتهم. فأجابه بالايجاب والتفت الى قائلا هل صدقتني الآن فقلت نعم. وهنا سلمني تقريرا امنيّا أعده رئيس جهاز الأمن فى ذلك الوقت الرائد مامون عوض أبوزيد ملخصه أن الشارع مع الحزب الشيوعي وأنه بفقدهم سوف نفقد سندا شعبيا كبيرا. ولكني أوضحت أن هذا الكلام (هراء) وليس فيه إى مصداقية. وأنني مستعد لأبرهن له ذلك فى لقاء جماهيري بدون إى فرد من الشيوعيين فى أكبر ساحة فى الخرطوم (ميدان السبق) وقلت له أننا سنقدم لك دعوة ولأعضاء مجلس الثورة من اللجنة القومية التى سوف تتكون من كافة ألوان الطيف السياسي ما عدا الشيوعيين فوافق واستعجلنى فى الأمر. وطلبت منه إعطائي فترة عشرة أيام لإعداد ذلك الاحتفال فوافق واتفقنا على أن يكون الاحتفال فى تمام الساعة الثالثة فى يوم السبت الموافق ١٠ أبريل بميدان السبق بالخرطوم وطلبت منه أن يخطر أجهزة الأمن والداخلية بأننا سنقوم بإجتماعات مكثفة بغرض الإعداد للاحتفال لكى لا يعترضوا طريقنا أو عرقلة تحركاتنا . وهنا اتصل باللواء خالد حسن عباس وزير الدفاع وجاء فورا للقصر وأبلغه الرئيس نميرى أمامي بكل الترتيبات فوافق عليها وأيّدها بشدة . وخرجت بعد ذلك لأنه كان على أن أعد لاجتماع فى نفس الليلة للرئيس نميرى مع اللجنة القومية التى سوف أكونها فى ذلك اليوم.

وقد كونت فى الحال لجنة من ٣٧ شخصا يمثلون مختلف الاتجاهات السياسية واتفقنا أن نذهب على الفور الى منزل الرئيس نميرى لتقوم اللجنة بتقديم الدعوة رسميا له ولأعضاء مجلس الثورة بغرض تكريمهم لموقفهم الجديد والذي تؤيده كافة الجهات السياسية والقومية بإبعاد الشيوعيين عن الحكم. وقد ذهبنا لمنزل الرئيس حوالي الساعة الرابعة عصرا ووجدناه نائما ودخلت عليه فاستيقظ على الفور ورحب بنا وجلسنا فى صالونه و قمت بالنيابة عن الحاضرين بشرح غرض حضورنا ورغبتنا فى إقامة الاحتفال وتحدث بعدى الشيخ إلياس محمد أحمد وقبل الرئيس الدعوة شاكرا وطلب أسماء الحاضرين وقام سكرتير الرئيس الخاص فى ذلك الوقت الرائد عمر محقر بكتابة أسماء الحاضرين ورفعها للرئيس نميرى وقد وعد الرئيس النميرى بأنه سوف يقوم بإعلان الاجتماع والدعوة وقبوله حضور الاحتفال بنفسه فى التلفزيون. وقد كان فقد إتصل بالعميد عمر محمد سعيد وكيل وزارة الإعلام طالبا حضوره وانتظاره بمكاتب التلفزيون وقد تم إذاعة البيان كما وعد بصوته على الجميع.

واجتمع أعضاء اللجنة المكلفة بإعداد الإحتفال بمدرسة الحلة الجديدة الوسطى الأهلية (مدرسة حاج كامل) ونظمنا اللجنة ووزعنا المسئوليات واستطعنا تكوين لجان عددها ثمانمائة لجنة بين السروراب وجبل أولياء وأعددنا كمية ضخمة من الدمورية وكلفنا عدداً من شبابنا المتحمس لكتابة الشعارات وهكذا أمتلات الخرطوم باللافتات البيضاء لاول مرة بعد أن كانت تمتلىّ باللافتات الحمراء.

وفى أثناء ذلك كان كل من الرائد أبوالقاسم محمد إبراهيم والرائد مأمون عوض أبوزيد فى زيارة لموسكو فأعيدا بطائرة خاصة للخرطوم حتى يقوما بإفشال الإحتفال وقد وصلا صباح يوم الجمعة قبل الإحتفال بيوم واحد .واجتمعا ومعهما اخرون من بينهم السيد بابكر عوض الله رئيس الوزراء آنذاك بمنزل الرئيس نميري وطلبوا منه إيقاف الاحتفال الذى تنظمه الأحزاب السياسية وفى رأيهم ان ذلك عودة للوراء بدل أن ينظروا الى ذلك بأنه مد يد التعاون للحكومة وجمع الشمل وراء النظام.

وقد رفض الرئيس نميرى طلبهم وتركهم مجتمعين بمنزله وذهب إلى منزله بودنوباوى واتصل بى لكى ألحق به هناك. وأنتقل المجتمعون إلى منزل بابكر عوض الله ليواصلوا سعيهم ويخططوا لإفشال الإحتفال وقد نبهنى الرئيس نميري والذى كان يخالفهم الرؤية فى غرضهم ذلك وأخبرني أنهم قد يقدمون على خطوات كثيرة من بينها إعتقالى وبقية أعضاء اللجنة وأنهم إذا ما اتخذوا هذا القرار كمجلس للثورة فلن يكون فى مقدوره وقف رأى الأغلبية. ولكنه أكد لى أنه شخصيا لن يقوم بوقف الاحتفال.

فاجتمعت بأعضاء اللجنة ونقلت لهم ما دار بيني وبين الرئيس نميري ووافقوا جميعا على الاستمرار فى هذا العمل. وفى صباح السبت وهو اليوم المحدد للاحتفال إستدعانى مجلس قيادة الثورة برئاسة بابكر عوض الله ولم يحضر الرئيس نميرى ذلك الاجتماع فإستجوبنى المجلس عن الغرض من الاحتفال وشعرت بأنهم يتخوفون من أن ينقلب الاحتفال من مؤيد للنظام إلى ضده وقد حيرتنى مشاركة اللواء خالد الذى كان بالأمس متفقا معي والرئيس

نميرى وهو اليوم يتحدث ويسأل كمن لم يعرف ولم يشترك فى القرار وصار يستجوبنى كالآخرين وقد سألني وزير الداخلية الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم آنذاك إذا كان من الحاضرين من سوف يحمل أى نوع من الأسلحة وقد رددت على هذه التساؤلات جميعا وطمأنتهم بأننا مسئولون عما يحدث فى داخل ميدان السبق وأضفت بأننا قد اتخذنا كافة الإجراءات الأمنية خوفا من أى تخريب شيوعي وقمنا باللازم من حراسات للسفارات والمصارف والبيوتات التجارية وطلمبات البنزين وكافة الأماكن الرئيسية بالرغم من أن هذا العمل هو من صميم واجبات وزارة الداخلية وقمنا به دون ان نسأل عونا ولهم التأكد من ذلك أذا أرادوا. ثم طلبوا منى بعد ذلك خطاب اللجنة للإطلاع عليه والموافقة عليه فأخبرتهم أن هناك لجنة مسئولة عن الخطاب والخطاب معها وطلبوا إحضار اللجنة ومعهم الخطاب فى الحين. فذهبت الى المدرسة الأهلية الوسطى حيث يوجد محمد حمزة رئيس اللجنة المسئولة عن صياغة الخطاب الذى سوف يلقيه فى الاحتفال بصفته أكبر الأعضاء سنا كما أتفق عليه. ووجدت معه الأستاذ ميرغنى النصرى الذى طلب مرافقتنا لأنه يود أن يسلم على الرئيس نميري باعتباره دفعة وزميل ولم تمكنه الظروف من مقابلته. فذهبنا ثلاثتنا واعتبرته عضو لجنة الخطاب. ولكن وجدنا أن الإجتماع أنفض وكان فى إنتظارنا السيد بابكر عوض الله فقط والذى أخبرنا بأن الخطاب سيطلع عليه الرئيس نميري وحده وأن مجلس الثورة سوف يعد خطاب الرئيس نميري الذى سوف يلقيه فى الاحتفال. وبالفعل وجدت عوض أحمد خليفة ومحمد محجوب سليمان وأبو القاسم محمد إبراهيم ومأمون عوض أبو زيد يكتبون

خطاب الرئيس نميري كما قرروا، فدخلنا نحن على الرئيس نميري لنطلعه على الخطاب وقبل أن يرى الخطاب عندما علم بغرضنا من الحضور قال أنه موافق على كل ما كتبناه دون أن يقرأه ووقع على الخطاب بكلمة تصدق ومهره بتوقيعه ((لواء أركان حرب جعفر محمد نميري)) وهنا تدخل الأستاذ ميرغنى النصرى والذي لم يكن عضوا بلجنة الخطاب أو اللجنة القومية وسأل الرئيس أن كان يود أن يغير أي شيء فى الخطاب فرد عليه بحسم بكلمة واحدة هى (لا).

وعندما همّمنا بالخروج طلب منى أن أنتظر وودع الآخرين شاكرا . وبقيت معه وحدي وقال لى أن الذى حدث هو أن مجلس الثورة أجتمع وخيّره بين أن يلقى خطابا يعده المجلس أو يلغى الاحتفال كلية ومن الغريب كان أكثر الأعضاء تصلبا هو اللواء خالد حسن عباس وزير الدفاع والذي ذهب الى حد أنه هدد بنسف المجتمعين بالدبابات إذا لم يوافق الرئيس على قرارهم. ولرغبته فى إقامة الاحتفال والإيفاء بوعده رأى أقل الخيارات ضررا ووافق على أن يلقى خطابهم الذى أعدوه وطلب منى أن أعطى الخطاب الذي أعددناه له والذي كنت قد أعددته أنا والأستاذ بشير محمد سعيد وأخبرني بأن وزير الداخلية أصدر أمرا باعتقالي وآخرين من بينهم إبراهيم جبريل واحمد مختار جبرة وحذرني أن لا أحمل الخطاب معي حتى لا يوجد معي لحظة اعتقالي . وقدرت له هذا الموقف الكريم.

وفى طريق عودتنا ذكرت أن الخطاب الذي كان من المفروض أن يلقيه الرئيس نميري فى الاحتفال قد أستبدل بآخر وأن

الخطاب الذي أعددناه له معي الآن. فطلب منى النصرى الإطلاع عليه وسلمته الخطاب وقلت له أتركه معك حتى الصباح وهكذا تخلصت من الخطاب قبل أن يحضروا لاعتقالي.

وذهبت الى ميدان السبق وأشرفت عن اللمسات الأخيرة لتنظيم إلاحتفال من وضع (الهتيفة) فى أماكن استراتيجية ووضع الأعلام والشعارات فى أماكن يسهل تصويرها ورؤيتها وفى أثناء ذلك جاءني الحكمدار أنذاك كمال حسن أحمد حاملا أمر الاعتقال وهو خطاب موقع عليه من وزير الداخلية شخصيا الرائد أبوالقاسم محمد إبراهيم.

وذكر لي أن الاعتقال سوف يكون بمنزلي على أن لا أغادره حتى الساعة الثامنة مساءا ولكني شرحت له صعوبة ذلك حيث أن بمنزلي ضيوفاً مدعووين للغداء معي وهم أعضاء لجنة نقابة السكة حديد وكان الهدف هو تحويل احتفالات أول مايو من الخرطوم إلى عطبرة حتى تضيع الفرصة على اتحاد العمال الذى كان يقوده الحزب الشيوعي وقد يثير هذا بعض الحرج وطلبت منه أذا كان ممكنا أخذى لمنزل الصديق فضل بربرى دون أن يعلم وسوف أبقى هناك حتى الميعاد المحدد. ووافق مشكورا وأخذني لمنزل فضل بربرى والذي كان يسكن فى شقة. وعندما دخلت وجدته يستعد لحضور الاحتفال وأستغرب لحضوري له بدلا عن وجودي فى الاحتفال فقلت له أن المكان فيه الغبار وأنى لا أحتمل الغبار وأثرت أن أشاهد الاحتفال فى التلفزيون وطلبت منه أن يشاركني ذلك . وطلبت منه أن يطعمني إذ لم أتناول شيئا منذ الصباح وأذكر أنه قدم لي سندوتش جبنة وفى منزلي كانت ذبائح

ووليمة تعد للضيوف الذين استغربوا لغيابي وهم نقابيو عمال السكة حديد. وبقيت معتقلا بمنزل فضل بربرى حتى الساعة الثامنة مساءا حتى جاء كمال حسن أحمد وصرف العساكر الذين كانوا فى حراستي ودون ان يعلم الأخ فضل بكل هذا. وعندها نزلت وأخذت عربتي وذهبت للقصر لحضور اجتماع الرئيس نميري مع عمال السكة حديد. وعندما دخلت عليه قبل الإجتماع وجدت عمر الحاج موسى وزير الإعلام فى ذلك الوقت يعرض صورا أخذت جوا لأول مرة فى تاريخ السودان للاحتفال فطلب منى الرئيس أن أقوم مع الأخ عمر بتقييم الاحتفال فاعتذرت بحجة أنني لم أحضره لأنني كنت معتقلا بأمر وزير الداخلية طيلة مدة الاحتفال وقد غضب الرئيس عندما علم بذلك ولكني أخبرته أن لديه مهمة أخرى كبرى فى انتظاره وهو اجتماعه بعمال السكة الحديد والذين ينتظرونه فى القاعة فطلب أن يدخلوا عليه واستقبلهم استقبالا طيبا وشرحوا له ما جاءوا من أجله فوافقهم على طلبهم أن يقام احتفال العمال بأول مايو فى مدينة عطبرة هذه المرة بدلا من الخرطوم وبإشرافهم بدلا من إتحاد عمال السودان الذي كان فى ذلك الوقت تحت قبضة الشيوعيين.

لقاء عطبرة عجل
بإنقلاب الرائد هاشم العطا

وقد أصدر السيد نميرى من القرارات ما سهل مهمتهم من دعم مادى وصدّق لهم بتسيير قطارين لنقل المشاركين من الخرطوم الى عطبرة ووعدهم بحضور الاحتفال وقد فعل وشرف ذلك الاحتفال. وقد كانت هذه الضربة القاضية للشيوعيين إذ اجتمع المكتب السياسي للحزب الشيوعي فى نفس المساء وقرر الإعداد للاستيلاء على السلطة بانقلاب عسكري بواسطة الشيوعيين من العسكريين وقد كان ذلك الانقلاب الذي وقع فى ١٩يوليو بقيادة هاشم العطا والذي أجهض بعد ثلاثة أيام فقط.

وإشير الى أن السكرتير العام للحزب الشيوعي اختفى فى أبريل بعد قرار المكتب السياسي الإعداد للاستيلاء على نظام الحكم فى البلاد اى الانقلاب على نميرى وقد اختفى في منزل قائد الحرس الجمهوري عبد المنعم أبوشيبة والذي عينه الرائد هاشم العطا عضوا فى مجلس قيادة ثورته التى دامت ثلاثة أيام وقد أعدم بعد المحاكمات مع الآخرين الذين قادوا الانقلاب. واذكر أننا كنا فى منزل السيد حمد الزبير الملك مدعوين للعشاء وذهب لإحضار هاشم العطا الذي كان صديقا له. وعندما عاد حكى مستغربا بأنه وجد زوجة هاشم العطا تقوم بكى بدلته العسكرية مما لفت نظره لأنه كان قد أحيل الى التقاعد وسأله فرد عليه هاشم العطا بأن هذه بدلة تاريخية ولابد من الاعتناء بها ووضعها فى الدولاب فقلت فى نفسي أنه لابد يدبر أمرا ما وماذا يكون غير الانقلاب العسكري ؟!!.

وفى صباح اليوم التالي قمت بأخبار الرئيس نميري بهذه الواقعة الغريبة فأتصل الرئيس نميري بزيادة ساتى مدير البوليس وسيد مبارك فى مكتب مأمون عوض أبو زيد واستدعاهم وأستفسر عن موقف الشيوعيين وإذا كان لهم أي تحركات مريبة ولكنهما نفيا ذلك وقال سيد مبارك للرئيس نميري كما أذكر حتى الآن قال بالحرف الواحد (ما تسمع كلام عزالدين دا).

وطلب منى أن أتناول معه الغداء وأثناء الغداء حضر معاوية إبراهيم سورج وبادره الرئيس نميري سائلا عن أخبار الشيوعيين وتحركاتهم فقال أن الشيوعيين جميعا أصبحوا أما جناح معاوية أو جناح نميري. أما عبد الخالق فهو هارب أما مكتبه السياسي ففي السجن واختلفت معه واحتددنا فى النقاش اذا التصنيف الذي ذكره وغضب من كلامي وترك الغداء وخرج وهنا علق خال الرئيس نميري والذي كان حاضرا فقال مخاطبا الرئيس أن معاوية غير صادق وبعد الغداء ذهبنا الى ودنوباوى لكي نوصل خال الرئيس نميري وعدنا لمنزلي وبقى الرئيس نميري لتناول العشاء وبعد العشاء قمت بإيصاله للمنزل وكان الغريب فى الأمر أنه لم يجد أيا من حرسه الخاص ولفت هذا نظرنا أن الموجودين من الحرس هم وجوه جديدة تبين فيما بعد أنهم من الشيوعيين وبعد أن أوصلته لمنزله طلب منى أن أصحبه فى يوم الاثنين فى رحلة الى سنار وهنا ضحكت وذكرت له أنه عندما قام بانقلابه ضد الأزهري وحكومته فى ٢٥مايو كان الأزهري من المفروض أن يغادر الخرطوم فى الصباح الباكر بالقطار إلى سنار وذكرته بأنه عرض فى التلفزيون الحلوى التى كانت معدة لرئيس مجلس السيادة وشككت

فى أن تكون الزيارة هذه كزيارة الأزهري ولكنه كعادته ضحك ولم يعر كلامي أى اهتمام . وفعلا كان قطاره معدا مساء ١٩يوليو لكي يستقله وأنا معه إلى سنار فى المساء وقد تم اعتقاله عصر ذلك اليوم وأودع فى غرفة فى القصر الجمهوري وقد صدق حديثي بأن قطار سنار لن يغادر الخرطوم وما كنت أتمنى له ذلك.





اتجاه لاعتقال اللجنة القومية واعدامها

وحسب ماعرفت من مصادر مختلفة كان هناك اتجاها لاعتقال اللجنة القومية التى نظمت احتفال أبريل يوم الخميس ويتم إعدامهم يوم الجمعة فى ساحة عامة. وبدأ مدير البوليس الذي عينه هاشم العطا وهو اللواء قسم الخالق إبراهيم فى الاعتقالات وتم البحث عنى فى المنزل الذي كنت أسكنه وهو منزل عبدالله التهامى الذي أخبرهم وضللهم بأني رحلت إلى أم درمان وقد كنت فى منزل مجاور له وأخبرني بأنهم يبحثون عنى لاعتقالي . ولكن شاءت الأقدار أن لا يتم ذلك فقد فشل انقلابهم فى نفس اليوم فى الساعة الرابعة مساءا وفرض حظر تجول على الخرطوم وبعد فشل الانقلاب بدأ البحث عن مدبريه وقياداتهم والمشتركين معهم . فجاء ناس الأمن والبوليس للمنزل الذي يجاورني وهو منزل صلاح إبراهيم أحمد الذي كانوا يعتقدون أن عبد الخالق يختفي فيه . وعندما شعرنا بالحركة وكنت أجاور المنزل من الناحية الغربية وأحمد المصطفى من الناحية الشرقية خرجنا كلانا لنستفسر عن الأمر فقالوا أنهم جاءوا لاعتقال عبد الخالق محجوب ظنا منهم أن هذا منزل صلاح إبراهيم أحمد . لكننا أخبرناهم بأن هذا منزل إبراهيم جبريل وطلبوا أن ندلهم على منزل صلاح إبراهيم فما كان منا أنا وأحمد المصطفى إلا أن ركبنا عربته الفولكسواجن وتبعنا جزء من قوات الشرطة وبقى آخرون فى حراسة المنزل لانهم لم يصدقوا كلامنا كلية وفى الطريق شاهدنا شخصين يتستران بالظلام بالقرب من حائط المنزل وظنا منا أنهما يحاولان الاختفاء نسبة

لحظر التجول المفروض وقال أحمد المصطفى أنهما مساكين لنأخذهما معنا بعد عودتنا ليبتّا الليلة معنا ويذهبا فى الصباح إلى منزلهما ولكننا فوجئنا بقوات الشرطة وهرج ومرج وانقضاض على الشخصين الذين تبين أنهما هاشم العطا وحرسه وقد تم أعتقالهما وتركونا وعادوا فيما يبدو الى الداخلية ولم يهتموا بمنزل صلاح أحمد أو البحث عن عبد الخالق فرجعنا أنا وأحمد المصطفى بعربته إلى منازلنا واخبرنا ما تبقى من الحراسة التى تركوها بمنزل إبراهيم جبريل ما حدث فذهبوا لحالهم.

حقيقة حينما قررت أن أعمل في العمل النيابي دون العمل الحكومي فى السودان قررت أن أعمل أيضاً فى الاتحادات الإقليمية والدولية وعلى رأس السلم فى الاتحاد البرلماني الدولي وأعددت نفسي لهذا بأن كثفت نشاطي في المؤتمرات والبرلمانات ولجانها والتحقت أولاً بلجنة حقوق البرلمانيين وهى لجنة تعنى بالبرلمانيين وما يلحق بهم من أذى من الحكومات التي يعارضونها أو الحكومات الجديدة عقب سقوط أنظمتهم وبما أن السودان من الدول التي تحدث فيها الانقلابات والتغييرات فى البرلمان والحكومات شعرت أن هذا الأمر يهمني كثيراً.

ترشحت لموقع نائب رئيس هذه اللجنة وكان ذلك فى المؤتمر الدولي الذي أنعقد في برشلونة وفزت في الانتخابات وكان ذلك أول موقع للسودان في هذه اللجان وكان المرحوم أبو القاسم هاشم هو رئيس الوفد البرلماني السوداني المشارك في ذلك المؤتمر. فزت في الانتخابات كنائب للرئيس.

وبعد ذلك الملتقى توجهت إلى لندن حيث بدأت مشاورات المصالحة مع الأخ المرحوم الشريف الهندي لخلق مصالحة مع ثورة مايو وكانت هذه المحاولة هي الثانية وقد كانت الأولى مع المرحوم الشريف في جدة كما سيرد ذكرها في مكان آخر.

وكنت أحمل نسخاً من الدستور الدائم للبلاد حتى أبدأ الحوار معه حول الدستور ورأيه فيه. فأخذ منى الهندي بعض النسخ ووزعها على بعض زملائه منهم المرحوم عبد الماجد أبوحسبو والأستاذ أحمد زين العابدين القانونيان اللذان يهمهما الدستور.

وأخذ الشريف نسخة لنفسه طالباً منحه مهلة لدراسة الدستور وتكوين رأى حوله وكان ذلك الأمر بمثابة بداية المصالحة الثانية التي سميت اتفاقية لندن، ثم اجتمعنا في منزل المرحوم أحمد عثمان الشايقي في لندن وكان يسمى (وزير الفحم).

وحينما بدأت معهم الحوار طلبنا منهم رأيهم في الدستور فأبدوا تأييداً مطلقاً وهكذا وضعت المادة الأولى في الاتفاقية والتي تحدثت عن قبولهم للدستور نصاً وروحاً حيث أن الدستور يحوى في مادته الرابعة تنظيماً سياسياً واحداً هو الاتحاد الاشتراكي السوداني.

وتم قبولهم بأن يحكم السودان تنظيم سياسي واحد وكان ذلك تأكيداً منهم لعدم عودة الحزبية ومن المسائل الأساسية الأولى التي ضمنت في الدستور اتفاقية أديس للسلام بين حركة جوزيف لاقو والرئيس جعفر نميري وبقبول الدستور وافقوا على قضية الجنوب عبر اتفاقية أديس أبابا.

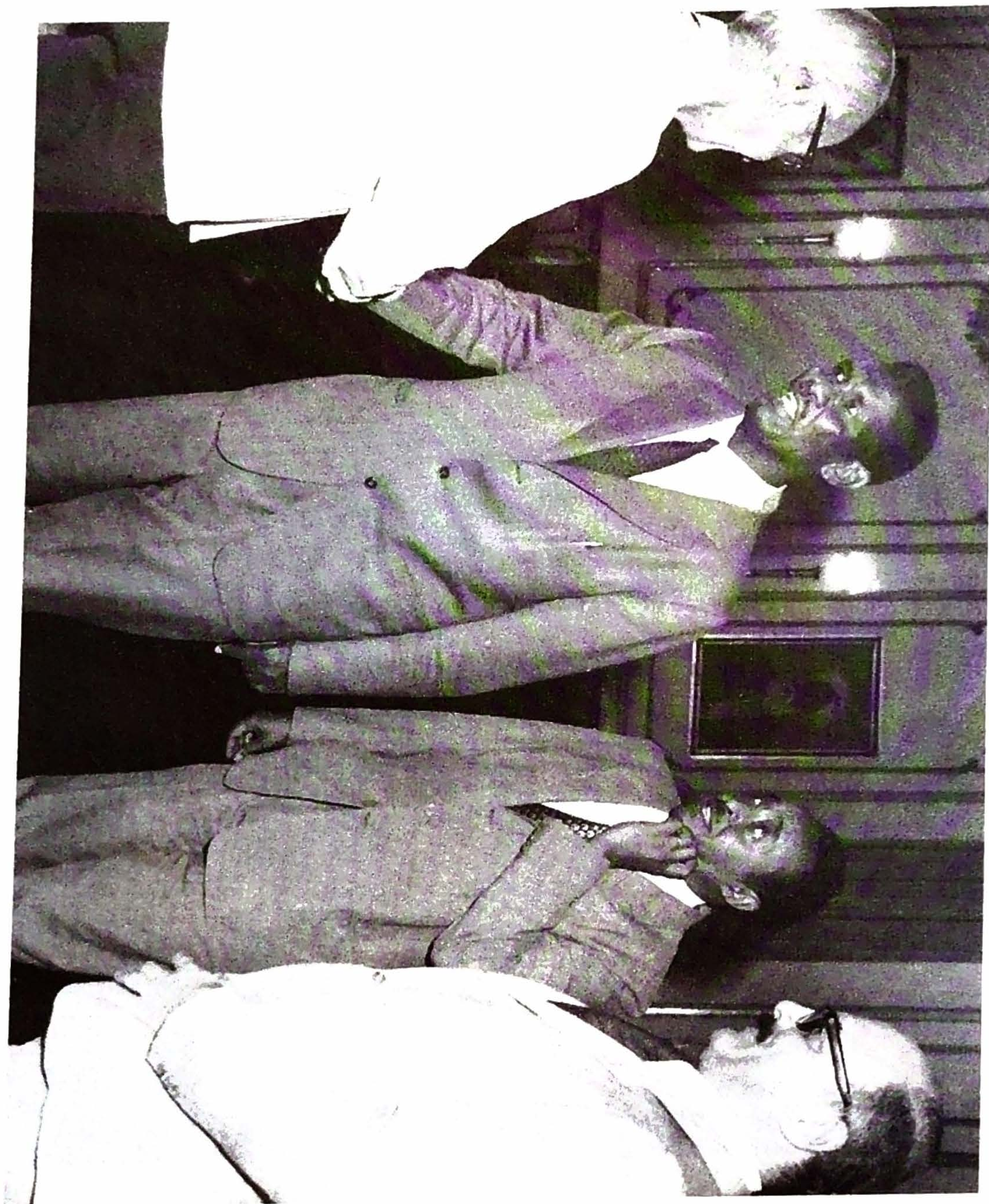
وكان في الدستور فصل القضاء باعتباره جهة محايدة – ووردت أمور كثيرة فى اتفاقية أديس أبابا أغنتنا عن الدخول في تفاصيل كثيرة مع الشريف وإخوانه.

وأذكر أنني عدت إلى الرئيس نميري لتنويره بما تم وبما أنى كنت الوسيط فقد طلبنا أن يوقع على الاتفاقية أبوالقاسم هاشم عن الحكومة والشريف ومن يختاره عن الطرف الآخر.

وعدت في اليوم التالي إلى لندن وأخبرت الشريف حسين الهندي فوافق وحدد أن يوقع على الاتفاقية هو شخصياً والمرحوم عبد الماجد أبوحسبو وأحمد زين العابدين وكان التوقيع أمام مؤتمر صحفي عالمي في مقر سفارة السودان بلندن وكنا نتصل بالإذاعة السودانية عبر الهاتف (بما يسمى اليوم بعبارة مؤتمر إذاعي).

عند التوقيع طلب الأستاذ حسين عثمان منصور أن يكون ضمن الموقعين غير أننا رفضنا ذلك على أساس أن المجموعة قد أختارها الشريف الهندي واتهمنا حسين عثمان منصور بأننا لا نريده أن يوقع وعدت إلى الخرطوم و قررنا أن يعود الشريف الهندي وأعددنا طائرة خاصة لتنقلنا جميعا والشريف إلى الخرطوم غير أن زملاءه بالخرطوم الحاج مضوى محمد أحمد وإخوانه طلبوا تأجيل العودة حتى يتم تنظيم اللقاء الجماهيري الذي يليق بالشريف الهندي وعدت أنا إلى الخرطوم وأدخلنا الاتفاقية في أجندة مجلس الشعب وقدمتها بنصوصها وبنودها ونالت الموافقة والاستحسان من البرلمان شأنها شأن أي اتفاقية توقع بين الحكومة وأية جهة.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية هي الأولى التي تعرض على البرلمان وهى مسجلة في مضابط البرلمان.





الفصـــل الخـــامس

من وقائع المصالحة
الوطنية السودانية

المصالحة الوطنية السودانية

قد يبدى البعض تحفظاً ما لدى تناول المصالحة الوطنية، ولكنها تستحق ماهو أكثر باعتبار المصالحات الوطنية ثقافة وسمة اصلية في تكوين وارث وتعامل اهل السودان.

وتجربتى وتعاملى المباشر اكدت دائماً على قدرة السودانيين علي تجاوز الخلافات بالحوار الموضوعي وقدرتهم علي جعل المصالح العليا للوطن لها الأولوية الأولى في خضم القضايا التي تواجه بعضهم.

وهذه الخصوصية أفضت الى نجاح مساعي المصالحة وجهود الوفاق.

وفي أكتوبر ١٩٦٤م تكاتفت القوي الوطنية لإسقاط الحكومة العسكرية النوفمبري، و في وحدة سياسية اجتمعت فيها كل العناصر التي كانت تختلف فكراً ومذهباً وعقيدة للتصدي للطغيان العسكري الذي بلغ أوجه في تلك الفترة وتكررت على النحو آخر في مؤتمر جوبا ١٩٤٧م، حيث ثابر الإنجليز علي دفع الجنوبيين ليقرروا الانفصال وحينما عقدت الجلسة الأولى وقف السيد بوث ديو يعارض فكرة الانفصال ويدافع عن السودان الواحد، وحذا حذوه العديد من الأخوة الجنوبيين حتى فشل مخطط الإنجليز، ولم يحققوا الهدف الذي من أجله عقدوا مؤتمر جوبا. وكان من المشاركين الفاعلين في اتخاذ هذا القرار الوطني قاضى المحكمة العليا، السيد محمد صالح الشنقيطي وفيما بعد رئيس البرلمان.

وفي حركة ١٩ الوطنية تكررت نفس الظاهرة فتكاتفت كل القوي الوطنية المتعارضة في ذلك الوقت في مواجهة القمع والسيطرة البريطانية في وقت كان العمل مع الإنجليز مجزياً مادياً.

ولعل هذه القصص القديمة التي سردتها توضح بالمقارنة مع أحداث مثيلة لها وقعت في مجتمعات أخرى تدل بالقطع علي عمق هذا التفرد في الشخصية السودانية والتي تعكس بالضرورة علي أي من مناشط الحياة سياسية أو اجتماعية أو ثقافية كانت.

واتناول تجربتى في الإسهام في قصتين أساسيتين في تاريخ السودان المعاصر أطلقت عليهما أسم المصالحة الأولي والمصالحة الثانية.

ومادفعنى للمساهمة في هذين العملين الكبيرين سببان أولهما أنني مسلم والإسلام يحض علي السلام واتقاء الفتنة ووصل ذوي القربى، وخيرهم من بدأ بالسلام، إنني تربيت في قرية صغيرة من قري الشمال القابعة في أحضان النيل الذي يجري في تلك المنطقة هادئاً ووادعاً مما اكسبها صفات الوداعة والهدوء، وكانت أسرتي تشغل مكاناً مرموقاً بين اسر تلك المنطقة حيث يتجه الناس إليها لحل مشاكلهم وكان رب أسرتنا يحتل مكانة كبيرة لدي سكان المنطقة، وكنت احضر وأنا صبى صغير جلسات الصلح والحكم للمنازعات بالغضب والشر المستطير والتهديدات الرهيبة ثم كيف تنتهي بالضحك وتناول الطعام ونسيان ما مضي، ولقد تركت هذه الفترة أثراً لا يمحى من ذاكرتي، وساعدتني دائماً في محاولة إصلاح البين في كل ما أراه من منازعات ومخاصمات، ومن طريف ما تحتفظ به الذاكره في تلك المنطقة، أنه عند إعلان دنقلا عاصمة المديرية

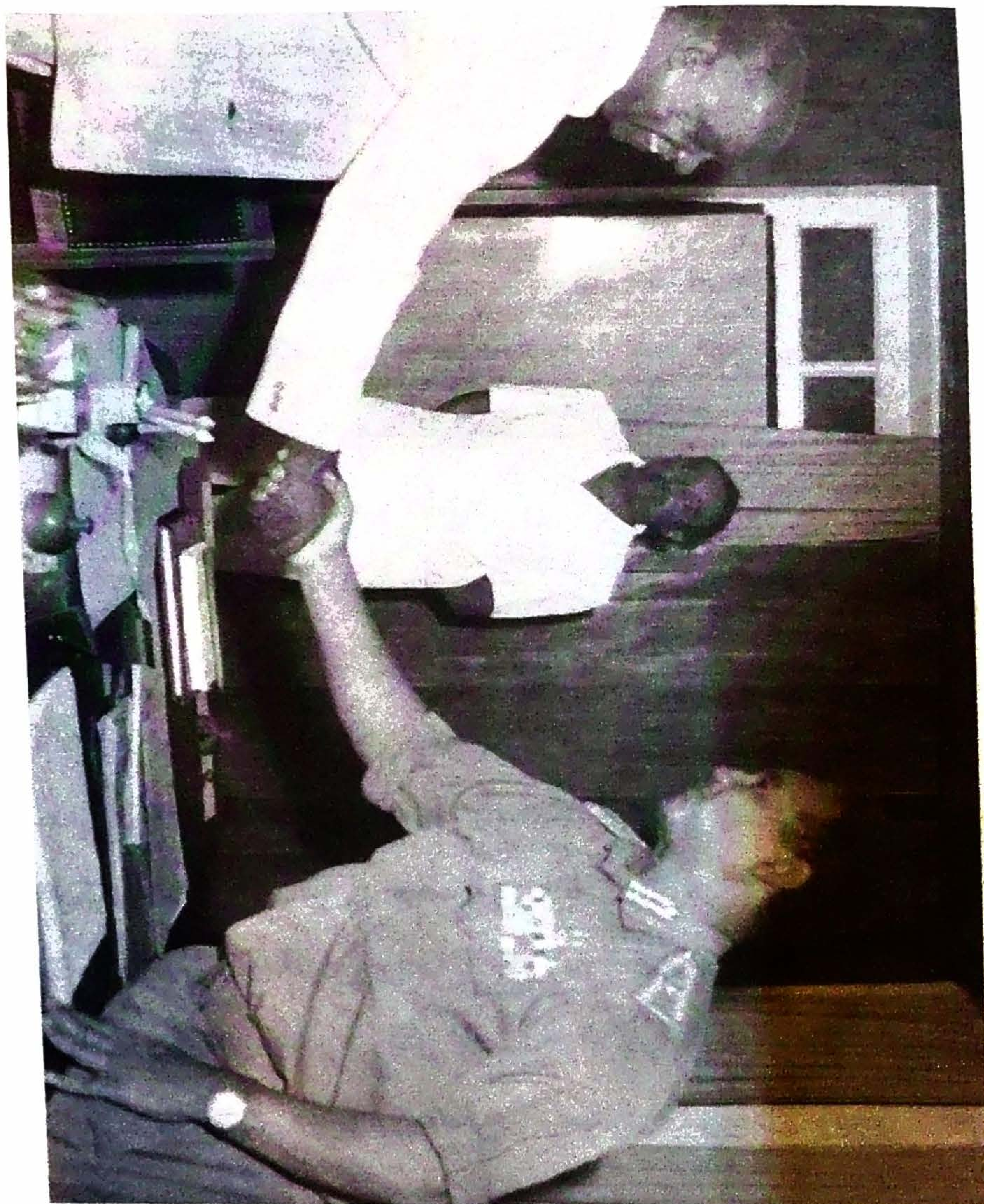
الشمالية أبان الحكم المايوي ١٩٦٩ أن طلب الرئيس جعفر نميري إعداد مساكن ومكاتب السجون في المديرية للإشراف علي المساجين وكان عدد العاملين المقرر ستة عشر بينما كان عدد المساجين ٤ فقط لا غير تم الإفراج عن اثنين منهم بعد أن عفا عنهم الرئيس وبقي اثنان، وقلت للرئيس نميري أن من الأفضل أن يحجز جناحين فاخرين في فندق الجراند اوتيل بالخرطوم للمسجونين لان ذلك سوف يكون اقل تكلفة من تكلفة من يقومون بحراستهم في سجن دنقلا، وفعلاً تم تخفيض عدد العاملين في هذه المديرية الي عدد رمزي يحرس المساجين الذين تم جلبهم من المديريات الأخرى.

المغفور له السيد الشريف الهندي احد الرموز الشامخة في الحزب الوطني الاتحادي – الاتحادي الديمقراطي ومن القيادات التاريخية فهو سياسي محنك ومتحدث ساحر لبق وقائد يتمتع بجماهيرية كبيرة وهو أديب وشاعر ورجل دولة.

عرف بذكائه الحاد وعبقريته الاقتصادية الفذة فقد تولي وزارة المالية باقتدار وكان يتمتع بعلاقات دولية عريقة سهلت مهمته في المسئوليات الوطنية التي تحملها وتصدي لها.

وعاش الهندي جندياً مخلصاً لوطنه يعشقه ويتغنى به ويجري هواه في دمائه – حارب من أجله وهاجر حباً له وعاني من تجرد وغيرته الوطنية وواجه العديد من المواقف وظل قوياً صلباً واحياناً مراوغاً خطيراً ولكن لصالح الوطن وكان رجل المواقف، يخاصم من أجل وطنه ويصالح لمصلحته و يقاتل ويجهز القوة لنصرته.

كان صعباً علينا نحن رفاق دربه أن يكون خارج ساحة الوطن وخارج الحوش في الجزيرة وخارج حوش الشريف في بري الشريف بما استوجب التحرك لتحقيق المصالحة بين الشريف الهندي وقيادة ثورة مايو أو بين الهندي و نميري وبدأت أولي الخطوات.



الفصـــل السادس

محـــاولات للحيلولـــة دون الصـــدام الدمـــوي فـــي الجزيـــرة أبـــا

الشـريف الهنـدي
و إتفـاق جــده

قبل سرد وقائع في تفاصيل اتفاقي المصالحة الوطنية الأولي مع الشريف الهندي والتي كان لي شرف الإسهام فيها، اشير اولا أسباب الخلاف الذي نشب في ذلك الوقت بين ٢٥ مايو ١٩٦٩م وبين القوي الوطنية التي كانت تتولي مقاليد الحكم قبل ذلك التاريخ.

عندما تحركت القوات المسلحة السودانية في ٢٥ مايو ١٩٦٩م استولت علي الحكم في السودان، وكانت الإرهاصات الأولي عنها أنها مجهولة الهوية، البعض قال أنها ثورة شيوعية حمراء دموية، والبعض الأخر وصفها أنها ثورة مصنوعة في الولايات المتحدة وكعادة العالم الثالث اختلفت الآراء وتضاربت عن الجهة التي يمكن أن تتبع لها حركة الجيش في يوم ٢٥ مايو ١٩٦٩م ، إلا أن الظواهر التي تبدت بعد ذلك بأيام وعند تكوين مجلس قيادة الثورة أظهرت على الفور ملامح الشيوعية، اذ ضم مجلس قيادة الثورة في عضويته المرحومين المقدم بابكر النور والرائد وهاشم العطا.

كما تقلد المناصب الوزارية عدد من الشيوعيين والبعثيين العرب بقيادة السيد بابكر عوض الله وكانوا جميعاً أو النسبة العالية منهم من قبيلة اليسار الفكري.

وقال لي الشريف الهندي إبان جلسات المصالحة في هذه النقطة بالذات، أنه بمجرد أن سمع بقيام هذه الحركة اختفي داخل الخرطوم لأيام عديدة ثم في الجزيرة حيث حضر ليلة سياسية كانت تعج بالشتائم له. وكان رأيه في الأيام الأولي، أنه يمكن بشكل أو

بآخر التعامل مع القادمين الجدد للحكم، ولم يكن معروفاً حتى تلك اللحظة سوى اللواء جعفر نميري والسيد بابكر عوض الله، ولهذا لم يحاول الشريف الخروج من السودان لان قناعته في تلك الآونة أنها حركة وطنية غير مدفوعة باتجاه معين إلا أن إعلان تشكيل مجلس الوزراء جعله يبدأ رحلة الخروج من السودان ويبقي هناك حتى وافاه الأجل المحتوم في أحد فنادق اليونان، وقال لي، أنه أدرك منذ تكوين مجلس الوزراء أنها حركة شيوعية حمراء تستوجب منذ اللحظة الأولي مقاومتها حتى لا تقود السودان إلى مأساة.

وفي هذه القصة دلالة واضحة علي أن الاختلاف الأول بين الهندي وحركة ٢٥ مايو لم يكن منطلقاً من أسباب شخصية أو مفاهيم معينة وإنما لاختلاف العقيدة السياسية لأطراف النزاع.

وفي نفس الوقت بدأت الحركة الجديدة التي كانت مشبعة بدون شك بالشعارات التي طرحتها ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر في محاولة تغيير كل شيء وأي شيء وفي أقصر مدة ممكنة ، فبدأوا بتغيير علم السودان وشعار الجمهورية واتهموا الأحرار وبلا استثناء بالخيانة أنهم تناسوا في تلك اللحظات، تلك الصفة السودانية الأصيلة، فقد كان العداء سافراً وحاداً بل ويمكن القول أيضاً أنه كان عداءً قاسياً، يؤكد أنها حركة وافدة تتعارض وتقاليد السودان المعروفة، وجرت المقارنة سريعاً بين هذه الحركة وبين حركة الفريق ابراهيم عبود والذي أعلن في لحظة استلامه السلطة (أن عفا الله عما سلف) (وما فات قد مات) أتسمت حركة ٢٥ مايو بالحدة والعداء السافر، وهي ظواهر كانت بلاشك جديدة علي المجتمع

السوداني في ذلك الوقت وكان من الطبيعي أن تصادم الحدة حدة، وأن يلاقي العداء عداءً أكثر والمواجهة بمواجهة.

أدخلت الحركة الجديدة كل قيادات السودان السجون، ومات الرئيس اسماعيل الأزهري ومابين سجن كوبر ومستشفي الخرطوم ومنزله مضروب عليه بالشمع خاضع للحراسة والمراجعة وتعرض أحمد السيد حمد والسيد حسن عوض الله و السيد يحى الفضلى و السيد أحمد زين العابدين وعبد الماجد أبو حسبو وغيرهم للعديد من الظواهر الوافدة الي السودان والتي كانت سمة من سمات التطرف الحاد.

هكذا شهدت الشهور الأولي تصاعداً أليما في المواجهة مع القيادات الوطنية السابقة، رموز الاستقلال، ورواد الديمقراطية وانسحبت هذه القيادات الي خارج السودان تحاول أن تلم شتاتها وتجتمع في كيانات تعارض النظام الجديد في السودان وليشهد السودان للمرة الأولي، صدامات دامية بدأت من أحداث جامع ود نوباوي والجزيرة أبا وغيرها ولقد جرت في ذلك الوقت محاولة سودانية لرأب الصدع والخلاف بين القيادة الجديدة والقيادة القديمة، فلقد وردت الأخبار بأن هناك تصعيداً للمواجهة في الجزيرة أبا بقيادة الأمام الهادي المهدي وحاول المرحوم السيد عبد الله عبد الرحمن سكرتير حزب الأمة في ذلك الوقت أن يثني الأمام الهادي إلا أنه رفض وتمت الأحداث في الجزيرة أبا كما كان مقدراً لها.

وحينما تحدثت بعد ذلك مع الرئيس جعفر نميري في هذه الحادثة والمحاولات التي أجريناها لوقف الصدام والتي كانت تتمثل في استقبال نميري في الجزيرة أبا استقبالاً ودياً، ذهل نميري من

هذه القصة وقال أنه لم يكن يعلم بها علي الإطلاق، وتشاجر مع الرائد فاروق حمد الله أمامي ووجه إليه لوماً شديداً، مما جعل الرائد فاروق حمد الله غير ميال لشخصي، والواقعة تتمثل في أننا حينما قرر الرئيس نميري زيارة الجزيرة أبا خشينا أن تتم مواجهة بينه وبين الأمام وحاولنا تفادي ذلك. فاجتمعت أنا والأستاذ بشير محمد سعيد والشيخ مصطفي الأمين وعبد الإله أبو سن في منزل الأستاذ بشير محمد سعيد لأجراء محاولة للوساطة بين الأمام الهادي وبين اللواء نميري رئيس مجلس قيادة الثورة، حتى لا يقع صدام مسلح في الجزيرة أبا، واتصلت بالرائد فاروق حمد الله وزير الداخلية في مجلس قيادة الثورة وطالبته بمقابلة الرئيس نميري، وطلب مني أن أخبره السبب، وحينما أخبرته وعدني بمقابلته وطلب مني البقاء في منزلي وأنه سوف يحضر الرئيس لمقابلتي في منزلي، وفعلاً انتظرت الرئيس نميري في منزلي وانتظرت اللجنة في منزل الاستاذ بشير محمد سعيد حتى تحرك ركب الرئيس نميري ووصل الي جبل أولياء ليأخذ الباخرة المتجهة الي كوستي، دون أن اعلم ذلك بالطبع. وفي منتصف الليل تحركت بهم الباخرة ولم نتمكن من مقابلته وهكذا فشل اجتماعنا به وفشلت الوساطة التي كانت ستمنع سفك الدماء في كل من الجزيرة أبا وودنوباوي وبالطبع تطورت الأحداث ووقع الصدام في الجزيرة أبا جواً وبراً فخرج الأمام الهادي الي الحدود الشرقية حيث دارت بينه وبين شرطة الحدود معركة استشهد فيها وقبض علي المرافقين.

هكذا سالت الدماء السودانية للمرة الأولي بعد أن تواري ذلك الشعار (إن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية) وهكذا تواري وللمرة

الأولي في تاريخ السودان المعاصر توقير الكبير والطاعة للخبرة، والأيمان بالرواد ليحل محله شعور متنامي بالحقد والكره والرغبة العارمة في الثأر من كلا الطرفين علي حد سواء .

وفي هذا المناخ اختفت أصوات الوساطة العاملة المعهودة وتوقفت ركبان الأجاويد ولم يبق في الساحة سوي القرارات الصاخبة، والصدمات الدموية التي يدوى فيها الرصاص حواراً بديلاً عن الكلمات.

خلافـات الحكـم المايــــوي

وفي هذه الأثناء بدأت تطفو علي السطح الخلافات التي كانت تدور داخل مجلس الوزراء بين القيادة الجديدة والتي أدرك البعض منها وكان النميري علي رأسهم أنهم العوبة في يد الشيوعيين وأنهم يقودون السودان بدون تبصر في اتجاه أقل ما يمكن أن يوصف به هو العمالة التامة للمعسكر الشيوعي وحينما طفت هذه الخلافات، كان المناخ مناسباً تماماً للهمس في آذان القيادة التي انتهت إلى الخطر الأحمر، الي ضرورة اللقاء بالقوي الوطنية التي خربت وسجنت وهربت، وكان المناخ مناسباً أيضاً للحديث عن الصفة السودانية المعروفة، العفو والسماح والنبل ونسيان ما مضي ولتكن بداية جديدة.

ولقد أدركت القيادة الجديدة أن ظواهر العامين المنصرمين هي ظواهر دخيلة علي السودان أتسمت باستيراد مواقف لم تكن معروفة من قبل في تاريخ العمل السياسي السوداني وأنه قد آن الأوان للتخلص من آثارها، وفي ١٥ مايو ١٩٧١م كانت البداية الأولي للمصالحة الأولي مع الشريف الهندي، وليس مصادفة علي الإطلاق أن الانقلاب الشيوعي في ١٩ يوليو من نفس العام، كان يبدو وكأنه محاولة سلمية لمنع التحول الذي بدأت ظواهره ماثلة لكل العيون في السودان، خاصة بعد أحداث موكب ١٠ أبريل ١٩٧١ والذي أوضح لكل العيان بانتهاء السطوة الشيوعية علي السودان، حيث اختفت في ذلك اليوم ولأول مرة الأعلام الحمراء التي ظلت تغطى ساحات السودان طوال عامين وظهر بديلاً عنها الأعلام

البيضاء رمزا للسودان ونقاء عنصره والذي تمثل بعضه في اتفاقي مع الرئيس نميري في ضرورة البدء بالمصالحة الوطنية مع باقي القوة الوطنية وأنه قد حان الوقت لإيقاف هذا التربص بين أبناء الوطن الواحد وان القيادة الوطنية السابقة قد اجتهدت، وأصابت أو خابت إلا أن أجر الاجتهاد حق لها علي الحكام الجدد، وأننا لا يمكن أن نصف هذه القيادات بالعمالة أو الخيانة لمجرد اختلافهم مع القيادة الجديدة في الإنتماء السياسي الذي ظهر منذ اللحظة الأولي وللحق والحقيقة أن الرئيس نميري قد استمع بإنصات شديد ووافق تماماً علي أن الوقت قد حان لعودة كل الذين خرجوا من السودان للإسهام في العمل العام من جديد، ووافق علي أن يجري مصالحة وطنية بين الشريف وبينهم، بل وفوض لي ما أراه مناسباً للحوار والاتفاق معهم.

إتفـاق الهنـدي
ونميـري

وهكذا توجهت الي المملكة العربية السعودية للاتصال بالشريف الهندي والذي اتخذ السعودية مقراً له وللمعارضة ورافقني في هذه السفرية الأخ حسن صبري في رحلة وتقابلنا مع الشريف الهندي في الفندق الذي كان يقيم فيه في جدة ثم في مزرعة خارج جدة هرباً من ملاحقة بعض الذين كانوا يرافقونه بصفة دائمة وللتاريخ فان محاولة إقناع الشريف الهندي بالمصالحة في ذلك الوقت تحتاج لجهد كبير، لقد كان رحمه الله مؤمناً بالسودان الواحد الذي يعمل في إطاره كل أبناء السودان.

وأكد الشريف الهندي أنه لجأ للمعارضة ضد الحكومة الشيوعية التي جاءت بها حركة ٢٥ مايو ١٩٦٩ ولولا ذلك لانضم إلى العمل العام منذ اللحظة الأولى، وأكدت له الحركة الشيوعية أو بمعنى آخر أن السيطرة الشيوعية على الحكم الجديد في السودان على مشارف النهاية وأن التحول قد بدأ للاتجاه الوطني الذي يرتضيه كافة أبناء السودان.

وأكدت له ايضاً أن الرئيس نميرى على استعداد للاتفاق معه وعفا الله عما سلف، وطالبته بالموافقة حتى لا ينفرد الشيوعيون مرة أخرى بالسلطة ويجى الوقت الذي لا نستطيع فيه أن نجد علاجاً أو دواءً ....

وتم الاتفاق والذى استند على اتفاق كان أساسه اتفاقا بسيطا بساطة أهل السودان عميقا في معناه عمق الصفات السودانية الأصيلة النبل والصدق والوفاء والعفو كان الاتفاق يتلخص في

كلمات بسيطة، إن قيام ثورة مايو صاحبه احتواء الشيوعيين لها وسيطرتهم على قراراتها وان العديد من فئات الشعب قد رفضت هذا الاحتواء وتلك السيطرة ولكنها لا ترفض التغيير والتطور في حد ذاته، ولقد قاومت فئات الشعب هذا الاحتواء كل بأسلوبه وكل المواجهات التي تمت لمنع السيطرة الشيوعية هي عمل مضاد لها وعمل وطني مشروع وبالتالي فأن كل المصادمات والمواجهات السابقة بين كل الأطراف كانت مشروعة ووطنية، وهكذا تمت تبرئة ساحة الذين حاربوا في أبا وودنوباوى من الجانبين، الحل بسيط للغاية، ولكن لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال تلك التركيبة السودانية الساحرة، عفا الله عما سلف.

رضي الشريف الهندي، ووافق نميري ولم يتبق إلا الإعلان عن ذلك أمام الجميع.

تم الاتفاق على اذاعة نص هذا الاتفاق في خطاب الاحتفال بعيد مايو في ٢٥ مايو ١٩٧١، أي ان المفاوضات والتمهيد لها استغرق اقل من أسبوع بعد أن استمر الصراع عامين كاملين، ومرة أخرى أقول انه التركيبة السودانية المدهشة، إذن ما الذي حدث، ولماذا لم ير الاتفاق النور؟.

قرر الرئيس نميري ان يتضمن الاتفاق والإشارة إليه في نص خطابه في عيد مايو وتمت طباعة الخطاب بأكمله وضمنه الاتفاق والمصالحة في الصفحة السابعة وشاءت إرادة الله سبحانه وتعالى ان يعقد الرئيس نميري مساء يوم ٢٤ مايو اجتماعا بوزارة التربية لمناقشة السلم التعليمي وحضر معه هذا الاجتماع د.محي الدين صابر و د.منصور خالد، والرائد زين العابدين محمد احمد

عبد القادر عضو مجلس الثورة والذي كان في ذلك الوقت رئيس قطاع الخدمات، وبعد هذا الاجتماع طلب الرئيس نميري من الحاضرين ان يذهبوا معه لتناول العشاء في منزله في نفس اليوم.

في هذا الوقت كان الخطاب قد اعد وطبع ليصدر فى كتيب صغير يوزع في نفس الاحتفال وكان يشرف عليه الأخ الاستاذ على شمو وكيل وزارة الثقافة والإعلام آنذاك.

وحينما ذهب المدعوون للعشاء وجدوا الخطاب على منضدة السفرة وكانت مناسبة ان يدعوهم للاستماع إلى الخطاب ومراجعته قبل إلقائه في الاحتفال وحينما وصل الرئيس إلى الصفحة السابعة الخاصة بالمصالحة الوطنية اعترض عليها الثلاثي الموجود اصلاً للعشاء واقنعوا الرئيس باستبدالها بفقرة بديلة كانت كلها شتائم للأحزاب وللمعارضة في الخارج ودعم للسياسات الثورية التى تنتهجها مايو.

وسارعوا باستدعاء الاستاذ علي شمو من منزله وطالبوه بسحب هذه الصفحة من الخطاب ووضع الصفحة البديلة لها، وتوجه علي شمو الي المطبعة لحذف صفحة الاتفاق، واتصل بي من هناك قائلاً (موضوع المصالحة بكل أسف طرشق) وروي لي ما حدث وشهده في بيت نميري حينما تم استدعاؤه ولم يكن هناك ابلغ من الصمت ردا علي ما حدث إلا أن الصدف الغريبة أو الأحداث الغريبة، أن العقيد القذافي حضر فجأة الي السودان في الاحتفال وبدون سابق إنذار والقي خطابه المشهور في ميدان الخليفة والذي هاجم فيه الأحزاب واتهمها بالخيانة والعمالة الي أخر ألفاظ القاموس العربي في هذا الشأن.

وهكذا فشلت المصالحة الأولي والتي تم الاتفاق عليها في أطار الشعار السوداني، ولكنها فشلت في إطار شعارات الآخرين.

أحياناً اتساءل كيف كان الحال لو نجحت المصالحة الوطنية وتم الوفاق القومي بين نميري والشريف حسين وهل كانت ستسيل الدماء التي غطت أرض الخرطوم في يوليو ١٩٧١ وكم فقدت البلاد من الأموال وما لحق من التخريب وكم من الشباب هاجر وترك أهله وعشيرته ليعيش في المنفى؟

الفصل السابع

مضابط البرلمان تسجل
وقائع المصالحة الثانية

المصالحة الثانية

ما أنقله عن وقائع ومواقف خلال فترة الحكم المايوي برئاسة المشير جعفر نميري تشكل محطات هامة يتعين وضعها امام الجميع.

أود أن أوضح إنني لا أكتب تاريخاً للسودان في فترة معينة ولكنني أكتب مسلطاً الضوء على بعض الأحداث التي جرت في الأعوام السابقة ليقيني بضرورة أن يلم بها الجميع داخل وخارج السودان وعلى أساس هذه المعرفة يمكن ان تتبدل كثير من المواقف التي يتعرض لها السودان الآن سواء في النظرة إليه من خارج حدوده, أو في النظرة إليه من داخل هذه الحدود.

إن الأحداث التي ارويها هنا في حد ذاتها, في يقيني تشكل علامات متفردة في الستة عشر عاما والتي شكلت فترة حكم الرئيس نميرى للبلاد و مهمتي في هذا الكتاب لا أن ابحث أو استقصى عن الذين استفادوا من هذه الأحداث وما مدى استفادتهم والى أي مدى صنعت الواقعة أخدودا هائلا في الحركة الوطنية السودانية ككل, وهل هذا الأخدود كان من صنع السودانيين وحدهم أو أن هناك من شارك أو اخرج أو ساهم أو حتى من كان يتخذ موقع التأييد.

لعل للباحثين و المؤرخين مجالا فسيحاً ورحبا يصولون فيه ويجولون وصولا إلى كتابة حقيقة تاريخ تلك المرحلة التي لا يمكن أن تمحى من تاريخ السودان سواء كانت خيراً كلها أو شراً كلها, أو مزيجا من الخير والشر كطبيعة الأشياء والمخلوقات علىالارض. أما ما ابتغيه فهو تسجيل عثرة المصالحة ويكفى فقط أن أسجل هنا

إن محاولات قد جرت وإنها كانت تنشد الوفاق والمصالحة بين فصائل الأشقاء وأحزابهم و مجموعاتهم.

حضرت اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي في لشبونة حيث انتخبت فيها نائبا لرئيس لجنة تصفية الاستعمار وحقوق الأقليات في الاتحاد بعد أن هزمت المرشح الكوبي في ذلك الوقت حيث تمت المصالحة الوطنية بين الرئيس جعفر نميرى والسيد الصادق المهدي رئيس حزب الامة ورئيس الجبهة الوطنية للمعارضة السودانية بالخارج ولم تشمل الاتحاديين برئاسة الشريف الهندي, ولكن الشريف قرر أن لا يكون طرفا في هذه المصالحة, حتى لا يحقق للصادق أمله بالزعامة وذلك بالطبع في إطار المنافسات الحقيقية وهكذا خرج الاتحاديون والشريف من مصالحة الصادق وبتوقيع هذه المصالحة أصبح الهندي والاتحاديون وحدهم فى الساحة مما استدعى بالضرورة تحقيق مصالحة أخرى لهم تضمن لهم حقوقهم لدى النظام وتعطى لهم ثقلهم السياسي المعروف هكذا كانت الفرصة سانحة لكي نبدأ المصالحة الثانية مع الشريف الهندى.

وبدأت في إجراء الاتصالات بمن اعرفهم من الاتحاديين وكان اجتماعى الأول مع المرحوم السيد احمد عثمان محمد خير الشايقي والذي كان يسكن في شقه Sussese جاردن في لندن ومنها تطورت الاتصالات الأولية وحتى أمكن إنهاء نقاط الاختلاف بعد جولات مكوكية بين الخرطوم ولندن كنت ابذل فيها جهداً خرافيا حتى يمكن إزالة كل المشاكل التي تبرز أثناء المفاوضات وقد تطلبت هذه الجولات حوالي ست رحلات بين الخرطوم ولندن, وصل

الأمر في احدها ان وصلت إلى الخرطوم في الثامنة مساء والتقيت بالرئيس نميرى في التاسعة وعدت إلى لندن بالطائرة التي تغادر الخرطوم في الرابعة من صباح اليوم نفسه, وكانت مكاسبي الشخصية من هذه الجولات ان أصبت بالضغط و مازلت أعالج منه حتى الان.

في نهاية الأمر التقت الأفكار وتوافقت العقول وحصلت على موافقة نهائية على مشروع الاتفاق من الرئيس نميرى والشريف الهندي واذكر أنى طالبت الرئيس نميرى بعد أن وافق على مشروع الاتفاق ان يخطر المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني, في نفس الليلة وصادف ان بعضهم كان في مكتب الرئيس وهم الساده بدر الدين سليمان ومهدى مصطفى الهادي وابوالقاسم محمد إبراهيم والرشيد الطاهر, واحمد عبد الحليم ثم د. منصور خالد, وأخطرهم الرئيس بالتفاصيل ووافقوا.

ثم أعطاني الرئيس نميري تصديقاً مالياً للسفارة بمبلغ ٣ آلاف جنيه للصرف على المؤتمر الصحفي, ووجه ابوالقاسم محمد إبراهيم ود. منصور خالد بالعمل على إعلان نص الاتفاق فى وقت انعقاد المؤتمر في لندن, وان تفتح إذاعة امدرمان خطاً اذاعياً مع لندن تذاع خلاله تفاصيل المؤتمر وان أتولى انا إخطار الإذاعة بكل تفاصيل المؤتمر.

هكذا سافرت في اليوم التالي الى لندن وتم إعلان اتفاق المصالحة بين نميرى والهندي وكان له دوى سياسى هائل على مستوى الساحة السياسية العربية والدولية, واتصل بي الهندي

ليحدثني ان الذين سوف يوقعون على الاتفاق هم الهندي واحمد زين العابدين وعبد الماجد ابوحسبو, واحمد عثمان الشايقى.

إلا إننا فوجئنا بقضية أخيرة برزت فجاءة قبل الموعد المحدد لانعقاد المؤتمر الصحفي, فلقد أصر السيد احمد زين العابدين على رفض الاتفاق وقبع في منزله معارضا اى مشاركة في التوقيع أو المؤتمر الصحفي, واضطررت ومعي الشريف الهندي ان نسرع إلى منزل احمد زين العابدين وأنفقنا معه وقتا طويلاً نحاول إقناعه حتى نجحنا بعد ان كاد اليأس يدب فى قلبى.

ثم ذهبنا معا إلى قاعة المؤتمر الصحفي, والذي كان قد تأخر عن موعده المعلن حوالي الساعتين وتم إعلان الاتفاق وأجرت الإذاعة السودانية مقابلة صحفية مع الشريف الهندي أعرب فيها عن سروره لتوقيع هذا الاتفاق والذي سوف يحقن الدماء والدمار وقامت كاميرات التلفزيون بتصوير الحفل بكل تفاصيله وأذيع في السودان في اليوم التالي مباشرة وكما في المرة الأولى لم يطابق حساب الحقل حساب العقل وحدث أيضا في المرة الثانية, كنا قد اعددنا العدة للسفر ومعي الشريف الهندي إلى الخرطوم ومعه الذين شاركوه المعارضة طوال السنوات الماضية, ولكن اتحاديين في الخرطوم طلبوا تأجيل عودة الهندي إلى الخرطوم لمدة يوم أو يومين حتى يتم تهيئة المناخ لاستقباله في الخرطوم والاحتفال به جماهيرياً بعد فراق دام اعواماً واعواماً. و فعلاً تقرر تأجيل موعد السفر إلى الخرطوم وكانت هذه هي الطامة الكبرى.

واذكر تم الاتفاق مع الهندي على الآتي: -

(١) أولاً قبوله بالدستور الدائم والذي ينص على قيام تنظيم سياسي واحد فى مادته الرابعة.
(٢) قبوله اتفاقية أديس أبابا والتي أصبحت جزءاً من الدستور.
(٣) وافق على العودة للسودان والمشاركة فى النظام.

وحملت تلك الاتفاقية بعد اتفاق مع الهندي إلى الرئيس النميرى في الخرطوم والذي وافق عليها وأضاف عليها تأكيدا لاستقلال القضاء.

وطلب منى إعلان ذلك فى مؤتمر صحفي في لندن اى الاتفاق بينه وبين الهندي وصدق للسفارة بمبلغ يغطى تكاليف المؤتمر ٣آلاف إسترليني وعقدنا المؤتمر الذي أذيع على الهواء (والجدير بالذكر ان الاتفاقية تم التوقيع عليها من جانب الحكومة من شخصي والسيد أبو القاسم هاشم رئيس المجلس والذي كان موجوداً بلندن ومن جانب الشريف الهندي وقع عليها الشريف الهندي معه احمد زين العابدين عمر وعبد الماجد ابوحسبو. وقد طلب حسين عثمان منصور ان يوقع مع طرف المعارضة إلا ان الشريف الهندي رفض له ذلك وبعد المؤتمر كان المتفق عليه ان أسافر أنا والشريف الهندي الى الخرطوم غير ان أعضاء الوطني الاتحادي بالسودان طلبوا منه الانتظار ريثما يعدون له استقبالاً شعبياً فتأخر عن السفر معي. وعدت للخرطوم وعرضت الاتفاقية على مجلس الشعب للموافقة عليها وبعد نقاش أوضحت خلاله محتوى الاتفاق صدق المجلس على الاتفاقية فأصبحت الاتفاقية تتمتع بشرعية دستورية (بخلاف الاتفاق الذي تم قبل ذلك مع السيد الصادق المهدي ثم عدت

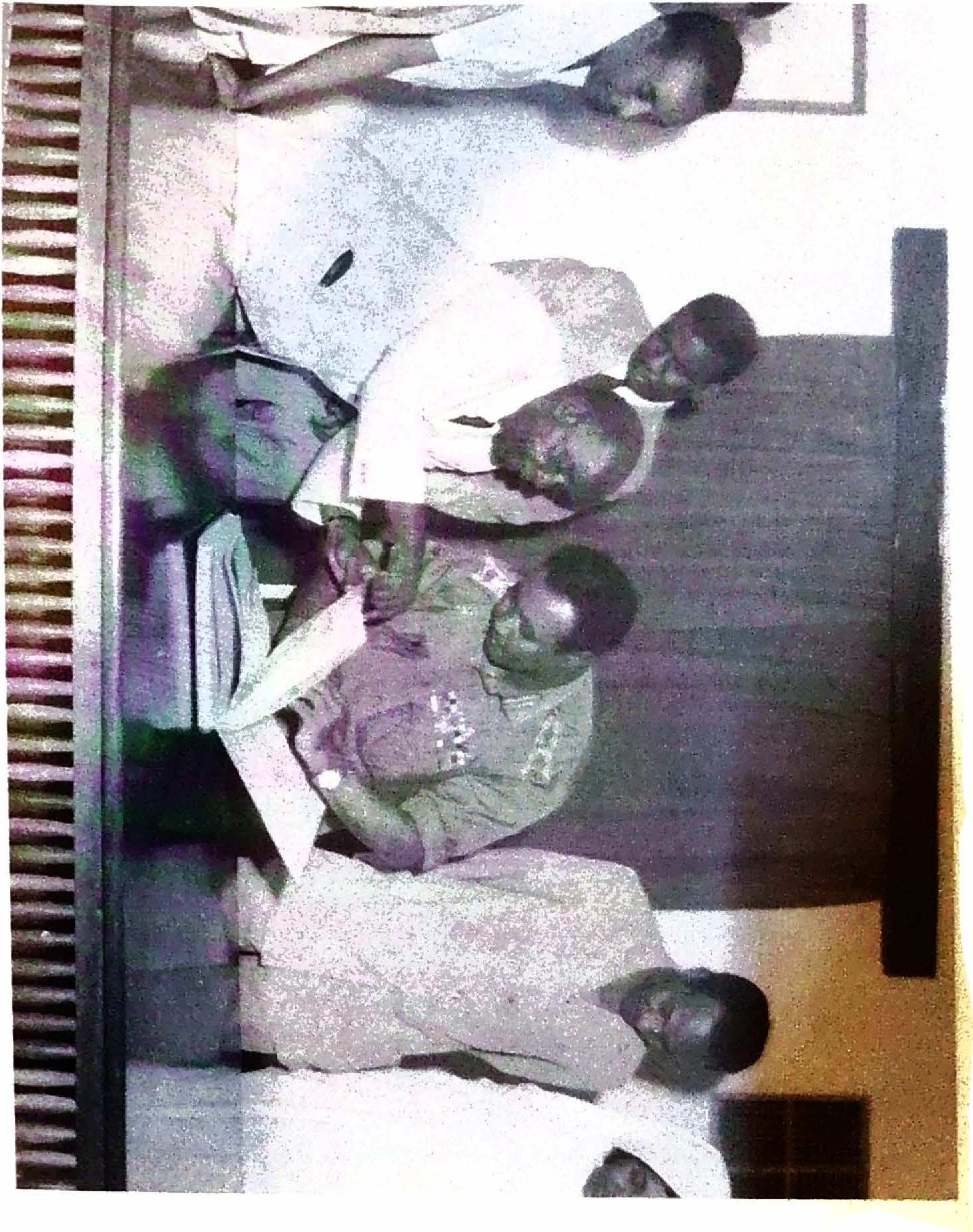
إلى لندن لمصاحبة الشريف حسين وانتظرنا موافقة جماعته بالخرطوم واعدوا لنا الطائرة وقبل سفرنا بيوم واحد اتصل به شخص وطلب مقابلته في فندق هلتون بازكلين وكنت معه حتى بهو الفندق وتركته وانقطعت اخباره عنا ويبدو انه اختطف حتى لايتم تنفيذ الاتفاقية...

كان الشريف صريحاً معي في نقل ما حدث له كما اخبرني بالذين كانوا يأخذون منه مبالغ بالرغم من أنهم كانوا في مواقع حساسة فى النظام المايوى وكان يعطيهم المبالغ بشيكات يعيدها له البنك بعد ان يقوموا بصرفها حسب التقليد المصرفي البريطاني وقد اطلعت على الشيكات ممهورة بتوقيع من صرفوا المبالغ والشيكات موجودة بطرف احد من أهله وسينشرها في وقت مناسب.

و من الطبيعي ان الذين عطلوا عودة الشريف للسودان كانوا من المنتفعين ببقائه في الخارج وقد عرضت اتفاقية لندن على مجلس الشعب الثالث فى الجلسة رقم ١٤ بتاريخ الثلاثاء ١٠ جمادى الأول ١٣٩٨ هـ الموافق ١٨ أبريل ١٩٧٨م.

ان واقعة التفاوض والتصالح والاتفاق مع الشريف حسين الهندي ومتابعة التداعيات، وكذلك التأثير السالب لرسائل الذين بالداخل لمن هم بالخارج، جعلتنى على قناعة ان العديدين لم يحسنوا للشريف حسين الهندي، ولم يحسنوا لانفسهم ولا للوطن لقد غاب عن بعضهم التجرد الوطني الضروري. يكفى أيضاً ان تتصور كيف كان سيكون الحال لو عاد الشريف الهندي واستقترت الأوضاع السياسية في السودان. بالقطع... كان سيكون في ذلك الخير الكثير لأهل السودان الذين يستحقون الحياة الكريمة والطمأنينة.





وقائع المصالحة
في مجلس الشعب

السيد/ رئيس الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

نبدأ الجلسة والأسئلة المقدمة من السادة الأعضاء أجلناها حتى يوم الأربعاء القادم وسيبدأ جدول أعمال اليوم بيان الحكومة عن المصالحة الوطنية .

السيد الرائد

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس

لقد حدثنا الرئيس القائد في خطابه الثاني للدورة الثالثة للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني في مارس الماضي عن مبادرة الوحدة الوطنية .

قال الرئيس القائد

وهكذا كانت مبادرة الثورة ايها الاخوة لدعم الوحدة الوطنية بين اجتماعكم الاول واجتماعكم الثانى فى هذه الدورة للجنة المركزية حلقة جديدة فى سلسلة جهادنا المتصل من اجل تأكيد تضميد الجراح واشاعة الوئام ورد الغربة. وكانت المبادرة انتصاراً جديداً لشعب السودان على الصراع والخصومات, ولابد لى ان اؤكد انها مبادرة موجهة لكل منشق وكل مخاصم ولكل معارض وكل مقاطع , المغترب منهم والمقيم.

انها مبادرة موجهة لكل متشكك وكل محاذر ولكل متردد وكل خائف... للمناوئين والشاكين والصامتين جميعهم على

السواء... ان انضموا للمسيرة الواحدة لايسالهم سائل اين كانوا ولايؤخذون بحزازة انقضت ولابخصومة سلفت ولابحساب قديم.

انها مبادرة ثورة السودان لابناء السودان لم توعز بها ولم تحركها سوى الارادة الحرة لابناء السودان ان عودوا لوطنكم سالمين وانضموا للمسيرة معززين.

عودة لسودان التنظيم الواحد القائم على أساس تحالف قوى الشعب العاملة والمفتوح لكل ابناء السودان لامكان داخله ولاخارجه للكتل المنشقة او المتفرقة المتحزبة انها دعوة للمشاركة فى أطار الدستور والقانون وفى داخل المؤسسات الدستورية والسياسية وبالقبول الكامل لشرعيتها والمساهمة المخلصة فى دعمها وتطويرها.

سيدي الرئيس

وفى ذلك اليوم انعقدت اللجنة المركزية وبين صفوفها إخوة كرام جاءت بهم مبادرة الوحدة الوطنية إلى عضويتها الكاملة وانعقد مجلس الشعب الثالث قبل ذلك بيومين في دورته الأولى وفى عضويته إخوة كرام أوصلتهم مبادرة الوحدة الوطنية إلى تكليف وشرف النيابة منتخبين ومعينين على السواء .

وقبل ذلك كان خطاب الرئيس القائد فى ٢٤ مايو ١٩٧٧ م في عيد الثورة الثامن والذي دقت به الثورة أجراس المبادرة في مرحلة حاسمة... ثم كان لقاء السابع من يونيو في بورتسودان... معنى لشجاعة المبادرة ولشجاعة الاستجابة, و تتابعت الأحداث وصدر قانون العفو العام وتتابعت الأفواج من أبناء السودان عائدة إلى وطنها عزيزة كريمة.

وقبل ذلك وفى كل الساعات الحرجة في تاريخ الثورة وعت الأفواج بعد الأفواج بالأخطار المحدقة واستجابت بالوطنية والمسئولية لنداء الوحدة والتماسك والتضامن...

وفى الحادي عشر من أبريل الجاري رفع أبناء السودان بعناية الله وتوفيقه لواء نصر جديد من ألوية الوحدة الوطنية بالتوقيع على بيان لندن. ولو تمعنتم في نصوصه لوجدتموه مطابقا معنى وروحاً لمبادرة الوحدة الوطنية في دوافعها وحركتها وغايتها وعلى الأسس التي أرساها مفجرها ورائدها بالكلمات والأعمال منذ الرابع والعشرين من مايو ١٩٧٧م وما قبلها.



مبــادئ إتفـاق
المصالحـة الوطنيـة

سيدي الرئيس

لقد تضمن بيان لندن سبع نقاط.

النقطة الأولي :

تعبر عن القبول الكامل للشرعية الدستورية والخضوع لأحكام الدستور والتمسك بما ينص عن الباب الثالث من الدستور من كفالة للحريات الديمقراطية والحقوق الأساسية وقد وردت في البيان نصوص الدستور الدائم بكلماتها ذاتها.

ولقد عبر البيان عن افتتاح أطرافه بان بعض الظروف الاستثنائية قد استوجبت إدخال بعض النصوص الاستثنائية على بعض القوانين, وعلى ذلك فان زوال الظروف الاستثنائية يستدعى إلغاء النصوص بغير تفريط فى سلامة الوطن وأمنه .

النقطة الثانية :

تعبر عن الالتزام بما يوجبه الباب الرابع من الدستور الدائم من سيادة حكم القانون وما ينص عليه الباب الثامن من استقلال الهيئة القضائية.

النقطة الثالثة :

تؤكد على ان صيغة الاتحاد الاشتراكي السوداني... صيغة التنظيم الواحد هي الصيغة الوحيدة المقبولة الملائمة للعمل السياسي والوطني وتعبر عن التمسك بما هو وارد فى المادة الرابعة من الدستور الدائم من وجوب تأسيس تنظيماته على مبادئ المشاركة الديمقراطية ووفقاً لما هو منصوص عليه فى نظامه الاساسى. وعن

فتح صفوف التنظيم السياسي لكافة أبناء وبنات السودان وعن تأكيد الأسلوب الديمقراطي في الترشيح لكافة مستوياته.

النقطة الرابعة :

اثبت البيان الإيجاب والإنجاز والنجاح الإنساني والسياسي والدستوري الذي واجهت به الثورة الأزمة المستعصية بين شمال البلاد وجنوبها طيلة سبعة عشر عاماً من عمر الاستقلال وعبر عن دلالة هذا الانتصار والمثل الذي يقدمه لأفريقيا ولشعوب أفريقيا في مواجهة مشاكل الثقافات المتعددة والأصول المتباينة والحضارات المتنوعة في نطاق التكوين السياسي الواحد.

النقطة الخامسة والسادسة :

هي تأييد وتوضيح والتمسك بمبادئ السياسة الخارجية السودانية القائمة على مبادئ عدم الانحياز وتحمل المسئولية كقوة سلام واستقرار ورسول تضامن ووحدة في قارتنا وفي أمتنا و رفض المحاور والتكتلات وإدراكنا بأن منهج التكامل السياسي والاقتصادي هو أساس للعمل الوحدوي الرشيد و فهمنا لدورنا المختار الذي تمليه علينا حقائق التاريخ والموقع بوتقة للتلاحم والانصهار العربي والأفريقي, فى مواجهة الاستعمار والتمييز العنصري والعدوان الصهيونى. وأكد البيان موقف السودان الثابت فى استرداد الأرض المحتلة وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية المستقلة, وفى التزام السودان بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

النقطة السابعة :

أثبتت أن جوهر المبادرة هو الدعوة من الثورة ومن قائد الثورة لجميع أبناء وبنات السودان للمشاركة فى بناء أمتهم ولمواجهة

مشاكل الإنماء والتطور الاجتماعي في وطنهم. ووضع حد للفرقة والانقسام والتشتت. وكانت الاستجابة مرتكزة لذات الجوهر.

وعلى ذلك كان القرار بتصفية مراكز المعارضة وحل تنظيمها وهيئاتها وإزالة معسكراتها وتسليم أسلحتها والترحيب بعودة رجالها إلى رحاب وطنهم وأهلهم.

سيدي الرئيس

لقد وصف البيان بحق قوات شعبنا المسلحة بوصفها الصادق حامية ترابنا وشعبنا وتراثنا ومثلنا وقيمنا. قوات شعبنا المسلحة التي أثبتت دائماً ببسالة رجالها, ودماء شهدائها إنها حصن الثورة ودرع الشعب والوطن.

هذا هو بيان الحادي عشر من أبريل لابد لنا ان نفهمه و نأخذه بالمعاني الايجابية التى تنطوي عليها المبادرة الشجاعة فى كل مراحل حركتها وانتصاراتها.

أنها مبادرة لم تقصد منها تسوية عابرة ولم تفتل بها شراك خادعة ولم ترج منها مصانعة أو مناورة, هذه مبادرة أبناء السودان لأبناء السودان لا سطوة فيها من فئة ولا خنوع من اخرى.

مبادرة من أجل السودان ومن اجل السودانيين ومن اجل السلام والاستقرار والوئام وفى سبيل وضع حد للتوتر والتربص.

ثم هي مبادرة تؤمن ركائز الاستقلال الوطني الكامل حتى لا يتسلل إليها النفوذ الأجنبي من شروخ تنازع أبنائه ومن ضعف نسيج كيانه ثم هي مبادرة الثقة والوضوح والاطمئنان والدلالة العظمى على السماحة والصدق التى هي نسيج روحنا وكياننا وتمثل الروح

الشعبية السودانية الأصيلة التى لا تعرف الحقد ولا تعرف التربص ولا تعرف التمويه .

ولابد لنا أيها الإخوة ونحن أعضاء مجلس الشعب ان نشيد برائد المبادرة وان نشيد بكل من استجاب لرائد المبادرة ثم علينا ان نناشد كل إخوتنا ان عودوا لوطنكم معززين وشاركوا فى المسيرة صادقين ومصدقين.

ولنناشد كل من لم ينضو بعد تحت لواء المبادرة بعد لا نبالي قلة كانوا ام كثراً ان استجيبوا لنداء الوطن والواجب والمسئولية.

سيدي الرئيس:

لقد دفنا الماضي. ولا نريد ان ننبش فيه

سقمه وضغائنه وحاشا ان نأخذ او نؤخذ بريبه او شكوكه و نتمنى على التاريخ ان أبناء السودان يحمون وحدتهم واستقلالهم وتقدمهم بعرقهم ودمائهم وأرواحهم

والعزة للسودان

ولثورة السودان والسلام عليكم ورحمة الله...

السيد/ الرقيب:

بسم الله الرحمن الرحيم

للإمام أبى حامد محمد بن محمد الغزالي فى فضيلة الاستغفار, قالت عائشة رضي الله عنها: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم

(إن كنت ألممت بذنب, فاستغفري الله وتوبي إليه, فان التوبة من الذنب, الندم والاستغفار).

وكان صلى الله عليه وسلم يقول فى الاستغفار:

(اللهم اغفر لي خطيئتي و جهلي وإسرافي فى أمري, وما أنت اعلم به منى).

وله فى الأدعية المأثورة :

(إذا غضبت فقل. اللهم اغفر لي ذنبي. واذهب غيظ قلبي وأجرني من الشيطان الرجيم، وإذا خشيت قوما فقل: اللهم انا نجعلك فى نحورهم ونعوذ بك من شرورهم, فإذا غزوت فقل. اللهم أنت عضدي ونصيري وبك أقاتل).



مصالحات جانبية

جاء الحرص والتركيز على المصالحتين الأساسيتين بين الشريف الهندي وبين الرئيس نميرى, ولم اجنح إلى محاولة تفسير أسباب فصل كلتا المصالحتين, ولم افعل هروبا من مسئولية تحتمها الشهادة التاريخية ولكني خشيت أن تكون هناك جوانب أخرى لم تصل إلى علمي او ربما وصلت مشوشة او محرفة مما يقود الى منحى خاطيء وهو أمر لا أفضله وإنما اكتفيت بذكر هذه الأحداث كما وقعت على حد علمي باعتباري مشاركاً فيها أو سمعت بها يقيناً أو علمت بأحداث من أطرافها وتأكدت من صحة الحدث من الطرف الآخر.

وتظل شهادتي مقرونه بوجهة نظري بأن مواطنين بقصد او غير قصد لم يحسنوا في افاداتهم ولامعلوماتهم للقيادات التى كانت بالخارج، مثلما هو الحال أحيانا بالداخل ولذلك تقع الاخطاء الفادحة التى يدفع ثمنها الوطن وأهله.

لقاء نميري و المحجوب
في لندن

حينما قامت حركة ٢٥ مايو ١٩٦٩ كان السيد محمد احمد المحجوب رئيساً للوزراء وسافر الى لندن مستشفياً بموافقة قيادة مايو, واختار البقاء فى غربته وسعيت اكثر من مرة لإعادته الى السودان إلا أن الظروف فى تلك المرحلة لم تكن مواتية لا من وجهة نظره ولا من وجهة نظر الحكام الجدد فى ذلك الوقت وبعد ذلك زار الرئيس جعفر نميرى انجلترا فى ابريل ١٩٧٣ ورأيتها فرصة مناسبة لعقد مصالحة وان كانت فى نظري ثنائية إلا انها ولاشك سوف تنعكس انفراجاً سياسياً في السودان.

وذهبت للرئيس نميرى قائلاً له ان محمد احمد محجوب مريض وطريح الفراش وأرى ان تكلف من يزوره مندوبا عنك والسؤال عن صحته باسمك فوافق وكلفني بهذا الأمر. وهكذا ذهبت الى شقة السيد محمد أحمد المحجوب وأخبرته بتحيات الرئيس نميرى و تمنياته له بالشفاء, وذهلت حين دمعت عيون ذلك الرجل الرقيق الشاعر والأديب وقال اننى اقدر هذا السؤال وله تحياتي.

وأثناء تناول الحديث عرفت منه بطريق الصدفة ان البنك فى السودان قد أرسل له خطابا يخطره فيه بانه سوف يعرض منزله فى المزاد العلني فى تاريخ محدد ما لم يسدد الديون التي عليه والتي بلغت حوالي ١٨ ألف جنية هكذا كان رئيس وزراء السودان فى ذلك العهد مدينا لأحد البنوك, و تألمت كثيراً لوضع الرجل الذي كافح وخدم وبذل عرقة ودمه من أجل وطنه أن يلقى فى نهاية كل

أعماله جزاء سنمار فلا يجد سقفا يؤويه داخل وطنه ولا حتى حين اغترب حيث كان يقيم بفضل مساعدة الاصدقاء.

وخرجت من عنده وقد نويت ان أفاتح الرئيس نميري فى هذا الأمر خاصة وان السيد محمد احمد محجوب قد طلب منى ان يلتقي به للتحية والشكر (أليس قد عفا الله عما سلف).

وحينما عدت الى فندق دور سنتر حيث كنا نقيم هناك, قابلت الرئيس نميرى وأخبرته بطلب محمد احمد محجوب بمقابلته للشكر والتحية , ووافق نميرى وحدد موعدا مبكراً فى اليوم التالي قبل ان تبدأ زيارته الرسمية واخطر سفير السودان فى ذلك الوقت السيد صلاح بخاري بدعوة محمد احمد محجوب فى حفل الاستقبال الذى ستقيمه السفارة على شرف الرئيس نميرى, ووجدت الفرصة سانحة لأشرح للرئيس نميري المشكلة التي يعيش فيها السيد محمد احمد محجوب وانه سيفقد منزله بسبب عجزه عن تسديد دينه للبنك الذى رهن منزله لديه, ووافق نميرى مرة أخرى على شطب الدين.

وطلب مني إكمال بقية الإجراءات عند العودة للخرطوم .

وقلت له من الأفضل أن تخبره بهذا الأمر عند زيارته لك...

وفي اليوم التالي وفي الثامنة صباحاً التقي نميري بمحمد أحمد محجوب علي إنفراد حسب اتفاقي معه وابلغه بخبر إعفائه من الدين ودمعت عين محمد أحمد المحجوب مرة أخري. واستدعاني الرئيس وكلفني بمتابعة تنفيذ هذا القرار ثم حضر الحفل الذي أقامته السفارة وكان حضوره مفاجئاً وملفتاً لأنظار كل الدبلوماسيين وخاصة البريطانيين والذين هم أصدقاؤه، وظلوا يتهامسون معه عن أسباب حضوره، واخبرهم بكل ما حدث ولم يصدق بعضهم وعجبوا لذلك

خاصة الأجانب وباقي السلك الدبلوماسي الذين حضروا الحفل من هذا السلوك والنمط والتعامل السوداني الفريد والداعى للدهشة لديهم أما بعض الإخوة العرب الذين تملكتهم الدهشة والمفاجأة طوال السهرة مما اعتقدوا أنه تناقض غريب في الثورة السودانية، وعلمت فيما بعد أن العديد من التقارير التي ذهبت الي حكومات بعض الدول العربية نقلت تفاصيل هذا الحدث كدلالة علي المنعطف الجديد في السودان مما قد يعنى العوده للحزبية.



عثمـــان صالـــح
وشــــــركاوه

وفي هذا المناخ الذي اتسم بالتعقل والعودة الي المناخات السودانية الطبيعية، كانت هناك قضايا اخر شائكه تمت في بداية حركة ٢٥ مايو ١٩٦٩ اتسمت بالرعونة بل وفي بعض الأحيان بالحماقة منها قرارات التأميم والمصادره وكانت تجري في ذلك الوقت بعض المراجعات لهذه القرارات، وبدأ السودان تعويض الشركات والبنوك الأجنبية والتى تأثرت بالتأميم والمصادرات التي حدثت، ورأيتها أيضاً فرصة أن يستعيد بعض السودانيين أملاكهم، فما دام الأجانب يحصلون علي تعويضات أليس من باب أولي أن يحصل السودانيون علي حقوقهم، هكذا راودني التفكير في أن أحادث نميري بضرورة إرجاع شركة عثمان صالح ويعيد له شركاته، ووافق الرئيس نميري، وتوجهت من فوري ومعي السفير أبو بكر عثمان محمد صالح – الأمين العام لرئاسة الجمهورية السودانية في ذلك الوقت الي منزل السيد عثمان صالح في لندن ووجدناه ومعه شقيقه إسماعيل ونجله وأخبرتهم بالأمر وهاج إسماعيل هياجاً شديداً وقال أنه لن يقابل الرئيس نميري وهو لا يحتاج الى شركته فلديه من الأموال في انجلترا ما يكفيه لأخر العمر ولم يتحدث عثمان صالح أثناء هذا الحوار علي الإطلاق ولم يدل برأي في هذا، وهكذا عدنا الي نميري وحتى نترك باب الحوار مواربا خاصة وقد كنا علي قناعة أن عثمان صالح يرغب في هذا اللقاء علي عكس شقيقه إسماعيل، وكان السيد محمد عثمان صالح قد إتصل بي من بيروت مؤيداً هذا المسعى وطالبنا ضرورة العمل علي إرجاع ممتلكاتهم.

قلنا للنميري أن عثمان صالح في سويسرا ولم نجده في لندن وإنني سوف أحاول الاتصال به مرة أخري من الخرطوم.

إلا أن حساب الحقل لم يطابق حساب البيدر، فلقد أشاع إسماعيل للسودانيين المقيمين في لندن أنه طردنا من بيته وانه رفض مقابلة نميري، وأنه يلهث وراءه الآن، ويحتاج لدعمهم وأزعجتني هذا الأقوال، وقبل أن ابادر نحوها بشئ، وصل الخبر للرئيس نميري وفي طريقنا من بريطانيا الي رومانيا حيث كنا في زيارة رسمية لها طلب الرئيس أن اجلس الي جواره في الطائرة، وسألني هل صحيح أن صالح عثمان صالح في سويسرا، أم أنه رفض مقابلته وقبل أن أجيب أعطاني تقريراً من جهاز أمن الدولة حول كل ما قاله إسماعيل للسودانيين، وقلت للرئيس إن عثمان صالح لم يتكلم ولم يقل شيئاً وأنه هو المسئول وليس إسماعيل، وأننا نسعى لإجراء المصالحة المطلوبة ولهذه الأسباب لم نخبره برد الفعل هذا، لأنها أقوال الغضب، وسكت الرئيس ولم نعد للحديث في هذا الموضوع مرة أخري.

وهكذا فشلت مصالحة أخرى كان يمكن بالفعل أن تكون علامة في طريق التصنيع السوداني والتجارة السودانية ولكن الغضب وسرعة الانفعال وعدم القدرة علي التعامل الاستراتيجي أفقدتهما معاً الكثير، وكانت بالتأكيد رد فعل غاضباً احدث خساره ولم يحقق عائداً ولاربحاً.

الفصل الثامن

أزمة بين نميري والميرغني

الميرغنـــي
وأزمـــة القـــاهرة

تعرض السيد محمد عثمان الميرغني لكثير من فترات القطيعة بينه وبين نظام الرئيس نميري نتيجة لخلافات بينه وبين بعض رجال هذا النظام ولعل أهم هذه الخلافات ذاك الذي حدث حينما كان السيد محمد عثمان الميرغني في زيارة لمصر وكانت العلاقات السودانية المصرية متوترة ووصلت الى حد القطيعة وساهمت الصحف المصرية بشكل ما فى تردى العلاقة عندما نشرت خبراً بارزاً عن أن الميرغني قد التقي بوزير الأوقاف المصري وبحث معه العلاقات بين مصر والسودان.

وسارع أصحاب السوء بتضخيم هذا الخبر لدي الرئيس جفر نميري ولماذا يناقش الميرغني القضايا المصرية السودانية مما جعله يقرر مصادرة ممتلكاته واعتقاله واعتقال شقيقه السيد أحمد بمجرد عودتهما من القاهرة، واستدعي اللواء زيادة ساتي مدير البوليس بالخرطوم استعداداً لمصادرة ممتلكاتهما والقبض عليهما بمجرد حضورهما الى مطار الخرطوم.

واتصل بي اللواء الباقر يطلب مني الحضور فوراً وانتظاره بمكتب سكرتيره، وحضرت وأخبرني بالأمر وطلب مني ضرورة التدخل لإيقاف هذا الأمر.

وفعلاً دخلت علي الرئيس نميري وكان يجلس علي مكتب اللواء الباقر وكان د. منصور خالد وعمر الحاج موسي يدبجان البيان الذي سيذاع حول هذا الموضوع وكان الحماس لدي د.

منصور علي أشده في اختيار الألفاظ التي تدين السيد محمد عثمان الميرغني، قلت للرئيس نميري أن ما نشر في الصحف المصرية غير صحيح لسببين:-

أولهما:-

أن وزير الأوقاف المصري ليس هو الجهة المسئولة في مصر التي تناقش العلاقات مع السودان أو أية دولة أخري.

ثانيها:-

أن السيد محمد عثمان الميرغني أنما قابل وزير الأوقاف لطلب معونة من وزارته لجامع السيد علي الميرغني، ولذا فأنا أقترح أن ننتظر حتي يعود السيد الميرغني من القاهرة ويمكن علي ضوئها اتخاذ القرار المناسب أياً كان فهو سوداني ويخضع للقوانين السودانية ويمكن أن يستجوبه وزير الداخلية نفسه بمجرد عودنه وظل الرئيس نميري صامتاً لبرهة ثم وافق علي هذا الاقتراح وقرر تأجيل القرارات ودعانا عقب ذلك للعشاء معه في منزله.

كان علي في الصباح الباكر أن أتحرك بسرعة وأرسلت مبعوثاً لمصر لمقابلة السيد الميرغني وأخطاره وبإبعاد هذه المشكلة وضرورة حضوره فوراً الي الخرطوم ولبثت في انتظاره حتى علمت بمجيئه حسب إتفاق بواسطة طرف ثالث فذهبت معه حال وصوله الي القصر الجمهوري وطلبت منه أن يسجل كلمة مناسبة في دفتر الزيارات ففعل وأنصرف، ثم عدت للرئيس نميري وأخطرته أن السيد محمد عثمان الميرغني قد عاد وحضر للقصر وسجل كلمة بمناسبة عودته من القاهرة، واندهش الرئيس وقال أن احد لم يخطره في القصر بهذا، ووجه اللوم لمدير مكتبه لعدم عرض

هذا الدفتر عليه وصاح بأعلى صوته مطالبا بعرض الدفتر عليه فوراً، وتوجهنا الي الدور الأرضي حيث يعرض الدفتر وقرأه وطابت نفسه للكلمات ثم طلب مني أن يقابل الميرغني وفعلاً تمت المقابلة في اليوم التالي والغي بعد ذلك قرار المصادرة وكانت مصالحة أخري.

وتعززت هذه العلاقة وزادت أواصرها توثيقاً، حينما دعا السيد محمد عثمان الميرغني الرئيس نميري لحفل زواج شقيقه السيد أحمد الميرغني وطلب مني الرئيس نميري أن أمر عليه في منزله لأرافقه لحضور حفل الزواج، وفعلاً مررت عليه وكان معنا الأستاذ أحمد عبد الحليم في سيارة الرئيس وأثناء الطريق، قال نميري، كان لابد أن نأخذ معنا هدية للعريس وأرجو يا عزالدين أن تذكرني غداً لنرسل له الهدية، ووجدت أنها فرصة مناسبة لتوثيق العلاقات الي ابلغ مدي، فقلت له أن الهدية المفروضة أن تقدم له، هي أن تعيد له منزل السيد علي الميرغني المصادر وهو منزل كبير وعلي مساحة ضخمة وعلي شاطئ النيل مباشرة، وكان قد صودر وأخذته وزارة الشباب ليكون مكتب إقليمي لمحافظة الخرطوم.

ووافق الرئيس علي هذا الاقتراح وقلت له أن الهدية أن تبلغهم هذا القرار اليوم وأثناء حفل الزواج ثم نكمل الإجراءات غداً وفعلاً تم الأمر كما كان الاتفاق وأبلغ الرئيس نميري السيد محمد عثمان وآله بعودة منزلهم المصادر لهم وقوبل هذا القرار بابتهاج شديد وترحيب وحفاوة وصلت حد المبالغة بالرئيس نميري.

ومحاولـة المصالحـــة
مـع الإمـــام الـهـــادي

لابد من استرجاع احداث لربطها بما يليها في اعقاب استيلاء مايو على الحكم انتقل المعارضون الى الامام الهادي المهدي في الجزيرة أبا وبالإضافة إلى قيادات الأنصار بقيادة الإمام الهادي وأنضم إليهم عدد من قيادات الأنصار جبهة الميثاق الإسلامي أمثال محمد صالح عمر– مهدى إبراهيم – محمد محمد صادق الكاروری، كما انضم إليهم عدد من قيادات الحزب الوطني الاتحادي بقيادة الشريف الهندي وتمركزوا جميعهم فى الجزيرة وشكلوا جبهة لمعارضة النظام العسكري باعتبار أنه كان تحت سيطرة الشيوعيين والقوميين العرب.

ولقد حاولت منع المواجهة بين النظام والمعارضة تفاديا لسفك الدماء من الجانبين فقمت ومعي نفر كريم من ضمنهم الأستاذ بشير محمد سعيد بالتحدث الى بعض رجال الأنصار وجمعهم فى منزل بشير محمد سعيد مع آخرين لكي نقوم بالوساطة بينهم وبين النظام وكان الغرض من جمعهم هو أن يتم لقاء بينهم وبين الرئيس نميری ومعاونيه لكي تتم المصالحة بينهم.

وتركت الجمع فى منزل الأستاذ بشير محمد سعيد وذهبت أبحث عن الرئيس نميري الذى كان من المفروض أن يغادر الخرطوم على متن باخرة متوجهة الى الجزيرة أبا ومنعا للمواجهة كنت أود أن أخبره بجمع الأنصار وأطلب منه الحضور لمقابلتهم والتحدث معهم تمهيدا لمقابلة بينه وبين الإمام الهادي فى وساطة لجمع الشمل. وفى بحثي عن الرئيس نميري ذهبت الى مكتب وزير

الداخلية آنذاك فاروق حمدالله وأخبرته بالهدف من لقاء الرئيس نميري فطلب منى أن أذهب وأنتظر بمنزلي وسوف يذهب لإحضار الرئيس النميرى لمنزلي ومن هناك نتوجه الى منزل بشير محمد سعيد حيث ينتظرنا شيوخ الأنصار وبعض الحادبين على مصلحة البلاد. فصدقت كلام الرائد فاروق نسبة لانى تجمعني به علاقة قديمة حيث قمت بتعيينه فى وقت سابق فى الشركة السودانية للتأمين رئيسا لقسم التأمين على الحياة على أن يبدأ عمله اعتبارا من أول يوليو ١٩٦٩م بناء على طلب من اللواء النميرى بعد أن فصل الرائد فاروق من القوات المسلحة وكنت قد أنشأت قسما خاصا بالتأمين على الحياة ليشرف عليه اعتبارا من أول يوليو١٩٦٩م (السنة المالية للشركة فى يوليو) ولكنه قبل أن يتسلم عمله قامت ثورة مايو وأصبح عضوا فى مجلس قيادة الثورة ووزيرا للداخلية. لذلك كانت تربطني بالرجل صلة كنت أظنه يقدرها ولكن تبين فيما بعد غير ذلك.

إذ تركني أنتظر فى منزلي ولم يعد لي مرة أخرى وعدل برنامج رحلة الرئيس نميرى وقدم تحرك الباخرة عن موعدها الى جبل أولياء حيث تحركت الباخرة فى تمام الساعة الثامنة مساء وأنا فى انتظاره بمنزلي وشيوخ الأنصار فى انتظارنا جميعا بمنزل بشير محمد سعيد. وعند منتصف الليل بدأت اسأل وعلمت ما حدث ومن ثم توجهت الى منزل بشير محمد سعيد وأخبرتهم باني لم أتمكن من مقابلة الرئيس نميرى قبل تحركه.

وعند وصول الباخرة التي تقل الرئيس نميرى إلى (أم جر) جاءت التقارير تفيد بأن الإمام الهادي هدد بالمواجهة وأعد العدة

لتصفيتهم إذا وصلوا الجزيرة أبا. ومن ثم لم يواصل الرئيس رحلته وعاد الى الخرطوم وكلف العميد أحمد أبوالدهب والرائد ابو القاسم محمد إبراهيم بأن يقوما بزيارة الجزيرة أبا ومقابلة الإمام الهادي والطلب منه الحضور الى الخرطوم. وبمجرد وصول أبوالقاسم وأبو الدهب تحرش بهما الأنصار وهددوهما ومنعوهما من دخول الجزيرة أو مقابلة الإمام الهادي.

فعادا الى الخرطوم ورفعا تقريرا بما جرى فى الجزيرة أبا. وهنا قرر مجلس الثورة مواجهة الإمام الهادي والذين معه من معارضي النظام وإرغامهم على التسليم ومن ثم إحضارهم للخرطوم.

وعندما بدأ ضرب الجزيرة أبا بالطائرات خرج الإمام الهادي من الجزيرة ومعه الكاروری فى عربة لوحدهم متوجهين الى الحدود الإثيوبية السودانية وفى مواجهة مسلحة قرب الحدود قتل الإمام الهادي فى الحال وتم القبض على الكاروری وسائق العربة الذين لم يبديا مقاومة وثم إحضارهم للخرطوم.

وخرج الدكتور محمد صالح عمر وتوجه الى ربك وقد قتل فى مواجهة مسلحة بالقرب من مصنع ربك وخرج مهدى إبراهيم ومن معه وهؤلاء تمكنوا من عبور الحدود السودانية وتوجهوا الى إثيوبيا. أما الشريف حسين فقد بقى مختفيا فى منطقة الحوش بالجزيرة حتى تمكن من الخروج من السودان الى إثيوبيا ومنها الى السعودية.

وقد تركت هذه الحادثة التي كان يمكن تفاديها وتفادى حوادث ودنوباوى فيما بعد شرخا كبيرا فى علاقة الحكومة والأنصار.

وقد تأسف الرئيس نميرى كثيرا لهذه الحادثة عندما أخبرته بما جرى فى ذلك اليوم الذى جمعت فيه شيوخ الأنصار وذهبت للبحث عنه وما تم بيني وبين الرائد فاروق حمدالله. وقال أنه لم يعلم بهذا الأمر إلا الآن عندما أخبرته وغضب غضبا شديدا من تصرف فاروق وقال لي انه كان لن يتردد فى الحضور ومقابلتهم وقبول الوساطة للتوصل لما يرضى الطرفين لان ذلك هو شأن السودانيين فى مثل هذه المواقف وقد لعبت الوساطات دورا كبيرا فى حقن الدماء واستقرار البلاد فى كثير من المناسبات والحالات المماثلة.

وبعد أن توجه الشريف حسين الي السعودية بدأ فى جمع صفوف المعارضين وتنظيم حركة فى مواجهة النظام. وعندما علم الرئيس نميرى بهذا كلفني أن أسافر الى السعودية بصفة شخصية ومقابلة الشريف ومحاولة الوصول معه الى أسس للاتفاق.

فجهزت نفسي للسفر للعمرة كغطاء لمهمتي ومعي المرحوم حسن صبري. وبعد أداء العمرة فور وصولي سألت عن الشريف ووجدته يقيم بفندق البحر الأحمر وقد كان برفقته السيد عثمان خالد مضوى فأخبرت الشريف برغبتي فى مقابلته لأمر هام. واتفقنا على اللقاء فى اليوم التالي فى مطعم يقع فى حديقة فى أطراف جدة بمفردنا أنا وهو. وتناقشنا وتباحثنا حول ما جئت من أجله وقد واصلنا النقاش فى اليوم التالي فى الفندق الذى كنت أقيم به واتصلت مباحثاتنا بين الفندق الذي أقيم فيه وذلك المطعم خارج جدة. وقد

تمكنا من الوصول الى أتفاق قام الشريف بصياغته وكتابته بخطه المعروف والتوقيع عليه وقمت بعرض هذا الاتفاق على الرئيس نميرى ليكون أساسا للاتفاق المزمع بين المعارضة والحكومة وهو كما يلي:

أولا: أن ثورة مايو حينما قامت سعى الشيوعيون لاحتوائها بكل وسائلهم وحيث أن الشعب السوداني المسلم بطبعه لا يقبل النظام الشيوعي لذلك كانت مقاومة الشعب للنظام كل بأسلوبه وكان عملا وطنيا مشروعا . هذا يعنى أن الذين قاوموا في الجزيرة أبا أو ودنوباوى قاموا بعمل وطني مشروع.

ثانيا: أنه قد حان الأوان لإبعاد الشيوعيين من الحكم وإتاحة الفرصة لكافة الاتجاهات السياسية للمشاركة فى البناء والتنمية.

ثالثا: وتم الاتفاق أن أحمل هذه الاتفاقية المكتوبة بخط الشريف الى الرئيس نميرى ليضمنها خطابه للاحتفال بمناسبة أعياد ٢٥ مايو بكافة نصوصها ويعلن تأييدها فى ذلك الخطاب.

وعندما يسمع الشريف خطاب الرئيس المتضمن لهذا الاتفاق يبرق الرئيس على الفور أنه مستعد للحضور للخرطوم وقد أطلعني الشريف على أنه قام بإعداد قوات مسلحة بإثيوبيا وأنه على استعداد أن تدخل هذه القوات السودان وكان الاتفاق أن أتوجه أنا الى إثيوبيا مع اللواء الباقر وزير الداخلية الذى سيقوم برحلة رسمية وأقوم أنا بزيارة خاصة كتاجر واستلم السلاح وأقوم بتأجير عربات لنقل قوات الشريف والسلاح وتسليمه فى الحدود السودانية لوزير الداخلية اللواء الباقر الذى سوف يتم معه الاتفاق على ذلك.

وفى مقابلتي مع الملك فيصل وافق على أن يقوم بدفع جميع تكاليف إرجاع المعارضة والسلاح إذا تم الاتفاق مع الشريف وكان رحمه الله يحبذ ويود أن يتم ذلك الاتفاق لأنه من شأنه ان يشيع الاستقرار فى السودان.

وعدت الى الخرطوم حوالي يوم ٢٢ مايو وأخبرت الرئيس نميرى بكل ما دار بيني وبين الشريف وبيني وبين الملك فيصل وسلمته الاتفاق الذى تم بيني وبين الشريف و ترتيبات حضوره الى السودان عند إذاعة خطاب الرئيس بمناسبة عيد الثورة ذاكرا فيه ذلك الاتفاق وموافقته عليه ومن ثم حضورهم الى السودان.

وقد قام الرئيس نميرى بتضمين الاتفاق فى الصفحة السابعة من خطابه الذى سوف يلقيه فى الاحتفال وكلف الأستاذ على شمو وكيل وزارة الثقافة والإعلام آنذاك بطباعة ذلك الخطاب وتشكيله وطباعته فى كتيب بمطبعة وزارة الإعلام.

وكان الاتفاق أن أعود لمقابلة الرئيس نميرى مساء يوم ٢٤ مايو للتأكد من ذلك ولكني لم أجده كما اتفقت وعلمت أنه كان باجتماع بوزارة المعارف مع الرائد زين العابدين باعتباره رئيس قطاع الخدمات والدكتور محي الدين صابر باعتباره وزير المعارف ووزير الشباب منصور خالد وكان الاجتماع لمناقشة السلم التعليمي الجديد وإقراره. وبعد نهاية الاجتماع دعا الرئيس المجتمعين للعشاء بمنزله (فول) وعندما وصلوا منزل الرئيس نميرى كان الخطاب قد أحضره على شمو وتركه للرئيس فوق تربيزة السفرة ذاكرا له فى مذكرة أنه قام بإحضار نسخة للرئيس لقراءتها وأنه أرسل نسخة للمطبعة كما طلب الرئيس لطباعته فى كتيب يوزع بعد إلقائه فى

الاحتفال. وقد طلب الرئيس من مرافقيه الثلاثة أن يراجعوا معه ذلك الخطاب ورأيهم فيه.

وبعد قراءتهم للخطاب أجمع الثلاثة السادة زين العابدين ومنصور خالد ومحي الدين صابر إعتراضهم على الصفحة السابعة والتي تحتوى اتفاقي والشريف وموافقة الرئيس على المصالحة مع المعارضة وقالوا ان الثورة قد قويت شوكتها وأنه لا داعي لأي مصالحة مع الأحزاب وعليه كلف منصور خالد بصياغة صفحة بديلة للصفحة السابعة التي تقرر شطبها فى الخطاب وأرسلوا عربة الى على شمو فى منزله للحضور لأخذ الصفحة البديلة وتعديل الخطاب وسحب الكتيب من المطبعة لمراجعته وإضافة ما كتبه منصور خالد عن الأحزاب والمعارضة والشريف وظل على شمو ساهرا حتى الصباح لإجراء هذه التعديلات والتي كان من شأنها إجهاض كل الجهد الذى بذل من جهات عدة وقفل باب كان من الأجدى تركه مفتوحا للاجتهادات لتفادى سفك دماء جرت ومشاكل عديدة عاقت سير البلاد.

وقد أتصل بى الأستاذ على شمو صباح ٢٥ مايو قائلا لى (أن الجماعة طرشقوا الموضوع وكأننا يا بدر لا رحنا ولاجينا). وهنا قررت مقاطعة الاحتفالات وذهبت الى مكتب على شمو وبقيت معه هناك واستمعت الى خطاب الرئيس بالصيغة الجديدة والتي ذكر لى الشريف فيما بعد خيبة أمله عندما أستمع للخطاب لأنه كان ومن معه جاهزين للحضور للبلاد فى اليوم التالي حسب اتفاقنا.

وهكذا ظل الشريف فى المعارضة ومد ساحات المعارضة الى بلاد أخرى- منها لندن وليبيا والعراق وقام بالمحاولة المسلحة

في يوليو ١٩٧٦م وراح كثيرون من الضحايا - وهم من خيّرة أبناء السودان.

ومن جانبي أحسست بحزن واسى شديدين إذ كنت أتوقع على الأقل أن يطلعني الرئيس نميري على ذلك التعديل قبل أن يتم تقديرا للجهود التى بذلتها نيابة عنه وبناءا على طلبه ومن ناحيتي لم أطلب منه أى تفسير ولم أحدثه فى ذلك الأمر بعد ذلك لمدة طويلة.

وتجدر الإشارة الى أنه مما زاد الأمور سوءا وصول الرئيس القذافى دون سابق اتفاق أو موعد فجأة صباح الاحتفال إذا أخبرهم بعد أن دخلت طائرته الأجواء السودانية بأنه قادم لحضور الاحتفال والذي كان قد أقيم فى جامع الخليفة وقد ارتجل القذافى خطابا فى ذلك الاحتفال وأساء فيه لكل الأحزاب وكل السياسيين وقد استمعت إليه وأنا فى مكتب على شمو فى وزارة الإعلام مما زاد ألمي وجعلني أحس ان كل الجهود انتهت الى غير ما أريد لها ليس لأنه شتم الأحزاب أو السياسيين ولكن المكان كان ليس المكان والزمان كان ليس الزمان وفى إطار الجهود التى كانت تبذل لتفادى التصادمات وجمع السودانيين لتقدّم السودان كنت دوما أسعى جاهدا وكثيرون غيري فى هذا المجال فى ذكر حادثة وهى أثناء زيارة السيد محمد عثمان الميرغني للقاهرة حيث قابل وزير الأوقاف طالبا الدعم لجامع السيد على الميرغني بالخرطوم ولكن خرجت الصحف المصرية لتنشر هذه المقابلة بأنها كانت لبحث العلاقات السودانية المصرية. وبالطبع أدى هذا الى رد فعل عنيف فى الأوساط الرسمية السودانية ولهذا عقد الرئيس نميرى اجتماعا بمكتب وزير الداخلية اللواء الباقر آنذاك وقد حضر الاجتماع وزير الداخلية وعمر الحاج

موسى وزير الإعلام ومنصور خالد وزير الخارجية وزيادة ساتى مدير عام البوليس والذي كان مريضا بالحمى الملاريا وطريح الفراش بمنزله والذي طلب منه وضع قوات الشرطة فى إستنفار، وفى أثناء الاجتماع اتصل بى اللواء الباقر طالبا منى الحضور الى مكتبه و عند حضوري أرسلت له ورقة فى الاجتماع ليأتي بالخارج لشرح أمرا. وعند حضوري أرسلت الى اللواء الباقر كاتفاقنا وجاءني واخبرني بان الرئيس غاضب من أن يتحدث السيد محمد عثمان الميرغنى ويتباحث مع الجهات المصرية فى العلاقات الرسمية السودانية المصرية وانه تساءل بأي صفة يتحدث محمد عثمان الميرغني باسم السودان وفى الاجتماع برزت فكرة مصادرة كافة ممتلكاتهم واعتقالهم وان منصور خالد وعمر الحاج موسى الآن يقومان بصياغة بيان هجومي على السيد محمد عثمان تمهيدا لهذا الإجراء ودخلت على الرئيس فى الاجتماع فبادرني قائلا لماذا أصحابك يفعلون مثل هذا العمل الغير لائق وتساءلت من هم وماذا فعلوا فأخبرني بما حدث وما نشر فى الصحف المصرية وما ينوى القيام به. فكان ردى لماذا الاستعجال فى هذا الأمر من الأحسن الانتظار لحضور السيد محمد عثمان الميرغني الى السودان والتحقيق معه ومعرفة الحقيقة ومن ثم اتخاذ الإجراء اللازم وقلت فيما قلت له إنه إذا أراد أن يتحدث عن العلاقات السودانية مع الجهات المصرية فهل يتباحث مع وزير الأوقاف أم مع الرئيس أو غيره من المسئولين فى هذا الشأن ومن رأيي أنه ذهب لمقابلة وزير الأوقاف طالبا معونة لإكمال مسجد السيد على الميرغني وعموما هو فى طريقه الى السودان فى الأيام القادمة ويمكن لوزير الداخلية

التحقيق معه فور وصوله. وحتى إذا ثبت أنه قام بذلك فيقدم لمحاكمة أو يتخذ الإجراء المناسب وقد أحسست ان حدة غضب الرئيس قد زالت بعض الشيء ووافقني على تأجيل اى قرار الى حين حضور محمد عثمان الميرغني ليحقق معه وزير الداخلية وأن يرفع له تقريرا بنتائج التحقيق وأنفض الاجتماع وذهب الرئيس نميرى الى منزله وهنا شكرني الباقر وزيادة ساتى الذى كان يشكو من الحمى وهكذا فك استنفار الشرطة.

وأرسلت فى اليوم التالي خليفة النور ليلحق بالسيد محمد عثمان في القاهرة ويخبره بصدى ما نشر فى الصحف المصرية عن مقابلته وان يعود فورا الى السودان لشرح موقفه حتى لا تتخذ هذه الإجراءات فى حالة عدم معرفة ما تم حقيقة وأخبرته أن يبلغه أنه فور وصوله ان يتوجه الى القصر الجمهوري وتسجيل كلمة فى سجل التشريفات مؤكدا عودته للبلاد وموقفه المؤيد لثورة مايو كما أعلم.

وفعلا عاد السيد محمد عثمان الميرغني الى البلاد فورا وتوجه الى القصر وسجل كلمة فى سجل التشريفات واتصلت باللواء الباقر وأخبرته بما تم فأنشرح صدره لذلك الأمر واتفقنا على الذهاب الى منزل محمد عثمان الميرغني لتحيته ومن ثم يستطيع اللواء الباقر مساءلته عن ما تم حقيقة فى القاهرة. واخبره السيد محمد عثمان الميرغني من غرضه من الزيارة ومقابلة وزير الأوقاف والذي لم يقابل اى مسئول غيره كانت المقابلة بغرض طلب الدعم لمسجد السيد على الميرغني وفعلا قد تم التصديق بالدعم من مواد البناء المطلوبة. وعندما غادرنا منزل السيد محمد عثمان الميرغني

قلت للواء الباقر هذا هو تحقيقك فأرفع ما تم للرئيس بما سمعته الآن.

وفعلا رفع اللواء الباقر تقريرا للرئيس ذاكرا فيه ما أدلى به السيد محمد عثمان الميرغني وان كل ما فى الأمر أنه ذهب لطلب الدعم وهو لا يعلم من أين أتت الصحف المصرية بما ذكرته إذ لم يكن هو المصدر.

وبعد أن أطلع الرئيس على التقرير اتصل بي قائلا أن ما قلته عن زيارة السيد محمد عثمان الى القاهرة كان صحيحا ومن جانبي ذكرت له أنه بالإضافة الى ذلك ان السيد محمد عثمان فور وصوله زار القصر وسجل كلمة فى سجل التشريفات فطلب منى الحضور فورا إلى مكتبه بالقصر. فنزلنا إلى القاعة وأطلعنا سويا على السجل وما سطره السيد محمد عثمان الميرغني فى سجل التشريفات فلم يكن من الرئيس إلا أن خاطب مسئول المراسم مستفسرا لماذا لم يطلعه على هذا. وألتفت إليّ قائلا ان هذا يدل على أن محمد عثمان الميرغني ليس له موقف معادى وطلب منى ان أحضره لمقابلته فى اليوم التالي. وحضرت والسيد محمد عثمان لمقابلة الرئيس فى مكتبه بالقصر الجمهوري فاستقبله الرئيس نميرى ودار بينهما بحضوري حديث ودي وبعد نهاية المقابلة ودعه الرئيس وخرج السيد محمد عثمان الميرغني من مكتب الرئيس وأدلى بتصريحات صحفية يشكر فيها الرئيس نميرى ويؤكد مساندته والوقوف بجانبه لخدمة السودان.

وهكذا وفقت واللواء الباقر بحكمته فى إزالة التوتر الذى سببه ما نشرته الصحافة المصرية بحسن نية او سوء نيه مما ادى

الى ازمة بين السيد محمد عثمان الميرغني والنظام المايوي وما قد كان يمكن أن يؤدى اليه إستعجال بعض معاونى الرئيس الى اتخاذ القرارات قبل التأكد من الحقائق. وكما قال لى زيادة ساتى بإننى أنقذت الموقف لان الأوامر قد كانت صدرت له بإعداد قوات كافية للشرطة وقد أعد حوالي ٥٠٠ شرطي فى عربات بوليس داخل حوش الوزارة لتنفيذ عملية الاعتقال والمصادرة لكل ممتلكات آل الميرغني أذا ما تقرر ذلك.

الفصل التاسع

مصالحة بين
قيادات مايو

مصالحة بين نميرى
ومامون عوض ابوزيد

في أواخر عهد مايو خرج الرائد مأمون عوض أبو زيد عضو مجلس قيادة مايو وأول مدير جهاز الامن الوطنى ووزير الطاقة الأسبق من السودان توجه الى إنجلترا طالبا اللجوء السياسي لرفضه الانصياع لتوجيهات القيادة الرشيدة التى أصدرها الرئيس جعفر نميرى وكنت فى زيارة خاصة إلى لندن والتقى بى الرائد أبو القاسم هاشم وأخبرني بان أحوال مأمون عوض أبوزيد بالغة السوء من كافة النواحي فاتصلت به وتأكد لى ما قاله أبو القاسم هاشم عندما زارني فى مقر إقامتي بفندق بريطانيا هوتيل. وتحدثت معه وطلب منى فى ذلك اللقاء أن أتوسط لدى الرئيس حسنى مبارك لمنحه اللجوء السياسي فى مصر حيث انه وجد معاملة غير كريمة من الجهات البريطانية. وفى طريق عودتي للسودان توقفت بالقاهرة وطلبت مقابلة الرئيس حسنى مبارك وتحدثت معه وأخبرته برغبة الرائد مأمون وقد رد على الرئيس حسنى مبارك أنه لا يمانع من حيث المبدأ شريطة أن لا يطلب منه أحد تسليمه وقال أخشى أنه اذا ما طلب منى الرئيس نميرى إعادته للسودان وطبيعي أن أرفض ذلك حسب العرف والقوانين في مصر وقد يؤدى ذلك إلى توتر علاقتي مع الرئيس نميرى وأنا لا أود ذلك. وطلب منه أن يحول دون ذلك واستدعى مدير مكتبه للشئون السياسية الدكتور أسامة الباز وأخبره بانه فى حالة إحضاري للرائد مامون وضمان ما طلبه منى أن يمنحه اللجوء من مسكن وإعاشة كاملة له ولأسرته.

وعند عودتي للسودان اتصلت بالرئيس نميرى وأخبرته بما قمت به تجاه الرائد مأمون فى لندن وفى القاهرة واخبرته بما قال الرئيس مبارك فى هذا الصدد. وقد تاثر الرئيس نميرى عندما شرحت أحوال الرائد مأمون وقال لى كما أذكر أن العم عوض أبوزيد والد الرائد مأمون كان صديقا عزيزا لى وأنى الآن قد عفوت عن مأمون وسوف أعيد له كل الأوسمة التى جردته منها وأستدعى السيد خالد الخير الذى كان وزير دولة برئاسة الجمهورية وطلب منه أن يصدر قرارا بالعفو وشطب الحكم الصادر ضد الرائد مأمون وإعادة كافة الأوسمة والنياشين التى منحت له من قبل. واتصل فورا بالسفير السوداني فى لندن عبدالله الحسن الخضر وكلفه أن يتصل بالرائد مأمون وإخطاره بهذه القرارات وتسهيل عودته للسودان وإعطائه مبلغا يستعين به على العودة وكلف الدكتور أحمد الذى كان متوجها الى لندن ليساعد فى عودة الرائد مأمون لانه صديقه ولما عاد مأمون إحتفى به الرئيس نميرى فى حفل غداء حضرته وآخرون واتفق مع الرائد مأمون لكى يرافقه فى اليوم التالى الى مدينة مدني لحضور مبارة لكرة القدم هناك. وقد لاحظت ان الرئيس نميرى أراد من كل ذلك ان يؤكد للرائد مأمون ان المياه قد عادت إلى مجاريها . وبعد عودتهما من مدنى أتصل بسفير السودان بلندن وأخبره عن رغبة مأمون فى الدراسة فى لندن بأن يجد له مكانا فى احدى الجامعات لدراسة الإعلام على نفقة رئاسة الجمهورية ويجهز له سكنا وإعاشة ولأسرته. فسافر الرائد مأمون الى لندن عائدا مع السفير الذى كان بالخرطوم وفيما بعد حضر الرائد مأمون للخرطوم لحضور اجتماعات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي وفى تلك

الفترة تسلمت الحكومة الانتقالية ابريل ١٩٨٦/١٩٨٧ السلطة وأعتقل الرائد مامون مع الآخرين وقدم فيما بعد للمحاكمة كأحد مديري إنقلاب مايو كما سبق.

ولابد من الاشارة الى واقعة فيما يختص بحديثي مع الرئيس حسنى مبارك بأن مصر لاتسلم أبدا اى لاجىء لجأ إلى مصر وأن من دخل مصر لاجئا فهو آمن ولذلك بعد أن جاءت الحكومة الانتقالية واقام الرئيس نميرى بالقاهرة حضر وفد نقابة المحامين السودانيين برئاسة السيد ميرغنى النصرى وعضوية آخرين وأنضم إليهم فى القاهرة السيد فاروق أبوعيسى ليطلبوا الرئيس نميرى للسودان لمحاكمته فأحال الرئيس حسنى مبارك طلبهم بتسليم الرئيس نميرى إلى المرحوم الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصري والذى أبلغنى لانى كنت فى ذلك الوقت أيضا أقيم بالقاهرة وأنه سوف يلتقى بوفد السودانيين ويبلغهم قرار الرئيس مبارك بأنه لن يسلم الرئيس نميرى (بالسوداني على الطلاق لن أقوم بتسليمه طالما هو مقيم بمصر) وعندما تحدث الدكتور رفعت المحجوب إلى الوفد اشار الى فاروق ابوعيسى قائلا أنه اذا كان سوف يحاكم نميرى يجب أن يحاكم معه لانه كان وزيرا دولة بالخارجية فى الحكومة الأولى لنميرى بعد ثورة مايو وأنه من الأفضل أن يعودوا وسوف تظل مصر مكانا آمنا لكل من يلجأ اليها وقد تكونون فى يوم من الأيام فى مثل هذا الموقف وهكذا أسدل الستار بعد تصميم مصر أنها لن تقوم أبدا بتسليم الرئيس نميرى. ولا تسليم أى لاجيء سياسي.

الفصـــل العـــاشـــر

عندما كسبت قضية
ضد صحيفة مصرية

عندما قاضيت
صحيفة الشعب المصرية

كنت أثناء وجود المحامين السودانيين بالقاهرة قريبا من الدكتور رفعت المحجوب وقريبا من الرئيس نميرى حيث كنت أزوره دائما فانتهزوا هذه المناسبة وأطلقوا كثيرا من الشائعات من بينها أننى قمت بجولات خارجية للعمل لعودة الرئيس نميرى الى حكم السودان مرة أخرى وتلقفت هذه الشائعة جريدة الشعب المصرية والتي يترأس مجلس إدارتها السيد إبراهيم شكري ورئيس تحريرها عادل حسين ونشرت فى صفحتها الأولى والمانشيت تلك الإشاعة كخبر مؤكد المصادر.

ولم يكن الخبر صحيحاً لقد أرادوا فقط أن يكيلوا لي مزيدا من التهم فقد قمت برفع دعوى ضد جريدة الشعب ورئيس مجلسها ورئيس تحريرها طالبا تعويضا ماليا قدره ٢٠٠الف جنيه.

وقد طلبت أن يمنح هذا المبلغ لنقابة الصحفيين لتدريب الصحفيين لكتابة الحقائق بدلا من إضاعة الوقت فى تلفيق الأكاذيب. وقد حكمت المحكمة لصالحي بالمبلغ المذكور وتبرعت به لنقابة الصحفيين وفيما يلي الوثائق الخاصة بهذه الواقعة من المرافعة و حيثيات الحكم.

وفى اليوم التالي لصدور الحكم زارني فى الشقة التى أقيم بها فى القاهرة أصدقاء لي من كبار السياسيين المصريين يرافقون السيد إبراهيم شكري طالبين منى العفو عنه وقد تحدث نيابة عنهم الأستاذ وحيد رأفت الأمين العام لحزب الوفد وإكراما لمكانتهم لدى وإكراما لحضورهم راجين منى هذا السماح وافقت على العفو ولكنى

وجهت له سؤالا عن عدد المرات التى زار فيها السودان واذا ما كان فى كل زيارة كنت أحتفي به فى منزلي وعن المرات التى زرت فيها القاهرة وقمت بزياته فى مكتبه مما يدل على أن هناك علاقة وثيقة بيننا ولذلك سألته أيضا لماذا لم يقم بزيارتي أو حتى السؤال عنى بالتلفون طيلة مدة إقامتى فى القاهرة والتي يعلم ظروفها فهل يظن أن سوار الدهب يراقب تلفوني حتى فى القاهرة. ثم قلت لهم أنى سعيد بان هذه القضية جعلته يأتى لزيارتي فى شقتي ويسلم على وهذا وحده يكفى. ثم خاطبت المحامين الّذين توليا رفع الدعو نيابة عنى وهما سعد أبو عوف وإبراهيم الشربينى بأن يقدما مذكرة للمحكمة بأني تنازلت عن القضية. وأكتفيت بصدور الحكم ومجىء إبراهيم شكري لمنزلي وحتى يتمكن رئيس التحرير عادل حسين الذى هرب من القاهرة إلى الخليج من العودة الى **عمله بالقاهرة** . وقد نشرت الصحف المصرية خبر هذه المحكمة فى صفحتها الأولى وهنا أورد الوثائق التالية:-

<u>نص الدعوة وحيثيات حكم</u>

والجدير بالذكر أن جريدة العرب قد نقلت الخبر باني أقوم بمحاولة لإعادة الرئيس نميرى الى السودان. وكما ذكرت كنت أتمنى أن يكون ذلك صحيحا ولكن لعلمي من الغرض وراء ذلك قمت أيضا برفع قضية ضد جريدة العرب فى لندن ولكن بعد صدور الحكم لى فى القاهرة توسط بعض الإخوة فى لندن وتنازلت عن الدعوة.

الفصـــل الحـــادي عشـــر

ســـودنه التجـــارة

أهم إنجازاتى الوطنية

سودنه التجـــارة
اهم انجازاتى الوطنية

كلما قلبت اوراقى وملفاتي، اجدني اتوقف كثيرا لدى المذكرات التي قدمتها كوزير للتجارة والتموين الى مجلس الوزراء في يناير ١٩٦٧م، فقد هالت وقتها انه بعد اكثير من عشر سنوات على اعلان الاستقلال ونيل السيادة الوطنية ان تكون التجارة حكراً على الشركات الأجنبية والأجانب ولذلك سارعت بتقديم مذكرات وقوانين هامة استهدفت سودنه التجارة الخارجية حيث نقلت التجارة بكاملها من الشركات والبيوتات الأجنبية الى البيوتات والشركات السودانية، وادخلت تعديلات هامة على قانون سلوك الموظفين لكى يسمح للموظفين وهم آنذاك قطاع مؤثر لاستثمار مدخراتهم بالمساهمة والمشاركة في أى عمل تجاري، وكذلك قدمت قانون التوكيلات التجارية لتنظيم اعمال التجارة وفتح آفاق اواسع للتجار السودانيين للتمرس واكتساب الخبره على اعمال التجارة الوكالة ومتطلباتها مع مراقبة السلع واعمال الصيانة للسلع التي تحتاج اليها. وكذلك قانون تعديل الرخص التجارية لسنة ١٩٣٠ الذى يحدد أسس منح الرخص التجارية ويفتح الفرص امام السودايين والتقليل من فرص في مجال التجارة في السودان.

ان وجود التجارة الآن بالكامل في ايدى البيوتات وشركات ورجال الاعمال السودانيين ويبدو هذا الأمر الرأي عادياً وطبيعيا، ولكن هذا الحراك التجاري والاقتصادي الواسع استند بالكامل لتلك القوانين والمذكرات التي قدمتها لمجلس الوزراء في يناير ١٩٦٧م لقد كان وقتها ضروريا لاعطاء الاستقلال مضمونه الفعلى في جعل

التجارة في ايدى السودانيين وليس الاجانب، ولعل الاطلاع على نص المذكرة الخاصة لسودنة التجارة التى قدمتها لمجلس الوزراء في يناير ١٩٦٧ تكشف الأهمية البالغة بهذا القانون والقرار الذي احدث دوياً كبيراً.



جمهورية السودان
وزارة التجارة والتموين
الخرطوم

٢٠ يناير سنة ١٩٦٧م

الموضوع: مذكرة عن سودنة التجارة

السيد/ امين عام مجلس الوزراء

أرجو التكرم برفع هذه المذكرة للمجلس الموقر

١- تمشياً مع سياسة الحكومة التى ترمى الى تحرير الاقتصاد السوداني من السيطرة الأجنبية والى سودنة التجارة الخارجية بقدر الامكان لتعميم الفائدة الاقتصادية على مختلف طبقات الشعب السوداني فقد اجازت الجمعية التأسيسية اقتراحاً بالاجماع في جلستها الثامنة والتسعين المنعقدة في ٦٦/٣/٢١ "أنه من رأى هذه الجمعية ان تعمل الحكومة على تشجيع قيام شركات سودانية عامة ومنحها امتيازات لممارسة استيراد بعض السلع الهامة كالشاى والادوية والخيش وبعض الأقمشة كخطوة في سبيل تنفيذ السياسة الرامية الى سودنة التجارة الخارجية "ثم تلى ذلك قرار من مجلس الوزراء يقضى بتكوين شركة عامة لاحتكار استيراد الشاي، ومن قبل سبق ان منحت الحكومة احتكار استيراد البن لشركة مساهمة سودانية خالصة.

٢- وتمشياً مع هذه الروح فلقد درجت وزارة التجارة والتموين على تفضيل الشركات السودانية الخالصة والتجار السودانيين على غيرهم في مجال اصدار تراخيص استيراد السلع الخاضعة لنظام الحصص (الكوتا) مثل البوهيات والأحذية والدبلان والدمورية –

كما قصرت استيراد بعض السلع على الجمعيات التعاونية وحدها نسبة لما تمثله من قاعدة عريضة – مثال ذلك – الجبنه والزبده والزراير والفول المصرى.

٣- ولما كانت سبل دونة التجارة ليست قاصرة على أى نوع من الإجراءات المذكورة – فلقد قام السيد وزير التجارة والتموين في ١٩٦٦/٥/١٤ بعد موافقة مجلس الوزراء – بتكوين لجنة فنية من بعض كبار موظفين الخدمة المدنية والشخصيات الهامة في القطاع العام وجامعة الخرطوم ومن بعض اعضاء الجمعية التأسيسية للنظر في امر سودنة استيراد بعض السلع الهامة وهي الشاي والخيش والأدوية والمبيدات والمخصبات والبن والأقمشة والأحذية والأرز – ورفع توصياتها فيما يتعلق باسناد استيراداها سواء من الشركات العامة او المؤسسات تابعة للدولة وللجمعات التعاونية او ماتراه اللجنة مناسباً في هذا الصدد.

ولقد عقدت اللجنة المذكورة سبعة عشر اجتماعاً في المدة ما بين أول يونيو الى ١٧ سبتمبر ١٩٦٦م – استمعت خلالها لعدد كبير من العاملين في حقل تجارة السلع المذكورة كما استمعت الى عدد كبير من الاحصائيين – واطلعت على الكثير من الوثائق التى اعدتها وزارة التجارة وبعض المؤسسات الحكومية والأهلية وذلك حتى تأتى توصيات اللجنة متمشية مع الواقع اقتصادياً واجتماعياً – وتكون مقبولة لكل الأطراف المعنية.

٤- ولقد رفعت هذه اللجنة تقريرها المبدئى للسيد وزير التجارة والتموين في ١٩٦٦/٩/٢١م، وتتلخص توصياتها فيما يلي:

أ/ الشاي:

أوصت اللجنة بان تكون شركة عامة بالمساهمة يخصص منها للدولة ٢٠% (عشرين) من جملة الأسهم نظير الامتياز الممنوح للشركة و ٣٠% (ثلاثين) من الأرباح الصافية. هذا وقد كان في نية اللجنة اكمال بعض الدراسات الخاصة بالشكل النهائي لهذه الشركة وطريقة توزيع الأرباح وطرح الأسهم، فيما بعد.

ب/ الخيش والمبيدات والمخصبات:

نسبة لأن الدولة هي المستهلك الرئيس لهذه السلع فلقد اوصت اللجنة بان تكون هيئة حكومية لاستيرادها- وقد كان في نية اللجنة ايضا اكمال بعض الدراسات الخاصة بالشكل النهائي لهذه الهيئة.

ج/ الادوية:

أوصت اللجنة ان تقوم هيئة عامة لاستيراد وتصنيع هذه السلعة تشترك فيها المؤسسات المتخصصة من القطاع الخاص على ان تترك دراسة التفاصيل للجنة مشتركة من وزارة التجارة ووزارة الصحة وبعض مؤسسات القطاع الخاص المتخصصة في هذه السلعة.

د/ البن:

أوصت اللجنة بان يستمر الامتياز الممنوح حالياً لشركة انتاج وتجارة البن المحدودة على ان يخصص ٥٠% من صافي ارباح الشركة للدولة وان يعاد النظر في هذا، اذا امكن توسيع قاعدة المساهمة في الشركة عن طريق طرح اسهم جديدة للجمهور أو اعيد

النظر في تخصيص بعض الأسهم الممنوحة حالياً لبعض المساهمين في الشركة.

هـ/ الأقمشة:

أوصت اللجنة بإنشاء عدة شركات للمنسوجات بأنواعها قطنية وصوفية وحريرية وخيوط على الا يقل رأسمال الشركة عن مائتي الف جنيه وان تتم صياغة التفاصيل فيما بعد بالتشاور مع القطاع الخاص.

و/ الأحذية والأرز:

أوصت اللجنة بأن يستمر النظام السائد حالياً لاستيراد هاتين السلعتين على ان تعطى الجمعيات التعاونية نصيبا معقولا من الحصص المخصصة لاستيراد هاتين السلعتين.

٥- وفوائد قيام شركات المساهمة الوطنية العامة كثيره – فهي بخلاف تأكيد مظهر السيادة الوطنية تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الآتية:

(أ) تحرير الاقتصاد القومي من النفوذ الأجنبي بما يعمم الفائدة الاقتصادية على أبناء البلاد الوطنيين.

(ب) تجميع المدخرات الصغيرة بغرض الاستثمار والتي كانت تذهب عادة في الاستهلاك الغير ضروري.

(ج) تجعل من الممكن استيراد المواد الضرورية بقدر حاجة البلاد والاقتصاد في صرف العملات الأجنبية تبعاً ذلك.

(د) الحد من التهريب الذي تقوم به بعض المؤسسات العاملة في حقول الاستيراد والتي يملكها غير الوطنيين.

(ه) تسهيل جباية الضرائب الحكومية وتوحيدها وتوفير تكاليف جمعها للدولة وتضمن وصولها للخزينة العامة اولا بأول – هذا الى جانب ارتفاع فئة الضريبة المدفوعة للدولة نظرا لتوحيد ارباح الاستيراد تحت اسم واحد.

(و) تضمن الاستيراد من احسن المصادر وبأرخص الأسعار والبيع للجمهور باسعار منخفضة تتناسب مع اسعار الاستيراد.

(ز) تسهيل الرقابة التموينية والرقابة على الاسعار تبعاً لذلك.

(ح) تخفيض كثيرا من وقت ونفقات العمل المكتبي المتعلق باصدار تراخيص الاستيراد نظرا لحصرها في عدد محدود من الشركات العامة – مما يقلل من اخطار تعطيل مصالح المواطنين ويجعل من السهولة بمكان مراقبة اسعار الاستيراد وأسعار البيع.

(ط) فتح الكثير من مجالات العمل في مكاتب هذه الشركات على مختلف القطاعات العدد كبير من المواطنين مما يخفف من ازمة العطالة بعض الشئ.

(ي) واخيرا وليس آخرا فهى تزيد من دخل الخزينة العامة من الضرائب على الدخل والارباح – هذا الى جانب زيادة دخل الخزينة العامة من صافي أرباح هذه الشركات نظير صياغة الحكومة فيها مما قد يؤدى الى تخفيف العبء الضرائبى على المواطنين مستقبلا.

٦- بالنظر للاعتبارات السالفة الذكر – ارجو من المجلس الموقر اصدار موافقته على ما يلي:

(أ) ان تقوم وزارة التجارة والتموين بوضع الخطوات العملية اللازمة لقيام شركات ومؤسسات عامة لاستيراد بعض السلع الهامة على نحو ما ورد في توصيات اللجنة الفنية المذكورة اعلاه وللسلع المذكورة ايضا. على ان تنظر الوزارة ان انشاء شركات عامة لاستيراد بعض السلع الهامة الاخرى متى مارأت ذلك ممكناً.

(ب) ان تقصر الوزارة استيراد بعض السلع الاخرى على الجمعيات التعاونية – مساهمة في نشر رسالتها الاقتصادية والاجتماعية بالتشاور مع وزارة التعاون والعمل.

(ج) قصر استيراد بعض السلع على التجار السودانيين الأصليين والشركات السودانية الوطنية كل ما كان ذلك ممكنا.

عز الدين السيد
وزير التجارة والتموين
بالإنابة

الفصـــل الثـــاني عشـــر

قضـــية إرتباطـــى
بالقطـــاع التأمينـــي

قضيـــة إرتبـاطى
بالقطــاع التأمينــي

بعد أن تركت المنصب الوزاري الذي كان يشمل وزارتي التجارة والتموين والصناعة والتعدين حيث تم تعييني فى التشكيلة الوزارية فى حكومة بقيادة الصادق المهدي فى مايو ١٩٦٦ وزيراً للصناعة وأسست وزارة الصناعة ولقد تحدثت عن تبعية هذه الوزارة في صفحات سابقة وبعد وفاة المرحوم الشيخ محمد أحمد المرضى رحمة الله عليه أضيفت الى وزارة التجارة والتموين بسبب خلاف بين السيدين الأزهري والصادق حيث عين الأزهري المرحوم عبد الماجد أبوحسبو وزيرا ورفضه الصادق وأصبحت وزيرا لوزارتين أذهب لكل منهما فى موقعها وأتعامل مع الوكيلين كلا على حدة.

وفى هذه الأثناء كما ذكرت قمت بسودنة التوكيلات والتجارة الخارجية فى مذكرات عرضت على مجلس الوزراء فكان أول عمل فى اتجاه تكملة الاستقلال لان الاقتصاد كان فى قبضة الشركات الأجنبية او الانجليزية

ميتشل كوتس

جلاتلى هانكى

وسودان ماركنتايل

وشركات أخرى بريطانية كثيرة وكان قرار السودنة بديلا للمصادرات والتأميمات التى تجرى فى المنطقة وقتذاك بحسبان أن السودنة وسيلة سليمة لأنتقال الشركات والتوكيلات والخبرات

للسودانيين وقد حددت زمنا للشركات الكبيرة يتم خلالها السودنة كما حددت السودنة الفورية للشركات الصغيرة.

ولما تركت العمل الوزارى آثرت أن أعمل فى المجال الاقتصادى الذى لايمت بصلة على التصديقات المباشرة من هاتين الوزارتين حتى لا أستغل المعلومات التى عرفتها من خلال موقعى الوزارى فى العمل التجارى وقررت أن أعمل فى مجال التأمينات التى تعمل بصورة مباشرة مع وزارة المالية وتقدمت بطلب لانشاء شركة للتأمين واعادة التأمين التى بدأت أعمالها فى (تربيزة سفرة فى منزلى) قبل أن أخصص المكتب وجمعت رأس المال البالغ قدره ٥٠ ألف جنيه ٢٥من راس المال سودانى بواقع ألف جنية للسهم لايزيد حتى أن الشيخ مصطفى الامين رحمه الله حينما طلب زيادة أعطيته سهما واحدا ليكون له (سهمان) ولدخول الشيخ مصطفى الامين قصة لابد من ذكرها وهى أنه كان لابد لى من راس المال قبل نهاية شهر ديسمبر حتى ابدأ فى الموسم التالى الذى يبدأ فى أول يناير ولكن تعثر ذلك بمبلغ يساوى ١٦ ألف جنيه وحينما ذهبت للشيخ مصطفى الامين كان يود أن يشترك بعدد ١٦ سهماً فرفضت لان اللائحة تحدد سهما واحدا للفرد قيمته ألف جنيه فخشيت أن ياخذ أسهما كثيرة ويحتكر الشركة وهنا قال لى اننى ساعطيك هذا المبلغ سلفة فوافقت وكان له الفضل بداية ومازلت احتفظ له بهذا الفضل.

وجمعت من هذا المبلغ ١٣ ألفاً فاعطيته ٣ أسهم سهم باسمه وسهمين باسم ولديه ودفعت باقى الديون وهو مبلغ ١٣ ألف.

وتمكنا خلال العام الأول من تأسيس الشركة واتخاذ مكاتب لها ثم سافرت الى لندن وقابلت شركات لويد فى سوق التأمين

وخلقت بالشركة الصلات التى تغطى مخاطرها وتمكنت فى العام الاول من تغطية النفقات وايجاد ارباح مقدرة وهكذا سارت الشركة حتى أصبحت تغطى كبريات المخاطر فى السودان مثل

الخطوط الجوية

مشروع الجزيرة

ومشروعات الحكومة

وغيرها ....

ولابد ان أذكر أن هذه الشركة آلت على نفسها على تدريب العاملين فيها في الداخل والخارج فأرسلت نحو مائتين من الموظفين إلى تدريبات في مصر ولندن وجنيف وأصبح عدد كبير من هؤلاء يديرون شركات في الخليج والسعودية وليبيا.

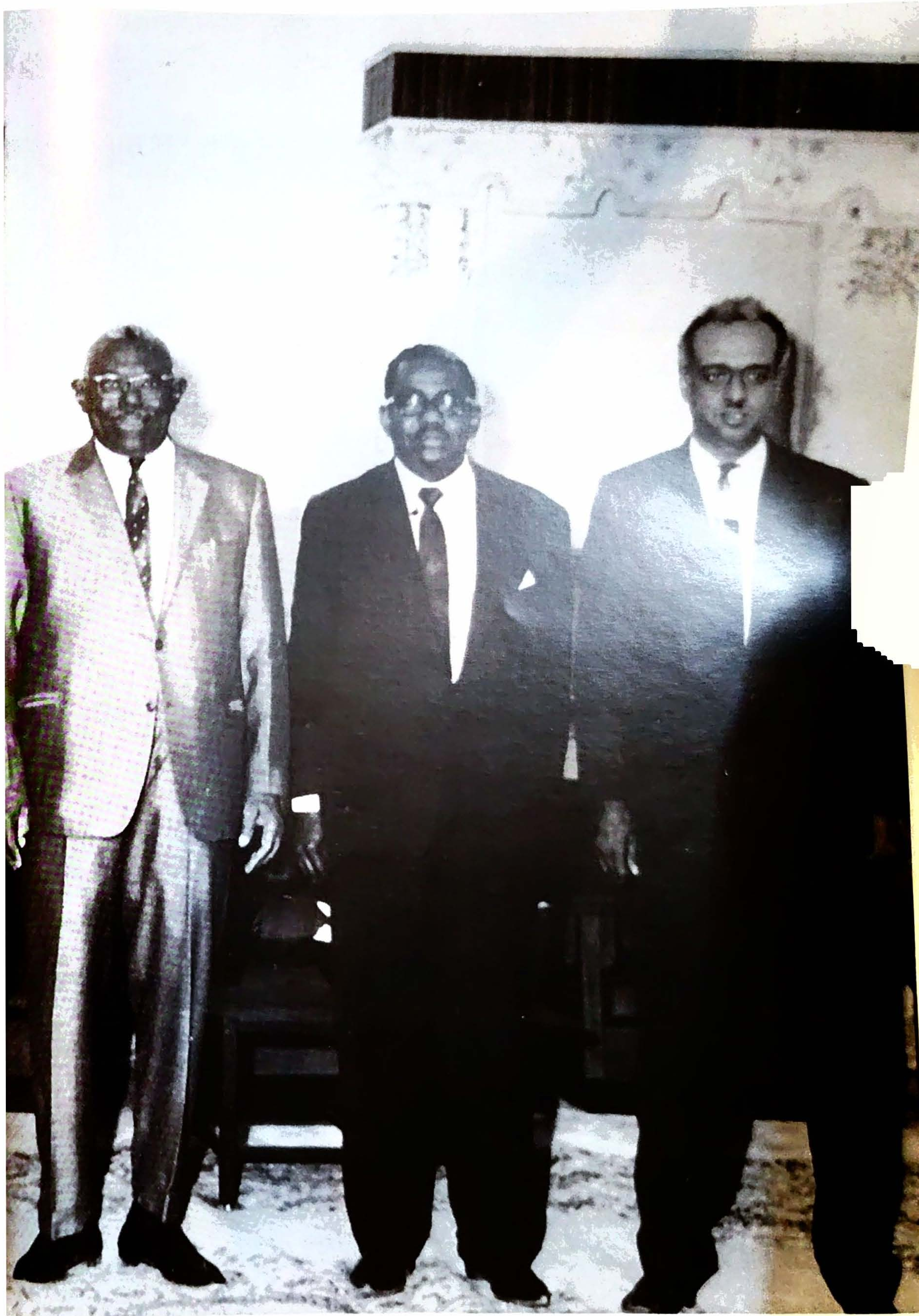
ولهم أيضا صلاتهم بالشركة وبالعاملين فيها وتكاد تكون الشركة الوحيدة في مثل هذا العمل.

ولابد أيضا أنني بفضل الصلات بشركات إعادة التأمين في لويدس والمؤتمرات التأمينية أصبحت عضوا له حق التصويت في لويدس وظللت أصوت في انتخابات كأول سوداني في انتخابات الرئيس ثم أصبحت بحضوري المكثف في اتحاد شركات التأمين العربية رئيسا منتخبا لاتحاد التأمين العربي في دورة مدتها ٧ سنوات وهنا لابد من أن أذكر أنني أول رئيس وضع لائحة الاستخدام الاتحاد العربي للتأمين الذى كان مقره القاهرة وحصلت على ميزات للعاملين من الحكومة المصرية لمعاملتهم معاملة المنتدبين وعملت هيكل لتحسين رواتب العاملين الاتحاد وتركت بصمات واضحة في ذلك.

وكان الأمين العام للاتحاد في ذلك الوقت الأستاذ على أحمد الشافعي الذي تقلد مناصب كبيرة في مصر كان آخرها مدير الضرائب وهو إداري محنك عاونني كثيرا في إدارة الاتحاد.

ولعلي أثبت هنا أنني اخترت التأمين حتى أكون بعيدا عن وزارتي الصناعة والتجارة وأقول اننى وحتى الآن لم احصل على رخصة تجارية ولا تصديق استيراد أو تصدير أو أقامة منشأة صناعية ولم أدخل الوزارتين بعد خروجي منهما حتى الآن وتفاديت استغلال المعلومات التي حصلت عليها بوصفي وزيرا في هاتين الوزارتين.



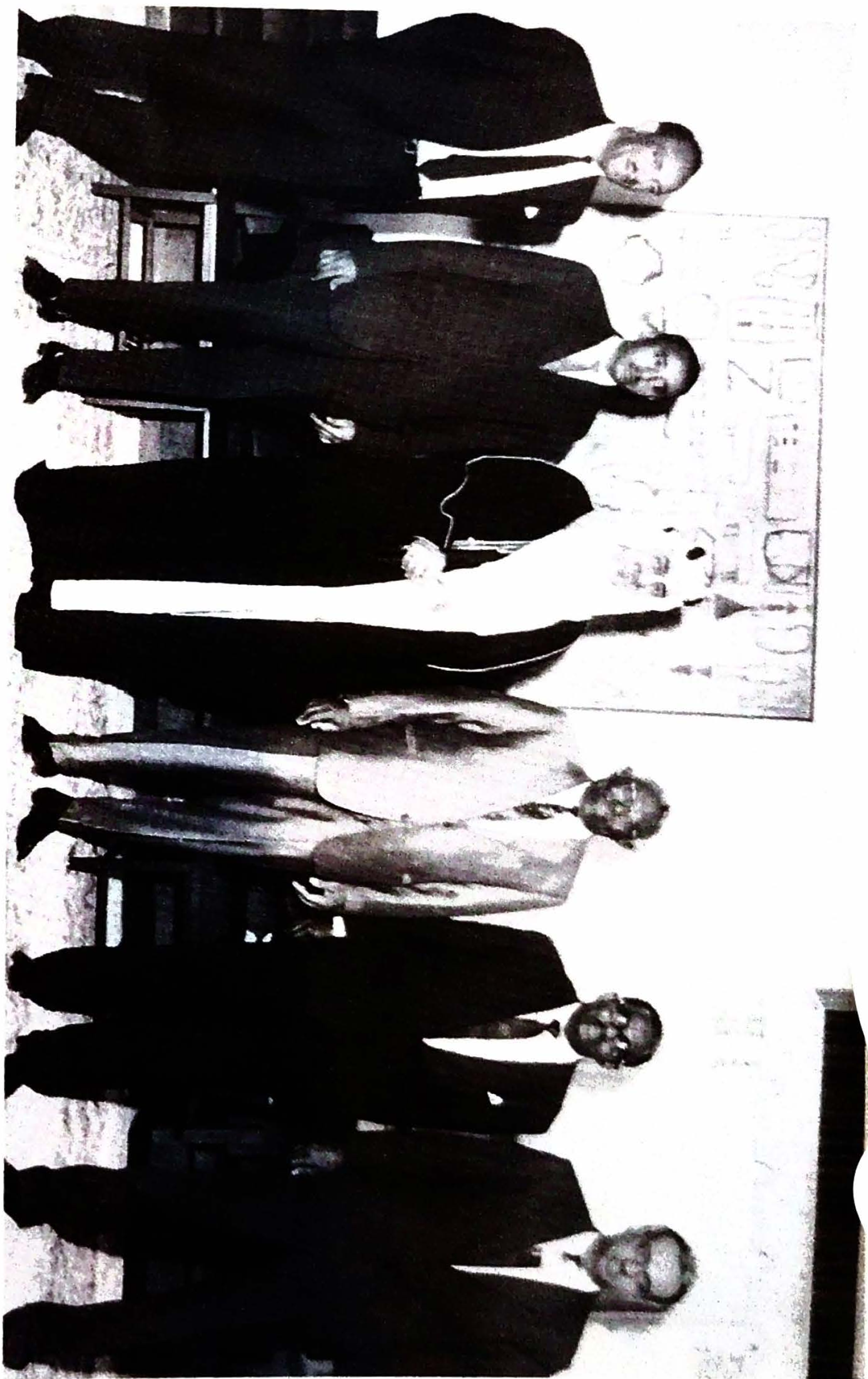




قصة صـــورة تاريخيـــة

لهذه الصورة، قصة، كنت في زيارة رسمية للمملكة العربية السعودية واحاطنى خلاله الملك فيصل بين عبد العزيز برعاية خاصة تمثلت في خرقه للبروتوكول التقليدي في لقاء الوزارء، واستقبالى متى ماطلبت ذلك، وقد نقلت اليه طلب بقرض بمبلغ عشره ملايين جنيه استرليني من المملكة للسودان، فوافق على الفور للقاء وزير المالية، وسارعت برفع اصبعى قائلاً، لقد ابلغوني ان عمك المسؤول عن المال "رجل صعب في الدفع" فانفجر ضاحكاً، وتحدث الى نجله الأمير عبد الله الفيصل، وقال له ان رأي الوزير السوداني مثل رأيك، وسارع بالاتصال بالجهة المعنية وقدمت المبلغ المطلوب.

وعندما التقينا به أى الملك فيصل مع الرئيس اسماعيل الأزهري امسك بيدي ونادى على المصدر لأخذ لقطعة تذكارية واوقفنى على يمينه بينما اوقف الرئيس الأزهري على يساره، كما يبدو في الصورة وكان ذلك في مايو ١٩٦٧م.

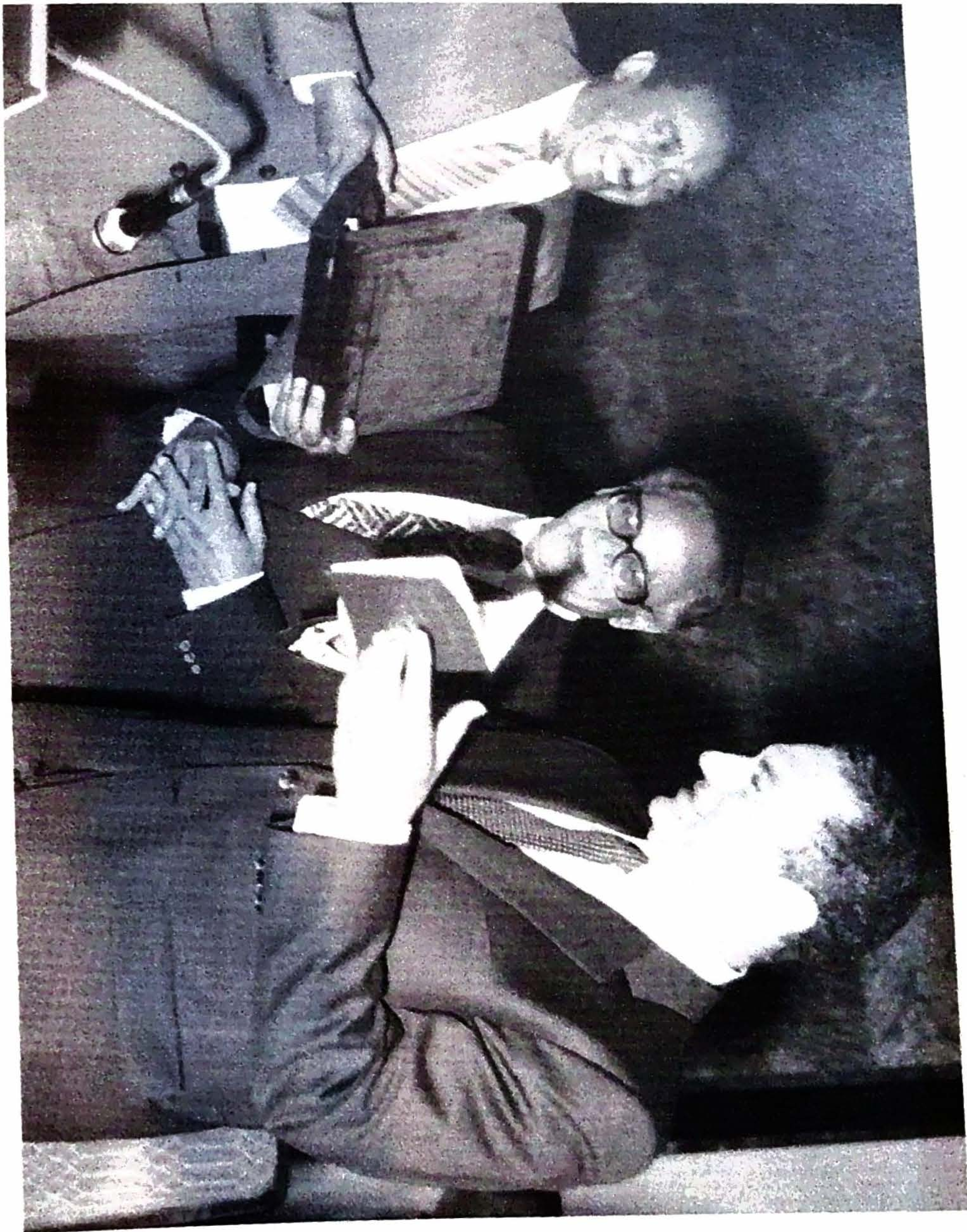


الفصل الثالث عشر

صور ولقطات





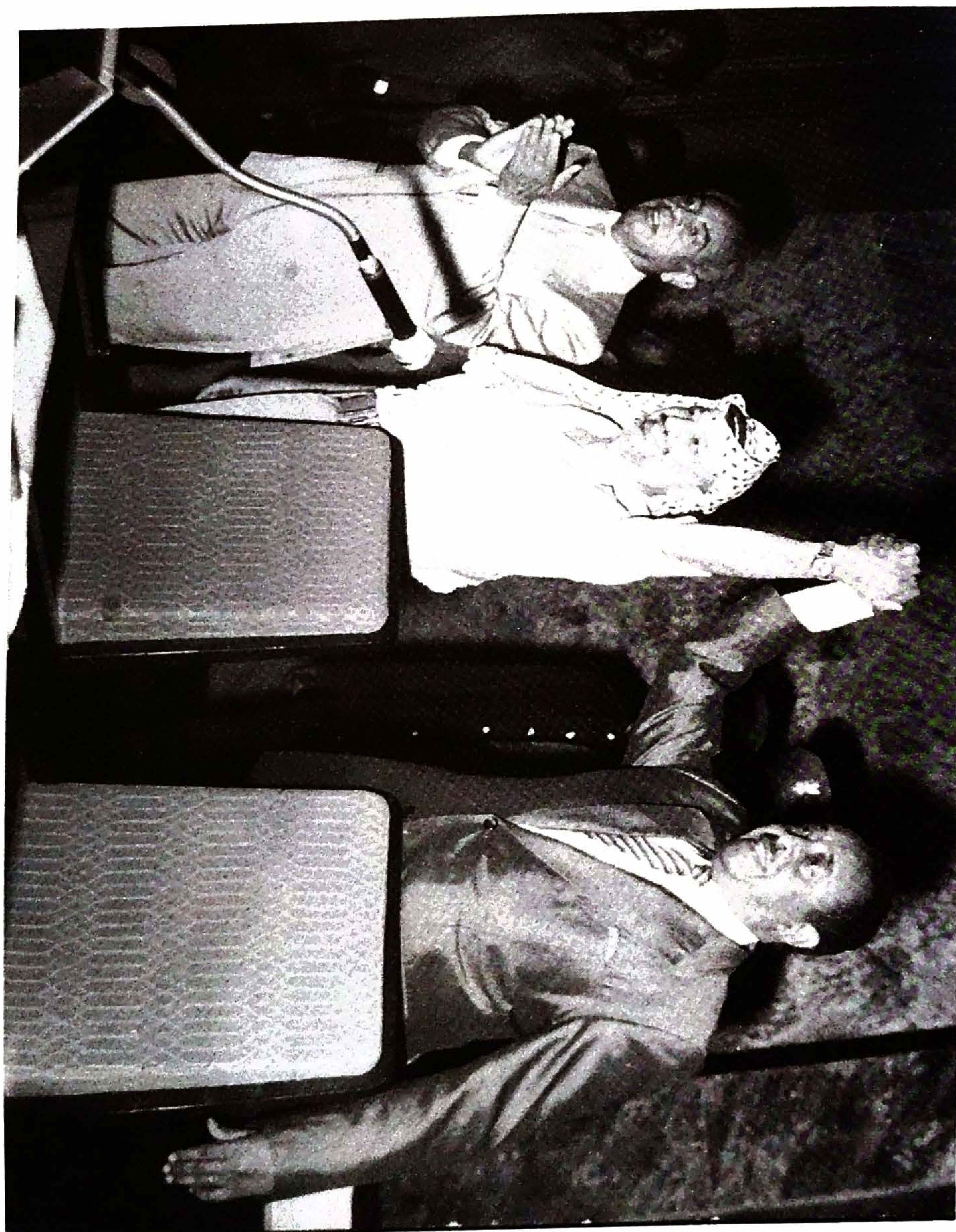


























مـــلاحق ووثـــائق

جمهورية السودان
وزارة التجارة والتموين
الخرطوم
٢٠ يناير سنة ١٩٦٧م

الموضوع: السجل التجاري

السيد/ امين عام مجلس الوزراء الموقـــر

أرجو التكرم برفع هذه المذكرة على المجلس

لقد درجت معظم البلاد المتقدمة على إصدار قوانين تلزم الأفراد الذين يعملون في الحقل التجاري لتسجيل أنفسهم مع تبيان السلع التي يتعاملون فيها لدى المسجل التجاري وذلك حرصا منها على تنظيم وضمان التعامل التجاري واشاعة للثقة والطمأنينة بين العاملين فيه.

ولاشك ان هذه البلاد قد عانت الكثير من عدم وجود مثل هذا القانون الأمر الذي جعل الغش والتلاعب شعار كل تاجر، وأساء الى سمعة البلاد التجارية في الداخل والخارج واقرب مثال لذلك تلاعب صغار التجار برخص الاستيراد عن طريق السمسرة والبيع الشئ الذي يؤدى الى تركيزها دائماً في ايدى قله من التجار الأجانب الذين ظلوا يحتكرون استيراد السلع الرئيسية في البلاد ومثال ذلك ايضا الصعوبات التي يواجهها قسم التموين عند توزيع الكوتات اذ يصعب على العاملين فيه معرفة التجار الذين يتعاملون في السلعة المراد توزيعها عن طريق الكوته ولذلك يحيق الضرر بالكثير من المواطنين نسبة لانعدام اسس العدالة في التوزيع كما لابد ان اشير الى ان الوزارة في الوقت الحاضر لاتملك الإدارة التي يمكن عن طريقها حصر الأشخاص الذين يعملون في الميدان التجاري مما يجعلها عاجزة تماما عن فرض الرقابة والتوجيه اللازمين لضمان سير اقتصاد البلاد وفقا للخطة المرسومة.

لذلك ارجو ان اقترح ان يصدر قانون يلزم جميع الشركات المحدودة والأفراد الذين يعملون في تجارة الاستيراد والتصدير بتسجيل انفسهم في السجل التجاري. وتحقيقاً لذلك اقترح الكيفية التالية:

(أ) ان يتقدم كل منهم بطلب يحوى البيانات الآتية:-

(١) الاسم (٢) الجنسية (٣) نوع السلعة التى يتعامل فيها (٤) المكان الرئيسى للعمل (٥) جميع الأماكن الأخرى التي يزاول فيها العمل (٦) رأس المال العامل (٧) العمل الآخر (٨) ان يوقع على اقرار بصحة البيانات المذكورة اعلاه.

(ب) على ان يكون للمسجل التجاري الحق في طلب المستندات الآتية:-
(١) الرخصة التجارية (٢) ابراز مايثبت التعامل في السلع المراد تسجيلها (٣) إبراز ما يؤكد امكانية المادية.

(ج) في حالة حدوث اى تغيير في البيانات المودعة يجب على الشخص المسجل اخطار المسجل التجاري كتابة بالتغيير في خلال شهر من حدوث التغيير.

(د) في حالة التوقف عن العمل يجب على الشخص المسجل اخطار المسجل التجاري كتابة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التوقف عن العمل.

(د) في حالة الاخلال باى بند من البنود اعلاه او الادلاء ببيانات خاطئة يخضع الشخص المسجل لعقوبة صارمة.

(و) للمسجل التجارى الحق في ان يوصى بحرمان اى شخص يتضح انه يعمل بدون تسجيل من الحصول على رخص الاستيراد والتصدير.

(ز) يجوز لاى شخص الاطلاع على البيانات المودعة كما يجوز له من طلب اى صورة موثقة من المستندات المودعة بعد دفع الرسوم اللازمة.

(ح) على المسجل التجاري ان يصدر شهادة تسجيل مرقمة بعد التأكد من تقديم البيانات واستيفاء الشروط المطلوبة.

(ط) يجوز للسيد وزير التجارة والتموين من وقت لآخر ان يصدر اوامر تنظيمية لاتتعارض مع بنود القانون المقترح اعلاه.

(ي) على وزير التجارة والتموين بالاتفاق مع وزير المالية ان يقرر رسوم التسجيل وفي النهاية لابد ان نقر بان شكل القانون المقترح اعلاه ماهو إلا محاولة سريعة لاتخلو من النقص املتها الظروف الاضطرارية وذلك نسبة لان القانون الذي نحن بصدده اول قانون من نوعه في هذه البلاد ولكننا نأمل ان نضعه للدراسة والتمحيص اذا ما وافق المجلس الموقر على خطوطه العريضة.

عز الدين السيد
وزير التجارة والتموين بالإنابة

جمهورية السودان
وزارة التجارة والتموين
الخرطوم

٢٠ يناير سنة ١٩٦٧م

الموضوع: التوكيـلات التجـارية

السيد/ امين عام مجلس الوزراء
بعــد التحيــة ،،،

أرجو عرض الآتي على المجلس الموقر

نشعر ان ميادين التجارة لازالت في حاجة الى تنظيم ومراقبة ليتسنى تنفيذ السياسة الوطنية الرامية الى وضع تجارة البلاد في ايدي بنيها فلقد احسسنا ان تجارة البلاد الخارجية من استيراد وتصدير كان معظمها في يد الأجانب الذين ساعدتهم الأوضاع السابقة. ونسبة لهذا ونسبة لأن المؤسسات الأجنبية عامة تمنح توكيلاتها للتجار البارزين فقد آلت اغلب التوكيلات التجارية لايدي الأجانب – ولما لم يكن هناك جهاز قومي للرقابة على هذه التوكيلات فقد ادى ذلك الى انها اصبحت مصدر فوضى واضطراب في تجارة البلاد وقد استغلت في كثير من الاحيان استغلالا سيئاً دون مراعاة للصالح العام.

ولقد كان من مظاهر هذه الفوض:-

اولاً: التحكم في استيراد وتوزيع السلع وقد حدث ان رفض بعض الوكلاء استيراد سلع معينة لبعض التجار السودانيين بحجج واهية، وفي بعض الاحيان يقصر الوكيل استيراد سلع ما على نفسه وبالتالى يتحكم في توزيعها وفي اسعارها في السوق.

ثانياً: رفع الأسعار الحقيقية للسلع فيستطيع الوكيل الاتفاق مع الموكل بالخارج على رفع السعر الحقيقي للسلعة (over Invoicing) على ان يحتفظ بالمبالغ الناتجة عن فرق السعر باسمه لحسابه في الخارج.

ثالثاً: حفظ العمولات (commission) بالخارج. نسة لانعدام الرقابة على التوكيلات ووجود أغلبها في ايدي الأجانب فقد اصبح حفظ العمولات بالخارج ظاهرة متعارفه – وفي هذا ضياع لعملات اجنبية كان مفروضا ان تدخل السودان.

رابعاً: عدم ضمان توافر قطع الغيار والصيانة اللازمة للسلع الانتاجية كالعربات والتركترات والآلات وما شابه والتي تحتاج الى قطع غيار وصيانة.

لهذا كله فقد نشأ تفكير في هذه الوزارة بسن قانون للتوكيلات التجارية ليخدم الأغراض التالية:-

١/ تنظيم اعمال التوكيلات التجارية.

٢/ مراقبتها مراقبة فعاله بحيث تصان حقوق الجمهور.

٣/ فتح آفاق أوسع للتجار السودانيين للتمرس على اعمال الوكالة ومتطلباتها.

٤/ تحويلها للتجار السودانيين متى ما كان ذلك ممكنا ومع مراعاة تامة للآثار التي قد تنجم من هذا التحول.

٥/ مراقبة العائد من العمولة ووضع النظر التي تكفل اعادتها للقطر.

٦/ مراقبة توفر السلع والخدمات وأعمال الصيانة للسلع التى تحتاج اليها.

ورغم انه قد صدر قانون سمى "بقانون تراخيص الوكلاء التجاريين لسنة ١٩٦٤" ورغم ان ذلك القانون كان مفروضاً ان يبدأ تنفيذه في اليوم الأول من يناير سنة ١٩٦٥ الا انه قد رؤى تعطيله بقرار المجلس رقم ١٨٢ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٣ بغرض المزيد من الدراسات.

يسرنى الآن ان ارفق مع هذا مشروع قانون تنظيم التوكيلات التجارية والذي جاء نتيجة لدراسات واسعة وبعد استشارة النائب العام.

أرجو من المجلس الموقر النظر والموافقة.

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

عز الدين السيد
وزير التجارة والتموين
بالإنابة

جمهورية السودان
وزارة التجارة والتموين
الخرطوم
٢٠ يناير سنة ١٩٦٧م

الموضوع: تعـديل المـادة (١٢)
من قـانون سـلوك الموظفيـن لسـنة ١٩٥٨

السيد/ امين عام مجلس الوزراء

نسبة للاقبال المتزايد والتطور المرتقب، نتيجة للتوسع في جميع المرافق العامة، وعملاً بالسياسة الرامية الى تعميق مبدأ المسئولية المحدودة مع تشجيع المواطنين من كافة الطبقات الى تعميق مبدأ المسئولية المحدودة مع تشجيع المواطنين من كافة الطبقات للمشاركة والمساهمة في المؤسسات التجارية والمشاريع الزراعية، فإننا نري تعديل المادة (١٢) من قواعد سلوك الموظفين لسنة ١٩٥٨ – التى تحرم الموظفين من الاشتراك والمساهمة في اى عمل تجاري الا بسابق اذن من الحكومة – لفتح المجال لهذه الطبقة من استثمار مدخراتها التى تعتبر مصدراً هاماً في بناء رأس المال الوطني اذا ما قورنت بما يدخره بقية المواطنين.

وبالإضافة الى ذلك فان المادة المشار اليها بعاليه، بالإضافة الى تحريمها لطبقة الموطفين من الاشتراك والمساهمة في الحقل التجارى فإنها لاتخلو من التضارب في مدلولها. فالفقرة (١) منها تجيز للموظف المشاركة في الحقل التجاري بإذن. أما الفقرة (٢) من نفس المادة فتمنعه منعاً مطلقاً من الاشتراك في تسجيل او إنشاء او إدارة أو مساعداته شراكة او شركة.

وبالإضافة الى هذا التناقض والتعارض الآنف ذكرهما فان الضروره الاقتصادية تحتم علينا فتح باب المساهمة والمشاركة للموظفين دون السماح لهم بالاشتغال للمباشر او الاشتراك في مجالس الإدارة.

وقد استأنسنا برأى الوحدات الحكومية في التعديل المقترح فوافقت معظمها عليه. وكان رأينا ان تتقدم وزارة الداخلية بالتعديل الا ان ديوان النائب العام رأى ان هذه الوزارة هي التي تملك الصلاحيات اكثر من غيرها من الوزارات الأخرى لاقتراح التعديل لان السلوك المحظور في المادة (١٢) من قواعد سلوك موظفي الحكومة امر لصيق بأعمالها.

وعليه نرفع الأمر للمجلس الموقر للموافقة على تعديل المادة (١٢) من قواعد سلوك الموظفين لسنة ١٩٥٨ بشكل يسمح للموظفين بالمساهمة في الحقل التجاري دون السماح لهم بالاشتراك في الإدارة.

عز الدين السيد
وزير التجارة والتموين
بالإنابة

جمهورية السودان
وزارة التجارة والتموين
الخرطوم
يناير سنة ١٩٦٧م

الموضوع: تعديل قانون الرخص التجارية لسنة ١٩٣٠ المعدل سنة ١٩٦١

السيد/ امين عام مجلس الوزراء

أرجو التكرم بعرض المذكرة على المجلس

لما كان قانون الرخص التجارية المعدل لسنة ١٩٦١ لم يحدد الأسس التى تمنح بموجبها الرخص التجارية للأجانب ونظرا لصعوبة التقدير في احقية الأجنبي في الحصول على الرخص التجارية استنادا على السلطة التقديرية وتحقيقا للعدالة بالنسبة للمتقدمين للحصول على الرخصة من الأجانب وتحديداً للاعتبارات التي يجب ان تكون موضوع الدرس عند نظر الطلب وتقريرا للأسس التى يجب ان تعمل على ضوئها لجنة الرخص التجارية العامة بأمل توسيع قاعدة المتعاملين من السودانيين في هذا الميدان فقد رأيت ان اعرض المقترحات الآتية ادناه لتكون الأساس الذي يقاس عليه لمنح الرخصة التجارية للأجانب واذا ما وافق المجلس الموقر عليها اصبح من الميسور تعديل قانون الرخص التجارية المعدل لسنة ١٩٦١ لشمولها.

أسس منح الرخصة:

(١) أن يكون الأجنبي مقيماً بالسودان لمدة خمس سنوات.

(٢) أن يكون الأجنبي متزوجاً سودانية وعلى ان يستوفى أي من الشروط الآتية :

(١) له عمل تجارى ثابت.

(٢) له اطفـــال

(٣) مقيماً لمدة خمسة سنوات.

(٤) او لأى أسباب ترحميه اخرى

(٣) الأجنبي الذي لم يتسخ سجله التجاري باى عمل ضار بالاقتصاد الوطني وخاصة عمليات التهريب او التفليسات المفتعله وان لايكون اسمه قد ضمن القائمة السوداء في او قبل سنتين من تاريخ تقديم طلبه للرخص التجارية.

(٤) تأخذ اللجنة الجوانب الآتية في الاعتبار لمنح الرخصة للأجانب.

(١) الأعمال الفنية والحرف الحديثة على شرط ان يلتزم الأجنبي بتدريب السودانين.
(٢) الأعمال التجارية العامة يجب ان تقوم موافقة اللجنة على ضوء توصية محافظ المنطقة المسببه. وعلى ان ترعى اللجنة امكانية استيعاب السوق لعدد اكبر من التجار وطبيعة تجاريه - واى اعتبارات اخرى تراها اللجنة.
(٣) الطلبات التى يوصى عليها محافظ المنطقة لمنح رخصة لأجنبي على أسس الأمن العام يجب ان يؤيد التوصية مدير عام البوليس.
(٤) طلبات الأجانب للرخص التجارية يجب ان يوصى عليها ضابط البلدية على ان يؤيد المحافظ التوصية وفقاً لظروف وحالة مقدم الطلب وعلى ان ترفع لوزارة الداخلية لتصلنا عن طريقها.
(٥) يمكن للجنة النظر في الحالات العامة الأخرى شريطه ان لاتتعدى سلطات اللجنة التقديرية الأسس أعلاه وان تنحصر في الالتماسات المقدمه من اسرة الأجنبي المتوفي ويود خلفه ان يحصل على رخصه لاعاشة اسرته.

الاستئنافات:

بما ان كثيرا من الطلبات المرفوضة قد اعيدت للجنة في شكل التماسات وبما ان ظاهرة الالتماسات قد اخذت اشكالا متنوعة فاننا نرى ان يؤيد المجلس الموقر الاجرء التالى حتى نتمكن من وضع حد لكل ذلك وحتى نتمكن من توجيه ضباط البلديات لتنفيذ مقررات اللجنة ولهذا فقد رأت اللجنة ان تكون القاعدة كالآتي:

(١) يمكن لاى اجنبى ان يستأنف قرار اللجنة برفض طلبه للرخصه التجارية في مده لاتتعدى الثلاثه اشهر من تاريخ اخطاره برفض الطلب على ان يرفع الاستئناف بواسطة ضابط البلدية عن طريق المحافظ لوزارة التجارة.
(٢) ان تمنح اللجنة الشخص من المؤسسة الفرصه المناسبة لتصفية أعمالها على ان تعالج كل حاله وفقا لظروفها وصلاتها التجارية وذلك في حالات التصفية الناتجة عن عدم الحصول او الغاء الرخصه.

شركات المراجعة الأجنبية

بما ان قانون الرخص التجارية المعدل لسنة ١٩٦١. قد الزم المراجعين الأجانب بالحصول على الرخصة فاننا نرى بان هذا الالزام يعكس نوعا من التضارب بالنسبة لمتطلبات القانون وواقع مؤسسات المراجعه الأجنبيه وذلك لان القانون يتطلب ان يكون حامل الرخصة مقيما بالسودان الا ان معظم الشركاء في مؤسسات المراجعه الاجنبيه لايقيمون بالسودان وعليه اذا ماطلبنا المؤسسات أو الفرد الممثل لها بالحصول على الرخصه دون ان يكون بقية الأعضاء مقيمين بالسودان فان هذا الاجراء يعتبر مخالفا لمتطلبات قانون الرخص الذي يستوجب اقامة الأجنبي او الاجانب المسموح لهم بالعمل اقامة مستمرة – وبما ان المؤسسات المراجعة الاجنبية قد اوضحت الصعوبات التنظيمية – التى يسببها مطلبنا لهم بالإقامة بالسودان لاعمالها في كل انحاء العالم الامر الذي يجعل اقامة كل اعضائها بالسودان كما ينص قانون الرخص التجارية امرا مستحيلا فاننا نرى ان تعفى مؤسسات المراجعة الأجنبية من متطلبات قانون الرخص التجارية على ان يتولى قسم الضرائب دراسة هذا الجانب وتحضير المذكرات المتعلقة بالغاء النص الخاص بالمؤسسات الأجنبية للمراجعة في قانون الرخص التجارية وعلى ان يكون تصريح وزير المالية بمزاولة اعمال المراجعة بمثابة الترخيص.

وأرجو ان اوضح بان المقترحات اعلاه لاتعنى باننا سهلنا الطريق للأجانب للحصول على الرخصة ولكننا نرى بان فيها مايسندنا قانونا ان ترفض اى طلبات وان نسد الباب دون الالتماسات المتعددة وحتى نضمن سلامة تنفيذ القانون لان القانون الحالى لم يوضح اى اعتبارات يقاس عليها لمنح الرخصه ولهذا ارجو الموافقة على اضافة التعديلات اعلاه لقانون الرخص الجارية.

عز الدين السيد
وزير التجارة والتموين
بالإنابة

جمهورية السودان

وزارة التجارة والتموين

الخرطوم

٢٠ يناير سنة ١٩٦٧م

الموضوع: شروط الشركات العامة
التي تمنح امتياز استيراد السلع

السيد/ امين عام مجلس الوزراء

أرجو التفضل بعرض هذه المذكرة على المجلس الموقر

استجابة لتوجيهات هذا المجلس الموقر وتشجيعاً لرأس المال الوطني وتمشياً مع الأهداف الرامية لتوطيد قواعد الاقتصاد الوطني فقد رأينا ان نعمل على تجميع المدخرات ونعطيها مزيدا من الحوافز وذلك بتكوين شركات عامة نمنحهامن التوجيه والمراقبة مع اعضائها بعض الامتيازات على ان تكون خاضعة لتوجيهنا حتى نتأكد بأنها تسير وفقا للصالح العام.

ولما كانت قوانيننا الحالية والتى يجري تعديلها الان ولكنه قد يأخذ بعض الوقت لاتعطينا حق التوجيه فقد رأيت ان اعرض بعض التعديلات العاجله لقانون الشركات حتى نتمكن من تنفيذ السياسة استناداً على القانون ولعله من المناسب ان اعداد الأسباب التى دفعتنا لوضع الملاحظات التي نأمل ان تأخذ شكلها القانوني بعد موافقة المجلس الموقر.

(١) الشركات العامة تعتبر من افضل الوسائل لتجميع المدخرات البسيطة اذ يمكن لمختلف طبقات الجمهور المساهمة فيها الامر الذي سيمكننا من اعطائها نوعا من التفصيل في المعاملة على غيرها من الشركات الخاصة تشجيعاً للاستزاده من حركة الادخار والاستثمار وبما ان العائد من فوائد هذه الشركات سيعود على قاعدة اوسع من المواطنين وبما ان مجال التجربة والخبرة قد يكون اوفر فان محاولتنا لتعديل القانون ترمى لحماية هذه الأهداف.

(٢) بما ان فرصة المساهمة في الشركات العامة ستكون اوسع فان التعديل المقترح سيضع حدا لاى محاولة الاستغلال هذه الشركات إستغلالاً شخصياً وذلك بوضع حد أقصى لنصيب الفرد من الأسهم عند

البداية وفي خلال حياة الشركة ولعل في هذا مايمنع اى محاولة لاستغلال هذه الجهود لصالح المقتدرين من الاثرياء.

(٣) يهدف التعديل المقترح لامتصاص جزء يسير من أرباح هذه الشركات لتظهير الصناعات التى يمكن لهذه الشركات ان تقوم بها مستقبلا كما نأمل ان تساعد المبالغ المستقطعه من أرباح الشركات العامة في تدعيم رأسمال المصارف التجارية.

(٤) يرمى التعديل لتحديد قيمة الأسهم حتى تكون ميسورة الشراء لصغار المدخرين.

يتضح من كل هذا فاننا نرمى لخلق نوع من الشركات يشارك الجمهور في تدعيمها مالياً مع تفادى كل المضار التى قد تأتى من محاولات الاستغلال الشخصى وعلى ان تكون خاضعة لقدر من التوجيه حرصا منا على تحقيق الأهداف التى ذكرت بعضها وعليه ارجو الموافقة على التعديلات المقترحة ادناه لقانون الشركات لسنة ١٩٢٥.

التعـــديلات:

الإقــرارات الشــرطية

(١) توزيع نسبة من الأرباح سنويا للمساهمين بعد وضع الاحتياطي المناسب.

(٢) وضع ٢٠ من الأرباح تحت حساب خاص باسم الشركة تحت حساب Companies Development Fund على الا يكون للشركة حق التصرف فيه الابعد موافقة وزير التجارة وبعد توضيح الأسباب – وعلى ان يوجه المبلغ لتطوير صناعة............ او انتاج.......... او تطوير..........

(٣) لوزير التجارة الحق في استثمار المبلغ بالكيفية التى يراها وباسم الشركة.

(٤) لوزير التجار الحق في زيادة النسبة لمال تطوير الشركات بالنسة للشركة المعنية وذلك بعد ارتفاع رصيد الاحتياطي من ميزانية الشركة المراجعة الى ما يعادل ربع رأس المال.

(٥) لوزير التجارة الحق في تعيين مجلس الإدارة او التوجيه باختيار من يراه مناسباً اذا حدث اى اختلاف في اختيار مجلس الإدارة.

(٦) لوزير التجارة الحق فى تعيين ممثل لوزارة التجارة في مجلس الإدارة على الاتكون له صلاحيات او التزامات غير توجيه مجلس ادارة الشركة وفقا لسياسة الوزارة والتقدم بتقرير للوزارة عقب كل اجتماع.

(٧) ان تقدم الشركة صورة اضافية من ميزانيتها موجهة لوزير التجار مع تقرير المراجعين ومجلس الإدارة في الميعاد الذي تقدمها فيه وفقا لقانون الشركات.

(٨) لوزير التجارة الحق في اصدار اى توجيهات وفقا للصالح العام.

(٩) التحويل في الاسهم يجب ان يكون خاضعا لموافقة وزير التجارة.

(١٠) لوزير التجارة حق عرض الأسهم المطلوب الموافقة عليها للتحويل لأي شخص خارج الشركة.

(١١) لوزير التجارة الحق في تقسيم حق الامتيازات على اكثر من شركة او تجميع الحق في شركة واحدة وفقا للصالح العام.

(١٢) على الشركة ان تحصر نشاطها في توفير السلعة التى قام عليها الامتياز.

(١٣) لايجوز للشركة الدخول في تجارة الجملة او التجزئه.

(١٤) على الشركة ان تحفظ سجلا بكل تجار الجملة. شريطة ان يكون تسجيلهم لدينا مستندا على ابراز تسجيلهم بالسجل التجارى.

(١٥) الا تبدأ الشركة في اجراء تخفيض رأس المال الابعد موافقة وزارة التجارة.

(١٦) الا تبدأ في عمليات التصفية الاختيارية الا بعد موافقة وزارة التجارة.

(١٧) لوزير التجارة الحق في تعديل اى شروط وضعت على الشركة.

(١٨) لوزير التجارة حق الاستفسار عن سير الشركة بالكيفية التى يراها.

(١٩) يجب الاتزيد قيمة السهم عن الخمسة جنيهات في مثل هذه الشركات.

(٢٠) لوزير التجارة حق تحديد اعلى نسبة في ملكية الأسهم في الشركة.

(٢١) لايحق لاى شخص ان يمتلك اسهم عن طريق ممثلين.

(٢٢) اذا اخلت الشركة باى شرط من هذه الشروط على وزير التجارة تصفيتها وفقا لنظم التصفية الاجبارية واذا اخل اى شخص بهذا الشرط تصادر اسهمه ويغرم بما يعادل ٥٠% من الفوائد التى تحصل عليها اثناء الاخلال بهذا الشرط.

(٢٣) على وزير التجارة ان يعلن عن السلع التى يريد منحها للشركات العامة.

عز الدين السيد
وزير التجارة والتموين
بالإنابة

المــراجع والمصـــادر

المراجع والمصادر

- حوارات مباشرة مع المؤلف.
- وقائع ومضابط مجلس الوزراء ١٩٦٥ -١٩٧٩م.
- مضابط مجلس الشعب.
- مذكرات الشريف حسين الهندي.
- في طريقي للبرلمان: إسماعيل الأزهري.
- الديمقراطية في الميزان: محمد أحمد محجوب
- مذكراتي : خضر حمد.
- مذكراتي: عبد المجاد أبو حسبو.
- صناعة الحكومات في السودان: محمد سعيد محمد الحسن.
- مجموعات الصحف – الرآي العام، الصحافة والأيام.
- الصور واللقطات من مكتبة وأرشيف المؤلف.

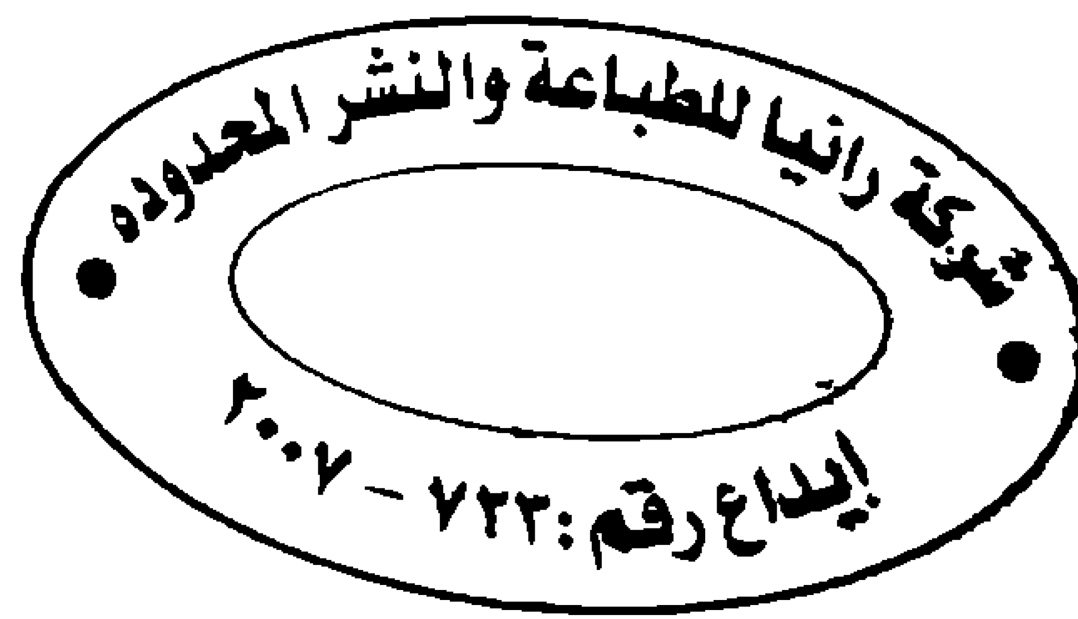
الفـــهرست
ملامح وعناوين

سيـــرة ذاتيـــة
عز الدين السيد محمد

المؤهلات: جامعة بيروت الأمريكية (دبلوم التعليم الريفي)، جامعة لندن (دبلوم التربية)، الدكتوراه الفخرية في العلوم السياسية – جامعة سيول، وفي القانون جامعة الأحفاد، وفي الآداب والقانون جامعة دنقلا.

اللغات: العربية، الإنجليزية، الألمانية.

- عضو الجمعية التأسيسية الأولى ١٩٦٥/١٩٦٦م، عضو وفد السودان للأمم المتحدة ١٩٦٥م.
- أول وزير للصناعة والتعدين ١٩٦٦م وأسس وزارة التجارة والتموين نهاية ١٩٦٦م.
- أصدر قرارات سودنة التجارة الخارجية والتوكيلات التجارية في يناير١٩٦٧م.
- رئيس اسلمجلس الاقتصادي العربي بجامعة الدول العربية ١٩٦٧م.
- عضو مجلس الشعب الأول ١٩٧٣م شارك في وضع الدستور الدائم.
- رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب القومي ١٩٧٦/١٩٨٠م.
- عضو المكتب السياسي بالاتحاد الإشتراكي السوداني وأمين العمال ١٩٧٢/١٩٧٤م.
- رئيس إتحاد التأمين العربي ١٩٧٢/١٩٧٩م.
- رئيس هيئة مجلس الشعب بالإتحاد الإشتراكي السوداني ١٩٨١م.
- عضو المكتب السياسي للإتحاد الإشتراكي ١٩٨١م، عضو المكتب السياسي للإتحاد الإشتراكي ١٩٨٢م.
- عضو اللجنة الشعبية لتطوير العمل بالإتحاد الإشتراكي السودان ١٩٨٢م – مارس ١٩٨٢م.
- رئيس مجلس الشعب القومي الخامس ١٩٨٢ـ ابريل ١٩٨٥م.
- رئيس مجلس إدارة البنك الوطني للتنمية الشعبية الدورة الأولى.
- عضو اللجنة العليا للتكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية ١٩٨٢/١٩٨٥م.
- عضو مجالس إدارات الغرف العربية المشتركة (البريطانيةـ الالمانية الفرنسية والبلجيكية اللكسمبورجية).
- عضو المؤتمر الوطني التأسيسي للنظام السياسي من ٢١ مارس – ٦ أبريل ١٩٩١م
- رئيس مجلس الصداقة الشعبية العالمية ١٩٩٠ وحتى الآن، وعضو المجلس الوطني الإنتقالي ١٩٩٢م.
- رئيس اتحاد عام اصحاب العمل السوداني لثلاث دورات متتالية ١٩٩٤ – ٢٠٠٥م.
- رئيس مجلس إدارة بنك الشمال السوداني حتى ١٩٩٩م.
- رئيس مجلس أمناء مؤسسة الزبير الخيرية.
- رئيس مجلس إدارة جامعات الأحفاد ووادي النيل ودنقلا.
- شارك في إجتماعات مؤتمرات ومجالس الإتحاد البرلماني العربي في العواصم العربية والأوروبية.
- إنتخب رئيساً للجنة الأقاليم غير المستقلة والمسائل العرقية – أحد لجان الإتحاد البرلماني الدولي ١٩٨١م.
- انتخب ١٩٨١م رئيساً للجنة حقوق البرلمانيين وعضواً في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.
- انتخب ١٩٨٣م كأول رئيس افريقي عربي مسلم للاتحاد البرلماني الدولي.
- نال العديد من الاوسمة والنياشين في الداخل والخارج.


شركة رانيا للطباعة والنشر المحدوده
إيداع رقم: ٧٢٣ - ٢٠٠٧



نشأتنا وتربيتنا قامت على إستقامة ومودة وتواصل وتسامح وتعاضد وبذل وتجرد، عشنا بها في القرية الصغيرة وأنتقلنا بها إلى كل عواصم الدنيا .

وأظن أن هذا الأرث والتراث النقي ظل وراء الحرص والمثابرة والمبادرة في مساعي التواصل والتصالح والمصالحة الوطنية ، ونفوري الشديد من الشقاق والفرقة والأنقسام ، لكم أتمنى التمسك بهذا الأرث الأصيل لنحفظ بهما التعاضد ونعزز ثقافة التسامح والترابط في الوطن الغالي النبيل.

عز الدين السيد

سيرة ذاتية

المؤهلات: جامعة بيروت الأمريكية (دبلوم التعليم الريفي). جامعة لندن (دبلوم التربية). الدكتوراه الفخرية في العلوم السياسية - جامعة سيول. وفي القانون جامعة الأحفاد. وفي الآداب والقانون جامعة دنقلا.

اللغات: العربية. الإنجليزية. الألمانية.

- عضو الجمعية التأسيسية الأولى ١٩٦٥/١٩٦٦م. عضو وفد السودان للأمم المتحدة ١٩٦٥م.
- أول وزير للصناعة والتعدين ١٩٦٦م وأسس وزارة التجارة والتموين نهاية ١٩٦٦م.
- أصدر قرارات سودنة التجارة الخارجية والتوكيلات التجارية في يناير ١٩٦٧م.
- رئيس المجلس الاقتصادي العربي بجامعة الدول العربية ١٩٦٧م.
- عضو مجلس الشعب الأول ١٩٧٣م شارك في وضع الدستور الدائم.
- رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب القومي ١٩٧٦/ ١٩٨٠م.
- عضو المكتب السياسي بالاتحاد الإشتراكي السوداني وأمين العمال ١٩٧٢/ ١٩٧٤م.
- رئيس إتحاد التأمين العربي ١٩٧٢/ ١٩٧٩م.
- رئيس هيئة مجلس الشعب بالإتحاد الإشتراكي السوداني ١٩٨١م.
- عضو المكتب السياسي للإتحاد الإشتراكي ١٩٨١م. عضو المكتب السياسي للاتحاد الإشتراكي ١٩٨٢م.
- عضو اللجنة الشعبية لتطوير العمل بالإتحاد الإشتراكي السودان ١٩٨٢م - مارس ١٩٨٢م.
- رئيس مجلس الشعب القومي الخامس ١٩٨٢- ابريل ١٩٨٥م.
- رئيس مجلس إدارة البنك الوطني للتنمية الشعبية الدورة الأولى.
- عضو اللجنة العليا للتكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية ١٩٨٢/١٩٨٥م.
- عضو مجالس إدارات الغرف العربية المشتركة (البريطانية- الالمانية الفرنسية والبلجيكية الكسمبورجية).
- عضو المؤتمر الوطني التأسيسي للنظام السياسي من ٢١ مارس - ٦ أبريل ١٩٩١م
- رئيس مجلس الصداقة الشعبية العالمية ١٩٩٠ وحتى الآن. وعضو المجلس الوطني الإنتقالي ١٩٩٢م.
- رئيس اتحاد عام اصحاب العمل السوداني لثلاث دورات متتالية ١٩٩٤ - ٢٠٠٥م.
- رئيس مجلس إدارة بنك الشمال السوداني حتى ١٩٩٩م.
- رئيس مجلس أمناء مؤسسة الزبير الخيرية.
- رئيس مجلس إدارة جامعات الأحفاد ووادي النيل ودنقلا.
- شارك في إجتماعات مؤتمرات ومجالس الاتحاد البرلماني العربي في العواصم العربية والأوروبية.
- إنتخب رئيساً للجنة الأقاليم غير المستقلة والمسائل العرقية - أحد لجان الاتحاد البرلماني الدولي ١٩٨١م.
- انتخب ١٩٨١م رئيساً للجنة حقوق البرلمانيين وعضواً في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.